

5/12
5/17

الجلدان الاولان من شرح الوقاية

قد طبع مرة ثالثة باهتمام احقر العباد

عبد الله

في المطبع الطبي في بلدة ججرة من محلات بندر هوك

وتصحیح المولوي منصور احمد البردواني

من مدرسی المدرسة المحنیه

في سنة ١٢٦٠ من الهجرة النبوية عليه

وعلى آله الصلوة والسلام

موافقا لسنة ١٨٢٢ الميمنية



فهرس شرح الوقاية

٧٠	باب العيدين	٢	كتاب الطهارة
٧١	باب صلوة الخوف	١٧	باب التيمم
ايضا	باب الجنائز	٢٢	باب المصح على الخفين
٧٢	باب الشهيد	٢٦	باب الحيض والنفاص
٧٦	باب الصلوة في الكعبة	٢٣	باب الانجاس
٧٧	كتاب الزكاة	٣٠	كتاب الصلوة
٧٩	باب زكاة الاموال	٣٨	باب الاذن
٨٢	باب العاشر	٢٩	باب شروط الصلوة
٨٥	باب الركاز	٣١	باب صفة الصلوة
٨٦	باب زكاة الخراج	٣٢	فصل في القراءة
٨٧	باب المصارف	٣٥	فصل في الجماعات
٨٨	باب صدقة الفطر	٣٨	باب الحدث في الصلوة
٩٠	كتاب الصوم	٥٠	باب ما يفعد الصلوة وما يكره فيها
٩٢	باب موجب الانساد	٥٣	باب صلوة الوتر والنوافل
٩٦	باب الاغتاف	٥٦	فصل عند الكموف
٩٧	كتاب الحج	٥٧	باب ادراك الفرائض
١٠٣	باب القران والتمتع	٥٩	باب قضاء القوائت
١٠٥	باب الجنابات	٦١	باب سجود المهور
١١٢	باب الاحصار	٦٣	باب صلوة المربض
١١٢	كتاب النكاح	٦٤	باب سجود التلاوة
١١٩	باب الولي والكفو	٦٦	باب صلوة المسافر
١٢٢	باب المهر	٦٨	باب صلوة الجمعة

٢٠٥	كتاب الحدود	١٢١	باب نكاح الرقيق والكافر
٢١٠	باب وطئ بوجوب الحد أولا	١٢٥	باب القسم
٢١١	باب شهادة الزنا والرجوع منها	ايضا	كتاب الرضاع
٢١٥	باب حد الشرب	١٢٧	كتاب الطلاق
ايضا	باب حد القذف	١٢٨	باب ايقاع الطلاق
٢١٨	فصل التعزير	١٢٣	باب التفويض
٢٢٠	كتاب الحرقة	١٢٧	باب الحلف بالطلاق
٢٢٢	فصل	١٢٩	باب طلاق المريض
٢٢٧	باب قطع الطريق	١٥٢	باب الرجعة
٢٢٨	كتاب الجهاد	١٥٢	باب الايلاء
٢٣١	باب المغنم وقمعه	١٥٦	باب الخلع
٢٣٣	باب امتيلاء الكفار	١٥٨	باب الظهار
٢٣٤	باب المحتامن	١٦٠	باب اللعان
٢٣٦	باب الوظائف	١٦٢	باب العنين
٢٣٧	فصل الجزية	١٦٣	باب العدة
٢٣٩	باب المرتد	١٦٧	باب النسب والحضانة
٢٤١	باب العاقبة	١٧٢	باب النفقة
٢٤٢	كتاب اللقيط	١٧٧	كتاب العتاق
٢٤٣	كتاب اللفظة	١٧٩	باب عتق البعض
٢٤٤	كتاب الآبق	١٨٧	باب الحلق بالعنق
٢٤٥	كتاب المفقود	١٨٩	باب التديبير والامتيلاد
ايضا	كتاب الشركة	١٩٢	كتاب الايمان
٢٥٠	كتاب الوقف	١٩٥	باب الحلف بالفعل
		٢٠٢	باب الحلف بالقول



الحمد لله رب العالمين * والصلوة على رسوله محمد وآله أجمعين الطيبين
 الطاهرين * يقول العبد المتوصل الى الله تعالى بها قوى الذريعة * عبید الله بن مسعود
 بن تاج السريعة * معد جده * وانج حده * هذا حل المواضع المغلفة * من وقاية
 الرواة * في مسائل الهداية * التي ألفها حديم ^{طوفان} مولانا الامظم * اسنان علماء
 العالم * ~~في باب العربية والحق والدين * محمود بن صدر الشريعة جزاه الله عني~~
 ومن جميع المسلمين * خير الجزاء لاجل حفظي والمولى المولى لما ألفها سبقا سبقا
 وكنت اجري في ميدان حفظه طلقا طلقا * حتي اتفق اتمام تاليفه مع اتمام حفظي
 أنتشر بعض النسخ في الاطراف * ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من التغيرات * ونبت
 من المحو الاثبات * فكتبت في هذا الشرح العبارة التي تقرر عليها المتن لتغير النسخ
 المكتوبة الى هذا النمط * والعبد الضعيف لما شاهد في اكثر الناس كلاما من حفظ الوقاية *
 تخذت عنها مختصرا مشتملا على ما لا بد لطالب العلم منه فافتح في هذا الشرح مغلفاته
 ايضا ان شاء الله تعالى وقد كان الولد الاعز محمود برد الله مضجعه بعد حفظ
 المختصر مبالغا في العلف شرح الوقاية بحيث ينحل منه مغلفات المختصر فشرمت في
 اعفاف مراده * فنوفاه الله تعالى قبل اتمامه * فالمامول من المستفيدين من هذا الكتاب *
 ان لا ينسوه في دوائهم المعتجابه * انه المصنوع للصعاب * والغايه لمغلفات الابواب *

كتاب الصلاة

اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونها
 امة جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فالحاجة الى لفظ الجمع قال الله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية * افتتح الكتاب بهذه
 الآية تيمنا ولان الدليل اصل والحكم فرع والاصل مقدم على الفرع بالرتبة ثم لما
 كانت الآية دالة على فرائض الوضوء ادخل فاء التعقيب في قوله * ففرض الوضوء
فصل الوجه من الشعر اي من قصاص شعر الراس وهو منتهى منعت شعر الراس *
 الى الاذن * فيكون ما بين العذار والاذن داخل في الوجه كما هو مذهب ابي حنيفة
 ومحمدة فيفرض فعله وعليه اكثره اختار من ذكر خمس الائمة الصواني يكتفيه
 ان يبذل ما بين العذار والاذن ولا يجب اسالة الماء عليه بناء على ما روي عن
 ابي يوسف رح ان المصلي اذا بل وجهه وامضاء وضوئه بالماء ولم يصل الماء من
 العضو جاز لكن قيل قائله انه سال من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك *
 واسئل الذقن * فتم حدود الوجه من الاطراف لاربعة ثم مطف على الوجه قوله *
 واليدين والرجلين مع المرفقين والكعبين * خلافا لفرح فان منده لا يدخل المرفقان
 والكعبان في الغسل لان الغاية لا تدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية
 بحيث لو لم تدخل فيها كلمة الى لم يتنا ولها صدر الكلام لم تدخل تحت المغيا
 كالليل في الصوم وان كانت بحيث يتنا ولها صدر الكلام كالمتنازع فيه تدخل
 تحت المغيا بناء على ان للنحويين في الى اربعة مذاهب الاول دخول ما بعد ما فيما
 قبلها الامجاز والثاني عدم الدخول الامجاز او الثالث الاشتراك والرابع
 الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعده ان لم يكن فهذا المذهب

(10)

الزجاج يوافق جملة من يخرجون في الليل والمرايق وأما الثلاثة الأول فلا يدل يعارضه
الثاني فتساوبا والثالث او يجب التماسها في امضا فوق وقع الشك في مواضع استعمال
كلمة الى ففي مثل صورة الليل في الصوم انما وقع الشك في تناول والدخول
فلا يثبت تناول بالشك وفي مثل صورة النزاع انما وقع الشك في الشك في الخروج بعد
ما ثبت تناول صدور الكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكر وانها غايت
الاستقاط مشهور في الكتب فلا نذكره ثم الكعب في رواية هشام بن محمد ربح هو المفصل
الذي في وسط القدم من مذهب معتد الشراك لكن الاصح انها العظم الثاني الذي ينتهي
اليه مظم الساق وذلك لانه تعالى اختار لفظ الجمع في امضاء الموضوع فريد
بمقابلته الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد واختار في المكعب لفظ المثنى
فلم يمكن ان يراد به انقسام الاحاد على الاحاد فتعين ان المثنى مقابل بكل واحد
من المثلثات فيكون في كل رجل كعبان وهما العظمان الثانيان لامعتد الشراك
فانه واحد في كل رجل * ومسح ربيع الراس والوجه * المسح اصابة اليد المبتلة
بالعضو اما بللا ياخذ من الاناء او بللا باقيا في اليد بعد فعل عضو من المفصلات
ولا يكفي الببل الباني في يده بعد مسح عضو من المشوحات ولا بللا ياخذ من
بعض اعضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا او مسحوا وكذا في مسح الخنجر والحلم
ان المبروض في مسح الراس ادنى ما يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة او ثلث شعرات
حند الشافعي ربح عملا باطلاق النص وعند ما لكرح الاستيعاب فرض كما في قوله تعالى
فما مسحوا بوجوهكم وعندنا ربيع الراس وقد ذكرنا انه انا قيل مسحت الجائظ
بيدي يراد به كله لان الجائظ اسم للمجموع وقد وقع مقصود الا انه محل والمحل
هو المقصود في الفعل المتعدي فيراد كله وانا قيل مسحت الجائظ يراد به بعضه لان
الاصلي في الباء ان تدخل في الومائل وهي غير مقصودة فلا يثبت استيعابها بل

[illegible]

بعدة وعند البحر ^{منه} وفي هذه جميعا كيفية الفعل انه اذا كان الاناء صغيرا بحيث
 يمكن رفعه ^{منه} برقع ^{منه} بشماله ^{منه} ويصعد ^{منه} على كفه اليمنى ^{منه} ويفعلها ثلاثا ^{منه} يصب ^{منه} يمينته على
 كفه اليسرى كما ذكرنا وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه اناء صغير رفع
 الماء بهو ^{منه} يفعلها كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء
 ولا يدخل الكف ويصب الماء على يمينته ^{منه} يدلك الاصابع بعضها ببعض يفعل
 هكذا ثلاثا يدخل يمينه في الاناء بالغاما ^{منه} بلغوا ^{منه} النهي في قوله عليه السلام ولا يغمس
 يده في الاناء ^{منه} محمول على ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا ^{منه} ومعه اناء صغيرا ^{منه} اما
 اذا كان الاناء كبيرا او ليس معه اناء صغير ^{منه} يوصل على الادخال بطريق الماء لفة
 كل ذلك ان لم يعلم على يده نجاسة ^{منه} اما ان اعلم فانزلة النجاسة على وجه لا يقضى
 الى تنجيس الاناء او غيره فرض * وتسمية الله تع ابتداء والعراك والمضمضة
 بمياه والاستنشاق بمياه * وانما قال بمياه ولم يقل ثلاثا يدل على ان المحنون انزلت
 بمياه جديدة وانما كثر قوله بمياه ليدل على تجديد الماء لكل منهما خلافا للشافعي رحمه
 فان المحنون عند ان يغمض ويستشق بفرقة واحدة ثم هكذا * وكذا * وتخليل
 اللحية والاصابع وتثليث النفس ومسح كل الراس مرة * خلافا للشافعي رحمه
 فان عند تثليث المسح سنة وقد اورد النزمي في جامعنا ان عليا ^{منه} غوضا ^{منه} فعمل ^{منه} اعضاءه
 ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم * والاذنين بمائه *
 اى بماء الراس خلافا له فان تجديد الماء لمسح الاذنين سنة عند * والنية
 وترتيب نص عليه * اى الترتيب المذكور في نص القرآن وكلاهما فرضان
 عند * اما النية فلقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وجوابنا ان الثواب منوط
 بالنية انما فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر شىء يشمل الثواب نحو حكم الاعمال
 بالنيات فان قدر الثواب نظا ^{منه} هروان ^{منه} قدر ^{منه} الحسب ^{منه} فهو نداء ^{منه} ان ^{منه} نبوى ^{منه} كالصحة

أخرى كالنواب والاشغورين حراء بالاجماع فان اجل حكم الاعمال والعبادات و
يراد به الثواب مبدق الكلام فلا دلالة له على الصحة فان قيل مثل هذا الكلام متعدي
في جميع العبادات فلا دلالة له على اشتراط النية في العبادات وذا بطل فان المتكلم
في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا نقد الثواب لكن المقصود في
العبادات المحضة هو الثواب فان اخلت من المقصود لا يكون لها صحة لانها
لم تشرع الامع كونها عبادة بخلاف الوضوء ان ليس هو عبادة مقصودة بل شرع
شرطا لجواز الصلوة فان اخلا من الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا
انفاء صحته ان لا يصدق عليه انه لم يشرع الا عبادة فبقي صحته بمعنى انه مفتاح
الصلوة كما في مائر الشرائط كظهير الثوب والمكان ومنزلة العروة فانها لا تشترط النية
في شيء منها واما الترتيب فلقرلة تعالى فاعسلوا وجوهكم فيغرض تقديم غسل الوجه
فيغرض تقديم الباقي مرقبا لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي
خلاف الاجماع قلنا المذكور بعد حرف الواو والمراد فاعسلوا هذا المجموع فلا دلالة
له على تقديم غسل الوجه وان سلم فمضى امتدال المجتهد بهذه الآية لم يكن
الاجماع منعقد اما استدلاله بها على ترتيب الباقي امتدال بلا دليل وتمسك بمجرد
زعمه لا بالاجماع وقد رايت في كتبهم الامتدال بقوله عليه السلام هذا وضوء
لا يقبل الله الصلوة الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا فيغرض الترتيب وقد منحه
في جواب حماد وهو انه توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى الموضع فحسب لاي الاشياء الاخر لان هذا الوضوء لا يحل
لها ان يكون ابتداء من اليمين او اليسار وايضا ما ان يكون على صيل الموالاة
او عدمها فتقوله عليه السلام هذا وضوء ان اردت به هذا الوضوء بجميع اوصافه يلزم
فرضية الموالاة او ضدها والتماس وضوءه وان لم يرد بجميع اوصافه لا يدل

في فرضية الترتيب * في الولاء * أي فعل الاعضاء على قبيل القاطنين بحيث
لا ينفصل العضو الأول * وعند ما كثر جرح هو معرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة
مواظبة النبي عليه السلام من غير دليل على فرضيتها * ومستحبه التيامن * أي
الابتداء باليمين في فعل الاعضاء فان قلت لا شك ان النبي عليه السلام واظب
على التيامن في فعل الاعضاء ولم يروا احدا نه بدأ بالشمال فينبغي ان يكون سنة
قلت لئلا ما واظب النبي عليه السلام عليه مع الترك احيا فان كانت المواظبة
المذكورة على سبيل العبادة فعن الهدى وان كانت على قبيل العادة فعن الزوائد
كلس الثياب والاكل باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول ونحو ذلك و
كلامنا في الاول ومواظبة النبي عليه السلام على التيامن كانت من قبيل الثاني
ونفهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن
في كل شيء حتى التعلل والتوجل * ومعنى الرقبة * لان النبي عليه السلام مسح عليها *
ونقصه ما يخرج من احد السبيلين * سواء كان معتادا او غير معتاد كالردود والرمح الخارجة
من القل والذكروية اختلاف المشايخ رح * او من غير ذلك ان كان كجسمه مال الى ما يظهر *
اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة اما في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي رح
الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وقوله ان كان نجسا متعلق بقوله او من
غيره والرواية النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكر الجيم فما لا يكون
ظاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو
نجس ونجس وانما قال مال لانه اذا لم يتجاوز المخرج لا ينقض الوضوء عندنا
وينقض عند زفر رح وكذا اذا امسح بالقرحة فتجاوز وكان بحال لولم يصير لم يتجاوز
وكذا اذا امسح شيئا او خلل اصنائه او ادخل اصبعه في انفه فقرأ أي اثر الدم او انتشر
فخرج من انفه الدم علقا مثل العدس لا ينقض عندنا خلافا لزفر رح ووجهه ان

بني
او
بني

خروج النجاسة مؤثر في ذواتها الطاهرة والنجس ينقض نقول نعم ^{في} دليل
بأنه لا خارج والنجاسة المحترقة في موضعها لا ينقض قلت هذا الدليل غير تام لانه
لا يشمل ما اذا غرزت ابرة فارقت الدم على رأس الجرح لكن لم يسئل ان الخروج
هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض صحتنا وقد خطر ببالي وجه حسن وهو انه
لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وهكذا
في القيء القليل ومياتي في هذه الصفحة وقوله الى ما يطهر احترازا ما اذا افشرت
نقطة في العين فقال الصد يد بحيث لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان
داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لا في الوضوء ولا في الغسل ان ليس له حكم ظاهر
البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شوها واصل ان قوله الى ما يطهر يجب
ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا اقصد وخرج دم كثير وسال
بحيث لم يتلخخ رأس الحرح فانه لا شك في الانتفاض منه فاعلم انه لم يحل الى موضع
يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فالتعبارة الجعنة
ان يقال ما خرج من العبيلمن او من غيره الى ما يطهر ان كان نجسا سال * والقي *
مطف على قوله ما خرج فاراد ان يفصل انواعه لان الحكم مختلف فيها فقال * وما
رفيقان ماوى البزاق * حتى ان كان البزاق اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساواة
علم حكم الغلبة بالطريق الاول فقلوا اذا اصفر البزاق من الدم فلا يجب الوضوء
وان احمر يجب ثم مطف على قوله وما قوله * او مرة او طعاما او ماء او ملقا ان كان ملاء
الغم لا بلغا اصلا * مواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان
قليل او كثيرا لانه للزوجة لا تند اخله النجاسة * وينقض صاعده ملاء الغم صاعدا
اي يوسفرح * لكن النازل من الراس لا ينقض صاعدا ايضا وهو يعتبر الاتجار في المجاس
ومعه في العيب يجمع ما جاء قليلا قليلا * فقوله هو يعتبر الضمير يرجع الى

هذا الموضع صورتها اذا فاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الفم
 فأبو يوسف رح يعتبر اتحاد المجلس أي اذا كان في مجلس واحد يجمع فيكون ناقضا
 ومحمد بن رح يعتبر اتحاد العصب وهو الغنيان فان كان غنيان واحد يجمع فحصل أربع
 صور اتحاد المجلس والغنيان فيجمع اتفاقا واختلفا فهما نالا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس
 مع اختلاف الغنيان فيجمع من داي يوسف رح خلافا لمحمد رح واختلف المجلس
 مع اتحاد الغنيان فيجمع من د محمد رح خلافا لابي يوسف رح * وما ليس بعد ث ليس
 بنجس * بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسلم
 من راس الجرح طاهر وكذا القيء القليل ومن محمد رح في غير رواية الاصول انه
 نجس لانه لا اثر للسيلان في النجاسة وان كان العائل نجسا فغير العائل يكون كذلك
 واما قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما لي قوله او دما مسفوحا فغير المسفوح
 لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم الذي لم يسلم من راس الجرح دم غير مسفوح
 فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يوكل لحمه واما فيما لا يوكل لحمه كالدم في غير المسفوح
 حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحله على طهارته فلتلما حكم بحرمة المسفوح بقي غير
 المسفوح على اصله وهو محل فيلزم منه الطهارة سواء كان فيما يوكل لحمه او لا لاطلاق النص ثم
 حرمة غير المسفوح في الدم بناء على حرمة لحمه لا توجب نجاسته اذ هذه الحرمة للكرامة
 لا للنجاسة فغير المسفوح في الدم يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما والفرق بين
 المسفوح وغيره مبني على حكمة فامضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل من العروق و
 انفصل من النجاسات وحصل له هضم آخر في الاعضاء فصارت مستعدة ان يصير عضوا فاخذ
 طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمة بخلاف دم العروق فانه اذا مال من راس الجرح
 علم انه دم انتقل من العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم يسلم علم
 انه دم العضو هذا في الدم ما في القيء فالقليل هو الماء الذي كان في اعلى المعدة وهي

ليست بحل النجاسة فكلية الحكم الربيع في ركن من ركني الوضوء لا ينافي إلى ما لو
 أزيل لسط لا غير * أي لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكر وهو النوم قائما أو ما عدا
 أو راكعا أو ساجدا * والأغماء والجنون * على أي هيئة كانا ويدخل في الأغماء
 المكروحة هنا إن يدخل في مشيته تحرك وهو الصحيح وكذا في اليمين حتى لو
 حلف أنه مكران يعتبر هذا الحد * وفقهة * وصل بالغ بركع ويسجد * حتى لا ينقض
 الوضوء فقهة الصبي وشرطه أن تكون في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو
 فقهه في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما فقهه فيه وإنما
 شرط ما ذكر لأن انتقاض الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف القياس فيقتصر
 على مورد ثم الفقهية أنه انتقض إذا كان يظن حتى لو نام في الصلاة على أي هيئة فقهه
 لا ينقض الوضوء ومند الشافعي رح لا ينقض الوضوء بالتهقئة وحدها أن تكون مسمرة
 له ولجبرانه وهو يبطل الصلاة والوضوء والضحك أن يكون مسموما له لا لجبرانه
 وهو يبطل الصلاة لا للوضوء والتبسم أن لا يكون مسموما أصلا وهو لا يبطل شيئا *
والمباشرة الفاحشة لا عند محمد رح * وهي أن يماس بدنه بدن المرأة مسجودين
 وانتشر الله وتماش الفرجان * لادودة خرجت من جرح * لأنها ظاهرة وما عليها
 من النجاسة قليلة وأما الخارجة من الدبر فتنقض لأن خروج القليل منه ناقض
 ومن الإحليل لأنها خارجة من جرح ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشائخ رح *
ولحم منقط منه * أي من جرح * ومس المرأة والذكر * خلافا للشافعي رح * وبرص
الفعل المضمضة والاستنشق * وهما متان عند الشافعي رح ولتان في القم داخلين من
 وجه خارج من وجه حسا عند انطباق القم وانفتاحه وحكما في ابتلاع الصائم الربيع
 ودخول شيء في فمه فجعل داخل في الوضوء خارجا في الفم لأن الوارد فيه
 صيغة المبالغة وهي قوله تعالى فاطهروا في الرضوء غسل الوجه وكذلك الآن

وانه لم يمتصض ونحوه بقي في امانته طعام فلا يابس به * وقبل البدن * اى جميع
ظاهر البدن حتى لو بقي العجين في الطفر فاقطع لا يجزي وفي الدرن يجزي اذ هو
متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينفذ فيه وكذا الصبغ بالبناء فالتحاصل
ان المعتبر في هذا الحرج نأذا ان من فامر الماء فلم يقبل يجزي واما ثقب العرق فان
كان العرق فيها فان غلب على ظنه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان
لم يكن العرق فيها فان غلب على ظنه ان الماء يصل من غير تكلف لا يتكاف وان غلب
انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزعه وصار يحال ان امر الماء
عليها يدخلها وان غفل لا بد دخلها امر الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من
خشب ونحوه وان كان في اصبعه خاتم ضيق بجيب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب
على الالف ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نفث
الوضوء هذا مند بعض المشايخ رحمهم الله احكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب
ايبصال الماء اليها في الغسل مع انه ينقض الوضوء اذ انزل البول اليها فلها حكم
الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء * لانه وسنته ان يغسل
يديه وفرجه ويزيل نجسا ان كان * اى ان كان النجس اى النجاسة على يديه *
ثم يتوضأ الارجليه * استثناء متصل اى يفعل اعضاء الوضوء الارجليه * ثم
يفيض الماء على كل بدنه ثلاثين يغسل رجله لاثي مكانه * اى اذا كان مكن الغسل مجتمع
الماء المستعمل حتى اذا افتمل على لوح او حجر يغسل رجله هناك * وليس على
المرأة نقض صغيرها ولا بلها اذا ابتل اصلها * خص المرأة لقوله عليه السلام لا م
سلمة يكفيك اذ ابغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل نقضها وقيل اذا كان
الرجل مضغ الشعر كالعلوية والأتراك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا بلها وقال
بعض المشايخ رحمهم الله نوايهما وتصوره لكن الاصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت مفتولة

اما اذا كانت منعوضةً بحيث يحصل بها اتصال بالغير في أثناء الشروع كما في الشبهة ^{التي} لم يخرج
 وموجبة ^{التي} في ذي نفع وشهوة عند الانفصال * حتى لو انزل بلا شهوة لا يجب
 الغسل عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله في الشهوة شرط وقت الانفصال عندنا في حقه
 محمد رحمه الله وقت الخروج عندنا في يوسف رحمه الله حتى اذا انفصل من مكانه بشهوة فاختار من
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما لا عنده * وان اغتسل
 قبل ان يموت ثم خرج بقية المنى يجب الغسل ثانياً عندهما لا عنده * ولو في نوم *
 ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروى عن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول اذا
 تذكرت الاحتلام والانزال والتلذذ ولم تر بللاً كان عليها الغسل وقال شمس الائمة
 الحلواني لا يؤخذ بهذه الرواية * وخبر حشقة في بلل او دبر على الفاعل والمفعول به
 ورؤية المستيقظ المنى او المذي وان ام احتلم * اما في المنى فظاهر واما في المذي
 فلا احتمال كونه مذي ارق بصرة البدن وفيه خلاف ابى يوسف رحمه الله وانقطاع السبب
 والنفاس * لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع
 مهياً للغسل فان انقطع دم ثم امسكت لا يلزمها الغسل اذ وقت الانقطاع كانت كافرة
 وهي غير مأمورة بالشرايع عندنا ومتى امسكت لم يوجد السبب وهو لا ينقطع
 بخلاف ما اذا اجعت الكافرة ثم امسكت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة
 امر مستمر فيكون جنبا بعد الا سلام والانقطاع غير مستمر فافترا * لا وطؤ بهيمة بالانزال و
 من الجمعة والعيد بين الاحرام وعرفة فغسل الجمعة من لصلاة الجمعة وهو الصحيح *
 ويجوز الوضوء بماء السماء والارض كالمطر والعين * واما بماء الثلج فان كان ذائباً بحيث
 يتقا طريخه والالا * وان تغير بطول المكث او غير احد اوصافه * اى الطعم والمون والريح *
 شيء طاهر كالتراب والاشنان والصابون والزعفران * واما عد هذه الاشياء ليعلم
 ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئاً يقصد بخلطه

الشجر والتمر قشره إلى رطب ^{منه} متصرون ^{منه} العذرة غراب التماس ونحوه ^{منه} العذرة من التمر
 * وما الباقلي ^{منه} نظير ما غلب عليه فبره اجزاء * والمرق ^{منه} نظير ما غلب عليه فبره من الباطن
 واما الماء الذي تغير بكثره الاوراق الواقعة فيه حتى لم يرفع في الكف بظهوره
 وون الاوراق فلا يجوز به الوضوء لانه كما في الباقلي * ولا بقاء راكبو قعر فيه نجس الا اذا
 كان مشوة اذرع في عشرة اذرع ولا ينجر ارضه بالثرف ^{منه} فحكمه حكم الماء الجاري
 فان كانت النجاسة مريبة لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر
 ان كانت غير مريبة يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من موضع فضالته قال محي
 السنة التقدير بعشر في مشر لا يرجع إلى اصل شره ^{منه} يعيد عليه اقول اصل المثلثة
 ان الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر اذا وقعت
 النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء من الجانب الآخر ثم قدر هذا بعشر في مشر
 واما قدره بناء على قوله عليه السلام من حفر بئر افله حولها اربعون ذراعاً فيكون
 له حريمها من كل جانب مشرة ففهم من هذا انه اذا اراد آخران يحفر في حريمها
 بئرا يمنع منه لانه لا يجذب الماء إليها وينقص الماء في البئر الا وان اراد ان
 يحفر بئرا بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاولى وتنجيسها ^{منه} ها ولا يمنع
 في ما وراة الحريم وهو مشرة في مشرة فعلم ان الشرح اعتبر العشر في العشر في عدم سراية
 النجاسة حتى لو كانت النجاسة تمرى بحكم بالمتع ثم المتأخرون وسقوا الامر
 على الناس وجوز الوضوء في جميع جوانبه * ولا بقاء اسعمل لقربة او رفع حدث *
 اعلم ان في الماء المستعمل اختلافات الاول في انه باى شىء يصير مستعملاً فعند ابى
 حنيفة وابى يوسف ربح بازالة الحدث وايضا بنية القربة فان توضأ المحدث وضوءاً غير منوى
 يصير مستعملاً ولو توضأ غير المحدث وضوءاً منوياً يصير مستعملاً ايضا وعند محمد ربح بالثاني
 فقط وعندنا شافعى ربح بازالة الحدث لكن ازالة الحدث لا يتحقق الابنية القربة منه

بناءً على اشتراط النية في الوضوء والاختلاف الثاني في انه حتى يصير مستعملاً في الهداية انه كما زال عن العضوصار مستعملاً والاختلاف الثالث في حكمه فعند أبي حنيفة راح ونجس نجاسة غليظة وعند أبي يوسف راح نجس نجاسة خفيفة وعند محمد راح طاهر غير طهور وعند مالك والشافعي راح في قوله القديم هو طاهر مطهر ونحن نقول لو كان طاهراً مطهراً الجاز في الحفر الوضوء به ثم الشرب منه ولم يقل احديكم لك وكل اهاب يبغي قد طهر الاجلد الخنزير والادمي * اعلم ان الدباغة هي ازالة النتن والرطوبة النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرط ونحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسته ابد وان كانت بالتراب او بالشمس يطهر اذا يبس ثم ان اصابه الماء هل يعود نجاسته اني حنيفة راح روايتان ومن ابي يوسف راح ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يقدح كان دباغاً ومن محمد راح جلد الميتة ان يابس ووقع في الماء لم يتنجس من غير فصل والصحيح في نافية المك جواز الصلوة معها من غير فصل * ومظهر جلده بالدبغ يطهر بالذكوة وكذا الحمه وان لم يؤكل وما لا فلا * اي ما لم يطهر جلده بالدبغ لا يطهر بالذكوة والمسرا بالذكوة ان يذبح المسلم او الكفاي من غير ان يترك التسمية حامداً * وشعر الميتة وعظمها ومصباحها وقرنها وشعر الانسان وعظمه طاهر ويجوز صلوة من اعاد سبته الي فمه وان جاوز قدر الدرهم * اقره هذا المحثلة بالذكوة كرمع انها فحمت مما مر لان العن عظم وقد ذكر ان العظم طاهر كان الاختلاف فيها انه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة عند محمد راح **فصل** بثروده فيها نجس او مات فيها حيوان وانفخ او قضم او قضم فيها آدمي او شاة او كلب يترجح كل ما فيها ان امكن والا فقد رما معها * الاصح ان يؤخذ بقول رجلين لهما بصار في الماء ومحمد راح قدر ما نبي دلوا الى ثلثمائة * وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت فيها اربعون الى ستين وفي نحو قاراة او مصغرة عشرون الى ثلثين والمعتبر الدلو الواسع

وما جازاه احتساب به ويتنفس البعير من وقت الوقوع ان لم يلق له لكمة والا
فمتى يوقظ له ان لم ينتفخ ومد ثلثة ايام ولياليها ان انتفخ ولا مذكور وجد وسور الا دمي
والفرس وكل ما ياكل لحم طاهر والكلب والخنزير وسباع البها ثم نجس والهرة
والدجاجة المخلاة وسباع الطير ومواكن البيوت مكروه والحمار وابنبل مشكوك
يتوضأ به ويتيمم * اي يتوضأ بالمشكوك ثم يتيمم الا في المكروه يتوضأ به فقط * ان
مدم غير العرق يعتبر بالسور * لان السور مخلوط باللغاب وحكم اللغاب والعرق
واحد لان كلا منهما متولد من اللحم فان قيل يجب ان لا يكون بين سور ما كول
اللحم وغير ما كول اللحم فرق لانه ان اعتبر اللحم فالحكم كل واحد منهما طاهر لا تربي
ان غير ما كول اللحم اذا لم يكن نجس العين اذا ذكى يصكون لحمه طاهرا وان
اعتبر ان لحمه مخلوط بالدم مما كول اللحم وغيره في ذلك مواءمنا الحرمه
اذ لم تكن للكرامة فانها آية النجاسة لكن فيه شبهة ان النجاسة لا اختلاط الدم باللحم
اذ لو لا ذلك بل يكون نجاسة لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فقير ما كون اللحم
ان كان حيا فلغا به متولد من اللحم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجسا لا اجتماع
الامرين وهما الحرمه والاختلاط بالدم واما في ما كول اللحم فلم يوجد الا احدهما
وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه العلة بانفرادها ضعيفة ان الدم
المستقر في موضعه لم يعط له حكم النجاسة في الحيوان اذا لم يكن حيا وان لم يكن مذكى
كان لحمه نجسا سواء كان ما كول اللحم او غيره لانه صار بالموت حراما بالحرمه موجبة
مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان مذكى كان طاهرا واما في ما كول اللحم فلا لانه
لم توجد الحرمه ولا الاختلاط بالدم واما في غير ما كول اللحم فلا لانه لم يوجد الاختلاط
بالدم والحرمه المجردة غير كافية في النجاسة على ما مر من انها تنبت باجتماع
الامرين * فان عدم الماء الانبيذ التمر قال ابو حنيفة راجح بالوضوء به فقط وابو يوسف راجح

بالتيمم ^{بغيره} ~~بغيره~~ ومحمد ^{رح} بهما * والخلاف في نبيذ هو حلو رقيق يميل كاللبناء
إذا اشتد وصار معكراً لا يتوضأ به إجماعاً *

باب التيمم

هو المحدث وجنب وحائض ونفساء لم يقدروا على الماء * أي على ماء يكفي لطهارته حتى
إذا كان المجنب ماءً يكفي للوضوء لا للفعل يتيمم ولا يجب عليه التوضي عندنا
خلافًا للشافعي ^{رح} أما إذا أكل مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء
فالتيمم للجنابة بالاتفاق وإذا أكل للمحدث ماء يكفي لفصل بعض أعضائه فالخلاف
ثابت أيضًا * بعده ميلًا * الميل ثلث القرمح وقيل ثلاثة آلاف ذراع وخمسة
الآبارية آلاف وما ذكرها من الرواية وفي رواية الحسن الميل إنما يكون معتد إذا
كان في طرف فيز قدامه حتى يصير ميلين ذهاباً ومجيئاً أما إذا كان في قدامه فيعتبر
أن يكون ميلين * أو لمض * لا يقدر معه على استعمال الماء وإن استعمل الماء اشتد
رضه حتى لا يشترط خوف التلف خلافاً للشافعي ^{رح} إذا ضرر اشتداد المرض فوق ضرر
زيادة الثمن وهو سيم التيمم * أو برد * أي أن استعمل يضره * أو مد أو عطش *
أي أن استعمل الماء خاف العطش أو أفسد الماء للشرب حتى إذا وجد الماء فإليه
في جيبه ^{معد} للشرب حاز له التيمم إلا إذا كان كثير أفيستدل على أنه للشرب والوضوء
فأما الماء المعد للوضوء فإنه يجوز أن يشرب منه وعند الإمام الغضلي مكس هذا فلا
يجوز التيمم * أو دم آله * كالدلو ونحوها * أو خوف فوت صلاة العيد في الانتداء *
أي إذا خاف فوت صلاة العيد جاز له أن يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق * وبعد الشروع
موصوباً بالحدث للبناء * أي إذا شرع في صلاة العيد متوضياً ثم سبقه الحدث وخاف
أنه إن توضأ بفوته الصلاة جاز له التيمم للبناء وهذا من دأب حنيفة ^{رح} خلافاً للهماء وإن

شرع بالتيمم ومبقة الحدث جازله التيمم للبناء بالاتفاق فقوله هو احدث مبتدأ
 وضربة خبره ولم يقدر واصفة لحدث وما بعده وقوله لبعده مع المعطوفات متعلق
 بقوله لم يقدر وا وقوله في الابتداء متعلق بالمبتدأ تقديره التيمم لخوف فوت صلوة
 العبد في الابتداء وبعد الشروع من وضعية ضربة * او صلوة الجنابة لغير الولى للافوت
 الجمعة والوقنية * لان نوتها الى خلف وموالظها والنضاء * ضربة لمس وجهه وضربة
 ليديه مع مرتبة * ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب حتى
 لو بقي شيء قليل لا يجزئه والاحسن في مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع اليمنى
 بالوسطى والبصر والخنصر مع شيء من الكف اليسرى مبتدأ بمن رؤس الاصابع
 ثم باطنها بالسبحة والا يهاجم الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا
 لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يدخل اصابعه فيحتام الى ضربة ثالثة لتخليطها
 * على كل طاهر * متعلق بضربة * من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر *
 وكذا الكحل والذرنيخ واما الذهب والفضة فلا يجوز بهما اذا كانا مسبوكين فان كانا غير
 مسبوكين محتاطين بالتراب يجوزوا الحنطة والشعير ان كان عليهما غبار يجوزوا
 لا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلوة فيه ولا يجوز بالرمل هذا
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ابي يوسف رحمهما الله لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند
 الشافعي رحمهما الله لا يجوز الا بالتراب * ولو بلانعة عليه * اى على النقع فلو كنس دارا او دما
 حائطا او كل حنطة فاصاب وجهه وذراعيه فبار لا يجزيه حتى يبريده عليه * مع قدرته على
 الصعدينية اداء الصلوة * فالنية فرض في التيمم خلا فالزفر روح حتى اذا كان به
 حدثان كالجنابة وحدث بوجوب الوضوء ينبغي ان ينوي عنهما فان نوى من احدهما
 لا يقع من الآخر لكن يكفي تيمم واحد منهما * فلا يجوز تيمم كافر لا ملامه * اى لا
 يجوز الصلوة بهذا التيمم عندهما خلا لا ابي يوسف رحمهما الله بشرط لصحة التيمم في

حق جواز الصلوة ان ينوي قربه مقصود سواء لا تصح بدون الطهارة كالصلوة
او تصح كالاسلام وهنדהما قربه مقصود لا تصح الا بالطهارة فان تيمم لصلوة
الجنائز او سجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اذا المكتوبات وان تيمم لمس المصحف
 او دخول المسجد لا تصح به الصلوة لانه لم ينو قربه مقصود لكن يحل له لمس المصحف
 ودخول المسجد * وجاز وضوءه بلانية * حتى ان توضعاً بلانية فاسلم جاز صلوته بهذا
الوضوء خلافاً للشافعي رحم وهذا بناءً على مسئلة اشترط النية في الوضوء فان توضعاً بالنية
فاسلم فالخلاف ثابت ايضا لان نية الكافر لو عدم الاهلية وانما قال بلانية مبالة فيصح
وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول * ويصح في الوقت * انفاً * وقبله * خلافاً
للشافعي رحم فلا يجوز به الصلوة الا في الوقت عنده وهذا بناءً على ما عرفت في اصول
الفقه ان التراب خلق ضروري للماء عنده وهنذا خلق مطلق ففي اثنتين طاهر و
نجس يجوز التيمم مندها خلافاً لقوله عليه السلام التراب طهور للمسلم ولو الى مشرح حجي
يتريده ما قلنا * وبعد طلبه من رقيق له ماء * نعتة حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينتقض
تيممه الآن فلا يعيد ما قد صلى * وقبل طلبه جاز خلافاً لهما * هكذا ذكر في الهداية
ونذكر في المبسوط انه ان لم يطلب منه وصلي لم يجز لان الماء مبذول عادة وفي موضع
آخر من المبسوط انه ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يخله الا على قول حسن بن زياد
فانه يقول السوال ذل وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج لكننا
نقول ماء الطهارة مبذول مادة وليس في موال ما يحتاج اليه مذلة فقد شال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره وفي الزيارات ان التيمم الممافر اذا رأى
مع رجل ماء كثيراً وهو في الصلوة وقلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلوته
لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلبه
ويتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والعجز مشكوك فيهما واما

غلب على طنبه ^١ يعطيه قطع الصلوة وطلب منة الماء ثم قال فإذا فرغ
 من الصلوة فمأله فاعطاه أو اعطى بثمن المثل وهو فاد عليه امتانف الصلوة فإذا
 ابى تمت صلوته وكذا إذا ابى ثم اعطى ولكن ينتقض التيمم الآن أقول ان اردت
 ان تستوجب الانعام كلها فامام انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى و
 لم يسأل بعد الصلوة ليظهر العجز والقدرة تعالى ما ذكر في المبسوط ماء غلب على ظنه
 الاعطاء او مذهب اوشك فيهما وهي مسئلة المتن وإذا رأى في الصلوة ولم يسأل بعده
 فكذا وإن رأى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأله فان اعطى بطلت صلوته
 وان ابى تمت سواء طعن الاعطاء او المنع اوشك فيهما وإن رأى في الصلوة فكما ذكر
 في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيهما اذا طعن المنع اوشك
 فساء له فان اعطى بطل تيممه وإن ابى فهو باق والآخرى انه اذا اتم الصلوة فيما اذا طعن انه
 يعطيه ثم سأل فان اعطاه بطل صلوته وإن ابى تمت لانه ظهر ان ظنه كان خطأ
 بخلاف مسئلة التحريم لان القبلة جهة التحريم اصلية وفيها الحكم ان اثر على حقيقة
 القدرة والعجز فاقيم غلبة الظن مقامهما تيممهما اذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامهما *
 وبصلي به ما شاء من ف. ض ونفل * خلافا للشافعي رح * وبقضه ناقض الوضوء
 وقدرته على ماء كاف اطهره * حتى اذا قدر على الماء ولم يتوأثم مدم الماء اما ان
 اتيمم وانما قال كاف لطهزه حتى اذا اقتصل العجز ولم يصل الماء طهره وفنى الماء
 واحداث حدثا يوجب الوضوء فقيمهما ثم وجد من الماء * لا يكتفي به بطل تيممه
 في حق كل واحد منهما وإن لم يكف لاحدهما بقي في حقهما وإن لم يلاحددهما بعينه
 غسله ويبغى التيمم في حق الآخر وإن كفى لكل منهما منفرد ادسل المعلنان العجوبة
 اذ لا فاذ غسل المعة هل بعيد التيمم للحدث فقيه روايتان وإن تيمم اولاً ثم غسل المامة
 فنى اعادة التيمم روايتان ايضا وإن صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللعنة

بالتفاق الروايتين ^{فيما} اتيمم للحدثين تيمما واحدا ما اذا تيمم للجنازة ثم احدثت
تيمم للحدث ثم وجد الماء فكان في الوجوه المذكورة وان تيمم للجنازة ثم احدث ولم تيمم
للحدث فوجد الماء فان كفى لللمعة والوضوء نظاهروا ولم يكف لأحد لا ينتقض تيممه
فيمنعه ^{فيما} لما في اللمعة تعليلا للجنازة وتيمم للحدث وان كفى لللمعة لا للوضوء انتقض
تيممه ويغسل اللمعة وتيمم للحدث وان كفى للوضوء لا لللمعة فتيممه باق وعليه
الوضوء وان كفى لكل واحد منفردا يصرفه الى اللمعة وتيمم للحدث فان توضأ به
جاز وبعد التيمم للجنازة ولو لم يتوضأ به ولكن بدأ بالتيمم للحدث ثم صرفه الى
اللمعة هل يعيد التيمم ام لا ففي رواية الزيادة يعيد وفي رواية الاصل لا ثم اما
يشت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى جهة اهم حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة
يصرفه الى النجاسة ثم القدرة ثبت بطريق الاباحه وبطريق التملك فان قال
صاحب الماء لجماعة من التيممين ليتوضأ بهذا الماء ايكم شاء والماء يكفي لكل
واحد منفردا ينتقض تيمم كل واحد فاذا توضأ به واحد يعيد الباقيون تيممهم لثبوت
القدرة لكل واحد على الانفراد واما اذا قال هذا الماء لكم فقبضوا لا ينتقض تيممهم
اما عند هيا فلان هبة المشاع يوجب الملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد
مقدار الاكفية واما عند ابي حنيفة رح فالاصح انه يبقى على ملك الواهب ولم
يثبت الاباحه لانه لما بطل الهبة بطل ما في ضمنه من الاباحه ثم ان ابا حوا واحدا
بعينه ينتقض تيممه عند هيا لا عند لانه لما لم يملكوا لا يصح ابا حاتم * لاردته *
حتى اذا تيمم المحل ثم ارتد نعوذ بالله منه ثم اسلم يصح صلواته بذلك التيمم *
ونذب لراجيه * اى لراجي الماء * ان يواخر صلواته الى آخر الوقت * فلو صلى
بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة * ويجب طلبه
تدريعا لو طه قريبا والا فلا الغلوة مقدار ثلثمائة ذراع الى اربع مائة وعن ابي يوسف رح

انه انما كان للبهيم اذهب اليه وتوضأ ثم ذهب القافله وتغيب من بصره كان
يهرج التيمن قال صاحب المحيط هذا حسن جداً * ولونسية مما نرى في رحله
 وحلى متيماً ثم ذكره في الوقت لم يعد الا عند ابي يوسف رح * قيل الخلاف فيما
 ان اوضعه بنفسه او وضعه غيره بامرء اما ان اوضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز
 التيمم له انفاً وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب ان يعلم ان المانع
 من الوضوء اذا كان من جهة العباد كاصير يمنعه الكفار من الوضوء او محبوب في السجن
 والذي قيل له ان توضأت قتلكت يجوز له التيمم لكن اذا زال المانع ينبغي
 ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة *

باب المسح على الخفين

جاز بالسنة * اي بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجبه فسل
 الرجلين * للمحدث دون من عليه الفسل * قيل هو رته جنب تيمم ثم احدث وضعه
 من الماء ما يتوضأ به فتوضأ وليس خفيه ثم مر على ماء يكفي للاغتسال ولم يغتسل
 ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتيمم للجنازة فان احدث بعد ذلك توها ونزع خفيه
 وغسل رجليه لان الجنازة حلت الرجل به وروى على الماء * خطوطاً باصابع متفرجة
 يبدء من اصابع الرجل الى الساق * هذا صفة المسح على الوجه المسنون فلو لم يفرج
 الاصابع امكن مسحه مقدراً والواجب جازوا ان مسحه باصبع واحدة ثم بلها ومسحه ثانياً ثم هكذا
 جازاً ايضا ان مسحه كل مرة فبرءا مسحه قبل ذلك وان مسحه بالايها من السبحة متفرجين
 جازاً ايضا لان ما بينهما مقدراً اصبع اخرى ومثل محمد رح عن صفة المسح قال
 ان يضع اصابع يديه على مقدم خفيه ويجافي بطن كفيه ويمد هما الى الساق او يضع
 كفيه مع الاصابع ويمد هما جملة امكن ان مسحه برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع

والكف لا يجوز إلا أن يحمل من الخف عند الوضع مقده أو الواجب وهو مقدار ثلث أصابع
هكذا ذكر في المسئلة تدعى في النخيرة أن المسح يزوس الأصابع يجوز أن كان الماء متقاطراً
لأنه إذا كسب الماء متقاطراً فالأمر ينزل من أصابعه إلى رؤسها فإذا مد كانه أخذ ماء
جديد أو لو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بياطينها وكذا أن ابتدأ من طرف العاق
ولو نسي المسح وأصاب المطر طاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا الوضوء
في التحشيش فابتل طاهر خفيه ولو بالطل هو الصحيح * على ظاهر خفيه * الخف
ما يستر الكعب ويكون الطاهر منه أقل من ثلث أصابع الرجل أصعراً أما لو
ظهر قدر ثلث أصابع الرجل فلا يجوز لأن هذا بمنزلة الحرق ولا بأس بأن يكون واسعاً
بحيث يرى رجله من أعلى الخف * أو جرم موقية * أي على خفيين يلبد أن فوق
الخفين ليكونا وقاية لهما من الوحل والنجاسة فإن كانا من اديم أو نحوه جاز عليهما
المسح سواء لبسهما متبردين أو فوق الخفين وأن كانا من صخر أو من نحوه فإن
لبسهما متبردين لا يجوز وكذا أن لبسهما على الخفين إلا أن يكونا بحيث يصل
بلل المسح إلى الخف الداخل ثم إذا كانا من نحو اديم وقبل لبسهما فوق الخفين فإن لبسهما
بعد ما حدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرم موقين وأن لبسهما قبل الحدث
ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين أماد المسح على الخفين الداخلين بخلاف ما
إذا مسح على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر
وإن نزع أحد الجرم موقين فعليه أن يعيد المسح على الجرم موق الآخر ومن أبى
يؤسف رح أنه يعلم الجرم موق الآخر ويمسح على الخفين * أو جرميه الخنيتين *
أي بحيث يستمكن على العاق بلا شد * منعلين أو مجلدين * حتى إذا كان
خنيتين غير منعلين أو مجلدين لا يجوز منداً أي خنيفة رح خلا لهما ومنه أنه
رجع إلى قولهما وأنه يبقى * ملبوسين على ظهر تام وقت الحدث * فلو توضأ وضواً

غير مرتبب فمن على الرجلين والبس الخفين ثم غسل باقى الامضاء ثم احدث وتوضأ وتوضأ
وضيعة ثم غسل رجله اليمنى وان دخلها في الخف ثم غسل رجله اليسرى وادخله الخف
ليست له طهارة تامقة في الصورة الاولى اذا لبس الخفين وفي الصورة الثانية اذا لبس اليمنى
لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث فعلم ان قوله ملبوسين احسن من عبارتهم
وهي اذا لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا
الوقت هو زمان بقائه للبس لازمان حدوته فيصيح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة
وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على
الحدوث والامم دال على الدوام والاستمرار لا على عامة وقتلنحوه و يرقع وقفاز بن *
القفا ز ما يلبس الكف ليكف منها مقلب الصغر ونحوه * وقوله قد ركبنا اصابع
اليد * فان مسح رمول اللغصلى اللغصلية ولم يكن خطوطا فعلم انها بالاصابع دون الكف
وما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو بماء مستعمل فلا اعتبار له بقي مقدار ثلث
اصابع ولا يفرض فيه شيء آخر كالتيمة وغيرها * ومدته للمقيم يوم وليست
وللمسافر ثلثة ايام ولها لبسها من حين الحدث * لان قوله عليه السلام
بمسح المقيم يوما ولسنة الحديث افاض جواز المسح في المدة المذكورة وقيل الحدث
لا يحتاج الى المسح فالزمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدز
بالمقدار المذكور * وينقضى ناقص الوضوء ونزع الخف * ذكر لفظ الواحد ولم يقل
نزع الخفين ليفيد ان نزع احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدي
الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا جمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء
احد خفيه حتى صار جميع الرجل مغمولا وان اصاب الماء اكثرها فكذا امم
الغنية ابى جعفر ررح * ومضى المدة وبعد احد هذين * اى نزع الخف ومضى المدة *
على المتوضي غسل رجله فحسب * اى على الذي كان له وضوء لا يجب عليه

الأصل رجله أي الرجل التي فيها العضو الذي يكون فيه خلاف مالك نزع
 بناء على فرعية المال أما منه * وخروج أكثر العقب إلى الساق نزع * ولفظ القدر ورى
أكثر القدم وما أختار في المتن مروى عن أبي حنيفة رح * ويمنعه حرق خف
يبدو منه قد رثت أصابع الرجل أصغر ألاما دونها * فلو كان الحرق طويلا يدخل
فيه ثلاث أصابع إن أدخلت لكن لا يبدو منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضموما
لكن ينفتح إذا مشى ويظهر هذا القدر لا يجوز تعليم منه أن ما يصنع من الغزل ونحوه مشغوقا
أسفل الكعب إن كان يسترا للكعب بخط أو نحوه يشد بعد اللبس بحيث لم يبدو منه
شيء فهو كغبار المشقوق وإن بدأ كان كالخرق فيعتبر المقدار الذكور * ويجمع خروق
خف لأخفين * أي إذا كان على خف واحد خروق كثيرة تحت العاق ويبدو من
كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع البادي يكون مقدار ثلاث أصابع يمنع المسح ولو
كان هذا المقدار في الأخفين جاز المسح * ويتم مدة السفر ما سح ما قبل تمام يوم
وليلة ويتم هما إن أقام قبلهما وينزع أن أقام بعد هما * فهنا أربع مسائل لأنه أما
إن يعا المقيم أو يقم المسافر وكل أما قبل تمام يوم وليلة أو بعد هما وقد ذكر
في المتن ثلاث منها ولم يذكر ما إذا سافر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو
وجوب النزع * ويجوز على جبيرة محدث ولا يطله السقوط إلا من برء * المسح
على الجبيرة إن أضر جاز تركه وإن لم يضر فقد اختلفت الروايات من أبي حنيفة رح
في جواز تركه والمأخوذ أنه لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبيرة مشدودة على
ظهاره كاملة وإنما يجوز المسح على الجبيرة إذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كما لا يقدر
على غسله بأن كان الماء يضره أو كانت الجبيرة معدودة يضره خلها أما إذا كان
قادرا على مسحه فلا يجوز مسح الجبيرة وإذا كان في أمضائه شقاق فإن يجز من
غسله يلزمه إمرار الماء عليه فإن يجز منه يلزمه المسح ثم إن يجز منه يغسل ما حوله

ويتركه ~~في مكانه~~ في يد ~~المرء~~ ~~المرء~~ من الوضوء استعان بالغير ~~لئلا يتركه~~ فان لم
 يتركه ~~فان لم يتركه~~ جاز خلافا لهما ~~واذا وضع~~ الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء
 واذا امر الماء ثم مقل الدواء ان كان السقوط من برء غسل ذلك الموضع والا فلا
 واذا قصد ووضع خرقة وشد العصابة فعند بعض المشائخ رج لا يجوز الممسح عليها بل على
 الخرقة ~~ومند~~ لبعض ان امكنه شد العصابة بلا ما نه احد لا يجوز عليها المسح وان
 لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها بضر الجراحة
 حاز الممسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع الجراحة
 وان كان حل العصابة لا يضره لكن نزعها من موضع الجراحة يضرها بحلها
 ويغسل ما تحتها الى موضع الجراحة ثم يشدها ويمسح موضع الجراحة وما منه
 المشائخ على جواز مسح مصابة المفنص ~~واما~~ الموضع الظاهر من اليد ما بين العقدتين
 من العصابة فالاصح انه يكفي الممسح اذ لو غسل تبطل العصابة ربما تنفذ البلة الى موضع
 الفصد ويشترط الاجتناب في مسح الجبيرة والعصابة في رواية الحسن من ابني حنيفة رج
 وهو المذكور في الامرار ~~ومند~~ البعض يكفي الاكثر وان امسح ثم نزعها ثم اعادها فعليه
 ان يعيد المسح وان لم يعد اجزاء واذا سقطت منها فبدلها باخرى فالاحسن اعادة الممسح
 وان لم يعد اجزاء ولا يشترط تثليث مسح الجبائر بل يكفي مرة واحدة وهو الاصح
 ويجب ان يعلم ان مسح الجبيرة يخالف مسح الحف في انه يجوز على حدث ولا
 لا بد رله مدة واذا سقطت لا من برء لا يبطل وان سقطت عن برء يجب غسل
 ذلك الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الخفين حيث يلزمه غسل الرجلين *

باب الحيض والنفاس

الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض واستحاضة ونفاس * فالحيض هو دم ينفضه

لا يكون من الرحم نيس ببيض وكذا الذي قبل من البلوغ اى تجمع منين وكذا
 ما ينفض الرحم للمرض فان امنع الدم كان سيلان البعوض طبعيا فكان حيضا وسيلان
 البعوض ينسب للمرض فلا يكون حيضا وكما قيد بعدم الداء يجب ان يقيد بعدم الولادة
 ايضا احترازا من النفاث ثم الاصح ان الحيض موقت الى من الاياس واكثر المشائخ
 قد روه بستين سنة ومشائخ بحارى وخوارزم بخمسين وخمسين فما رأت بعدها
 لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار انها اذا رأت ما قويا كالامود والاحمر القاني
 كان حيضا وبطل الاعتداد بالاشهر قبل النمام وبعده لا وان رأت صفرة او خضرة
 او تربية فهي استحاضة * واقلة ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة * وعند ابي يوسف رح
 اقله يومان واكثر من اليوم الثالث وعند الثماله في رح اقله يوم وليلة واكثره خمسة
 عشر يوما ونحن نتمسك بقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة
 ايام ولياليها واكثره عشرة ايام ثم اعلم ان مبدأ الحيض من وقت خروج الدم الى
 الفرج الخارج فاذا لم تصل الى الفرج الخارج بعيلولة الكرمى لا تقطع الصلوة
 فعند وضع الكرمى اما يتحقق الخروج اذا وصل الدم الى ما يحاذى الفرج الخارج
 من الكرمى فاذا احمر من الكرمى ما يحاذى الفرج الداخل لا يتحقق الخروج
 الا اذا رفعت الكرمى فيتحقق الخروج من وقت الرفع وكذا في الاستحاضة
 والنفاث والبول ووضع الرجل القطن في الاحليل والقلعة الخارج ثم وضع
 الكرمى محتجب للبكر في الحيض والثيب في كل حال وموضع موضع البكارة
 ويكره في الفرج الداخل فاطاهرة اذا وضعت اول الليل فحين اصبحت رأت
 عليه اثر الدم فالآن يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت ووات عليه البياض
 حين اصبحت حكم بطارتها من حين وضعت * والطهر المنحل * اى بين الدمين *

في مدية * أي في هذا الحيض * وما رأت من لون فيها * أي في المدة * سوى
 الطهر * أي في قولها * فقله الطهر مبتدأ وما رأت مطف عليه وحيض خبره وأعلم
 أن الطهر الذي يكون أقل من خمسة عشر يوما إذا تخلل بين الدمين فإن كان أقل
 من ثلاثة أيام لا يفصل بينهما بل هو كالدّم المتوالي أجماعا وإن كان ثلاثة أيام أو أكثر
 فعند أبي يوسف رج وهو قول أبي حنيفة رج آخر لا يفصل وإن كان أكثر من عشرة
 أيام فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط وقد ذكر أن الفتوى
 على هذا التحيرا على المفتي والمفتي وفي رواية محمد رج منه أنه لا يفصل إن احاط
 الدم بطريقه في عشرة أو أقل وفي رواية ابن الباكر رج منه أنه يشترط مع ذلك كون
 الدمين نصا با وسند محمد رج يشترط مع هذا أن يكون الطهر ما يبالل الدمين أو أقل ثم إذا
 صار ما عنده فإن وجد في عشرة أو فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين به لكن
 يصير مغلوبا إن عد ذلك الدم الحكمي وما فإنه يعد ما احتوي يجعل الطهر الآخر
 حيضا أيضا إلا في قول أبي مهبل رج ولا فرق بين كون الطهر الآخر مقدا على
 ذلك الطهر أو موخرا وعند الحسن ابن زياد رج الطهر الذي يكون ثلاثة أو أكثر يفصل
 مطلقا فهذه ستة أقوال وقد ذكر أن كثيرا من المتقدمين والمتأخرين اقنوا بقول محمد
 رج ونحن نضع مثلا يجمع هذه الأقوال مبتدأة رأت يوما ما وأربعة عشر طهرا
 ثم يوما ما وثمانية طهرا ثم يوما ما وسبعة طهرا ثم يوما ما وثلاثة طهرا ثم يوما
 ما وثلاثة طهرا ثم يوما ما ويومين طهرا ثم يوما ما فهذه خمسة وأربعون يوما
 ففي رواية أبي يوسف رج العشرة الأولى والعشرة الرابعة حيض وفي رواية محمد رج العشرة
 بعد طهرها أربعة عشر وفي رواية ابن المبارك رج العشرة بعد طهرها ثمانية وسند محمد رج
 العشرة بعد طهرها وسبعة وسند أبي مهبل رج العشرة الأولى منها وعند الحسن الأربعة الأخيرة
 وما سوى ذلك استحاضة ففي كل صورة يكون الطهر الناقص فاصلا في هذه الأقوال

و ما رأت من لون فيها أي في المدة سوى الطهر أي في قولها فقله الطهر مبتدأ وما رأت مطف عليه وحيض خبره وأعلم أن الطهر الذي يكون أقل من خمسة عشر يوما إذا تخلل بين الدمين فإن كان أقل من ثلاثة أيام لا يفصل بينهما بل هو كالدّم المتوالي أجماعا وإن كان ثلاثة أيام أو أكثر فعند أبي يوسف رج وهو قول أبي حنيفة رج آخر لا يفصل وإن كان أكثر من عشرة أيام فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط وقد ذكر أن الفتوى على هذا التحيرا على المفتي والمفتي وفي رواية محمد رج منه أنه لا يفصل إن احاط الدم بطريقه في عشرة أو أقل وفي رواية ابن الباكر رج منه أنه يشترط مع ذلك كون الدمين نصا با وسند محمد رج يشترط مع هذا أن يكون الطهر ما يبالل الدمين أو أقل ثم إذا صار ما عنده فإن وجد في عشرة أو فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين به لكن يصير مغلوبا إن عد ذلك الدم الحكمي وما فإنه يعد ما احتوي يجعل الطهر الآخر حيضا أيضا إلا في قول أبي مهبل رج ولا فرق بين كون الطهر الآخر مقدا على ذلك الطهر أو موخرا وعند الحسن ابن زياد رج الطهر الذي يكون ثلاثة أو أكثر يفصل مطلقا فهذه ستة أقوال وقد ذكر أن كثيرا من المتقدمين والمتأخرين اقنوا بقول محمد رج ونحن نضع مثلا يجمع هذه الأقوال مبتدأة رأت يوما ما وأربعة عشر طهرا ثم يوما ما وثمانية طهرا ثم يوما ما وسبعة طهرا ثم يوما ما وثلاثة طهرا ثم يوما ما وثلاثة طهرا ثم يوما ما ويومين طهرا ثم يوما ما فهذه خمسة وأربعون يوما ففي رواية أبي يوسف رج العشرة الأولى والعشرة الرابعة حيض وفي رواية محمد رج العشرة بعد طهرها أربعة عشر وفي رواية ابن المبارك رج العشرة بعد طهرها ثمانية وسند محمد رج العشرة بعد طهرها وسبعة وسند أبي مهبل رج العشرة الأولى منها وعند الحسن الأربعة الأخيرة وما سوى ذلك استحاضة ففي كل صورة يكون الطهر الناقص فاصلا في هذه الأقوال

سوى قول ابي يوسف رح فان كان احد الدمين نصابا كان حيضا وان كان كل
 منهما نصابا فالاول حيض وان لم يكن شي منهما نصابا فالكل استحاضة وانما
 استثنى قول ابي يوسف رح لان هذا لا يفتى على قوله واعلم ان الوان الحيض
 هي الحمرة والحواء فهما حيض اجما ما وكذا الصغرة المشبعة في الاصم والخصرة
 والصغرة الضعيفة والكدرية والتربية عندنا والفرق ما بينهما ان الكدرية
 ما تضرب الى البياض والتربية الى الحواد وانما قدم مسئلة الطهر المتخلل على
 الوان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بها ثم ذكر الالوان ثم
 بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال * يمنع الصلوة والصوم ويقضى هولاء *
 اي يقضى الصوم لا الصلوة بناء على ان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة اداها
 لكن لا يمنع وجوب الصوم بنفس وجوبه ثابتة بل يمنع صحة اداه فيجب القضاء
 اذا طهرت ثم المعتبر عندنا آخر الوقت فاذا احاضت في آخر الوقت منقطت وان
 طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها عشرة وجبت الصلوة وان كان
 الباقي من الوقت لحظة وان كانت لاقل منها فان كان الباقي من الوقت مقدار
 ما يسمع الفصل والتحريم وجبت والا فلا الوقت الغسل يحتمل ههنا من مدة الحيض
 والصائمة اذا حاضت في النهار فان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه ان كان
 صوما واجبا وان كان نفلا بخلاف صلوة النفل اذا احاضت في خلالها فانها تبطل
 ويجب قضاؤها وان طهرت في النهار ولم تأكل شيا لا يجزى صوم هذا اليوم لكن
 يجب عليها الامساك وان طهرت في الليل لعشرة ايام يصح صوم هذا اليوم وان كان
 الباقي من الليل لحظة وان طهرت لاقل من عشرة ايام يصح الصوم ان كان الباقي
 من الليل مقدرا ما يسمع الفصل والتحريم بان لم تغتسل في الليل لا يبطل صومها *
 ودخول المسجد والطواف * لكونه يقفل في المسجد فان طافت مع هذا تحللت *

واجتناب فما أتت الأزار * كالمباشرة والتفصيل ويصل القبلة وملازمة ما فوق الأزار
وعند مصدر روح يتقي شعار الدم أي موضع الفرج فقط * ولا تقرأ كجنب ونفساء *
مواضع كان آية أو ما دونها عند الكرخي روح وهو المختار وعند الطحاوي روح تحمل ما دون
الآية هذا إذا قصدت القراءة فإن لم تقصدها نحو أن تقول شكر اللعنة الحمد لله
رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها النهج بالقرآن واللعنة إذا حاضت فعند
الكرخي تعلم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعند الطحاوي نصف آية وتقطع ثم تعلم
النصف الآخر أحداهما القنوت فيكره عند بعض المشائخ وفي المحيط لا يكره وسائر
الادعية المسنونة والأذكار للباس بها ويكره قراءة التوراة والإنجيل * بخلاف
المحدث * متعلق بقوله ولا تقرأ * ولا تقرأ هؤلاء * أي الحائض والجنب والنفساء
والمحدث * مصحفاً بالإفلا متجاف * أي منفصل منه وإما كتابة المصحف إذا كان
موضوعاً على لوح بحيث لا يمس مكتوبه فعند أبي يوسف يجوز وعند محمد لا يكره
بالكم ولادهما في سورة الإبرة * أراد درهما عليه آية من القرآن وإنما قال سورة
لأن العادة كتابة سورة الإخلاص ونحوه على الدراهم * وحل وطو من طعم دمه لا كره
الحيض والنفاس قبل الغسل دون وطيم من طعم لاقل منه * أي لاقل من الأكثر
وهو أن ينقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل من أربعين * إلا إذا مضى
عليها وقت يجمع فيه الغسل والتحرمة * فتحل وطوها وإن لم تغسل فأما للوقت
الذي يتمكن فيه من الافتعال مقام حقيقة الافتعال في حق حل الوطيم وإعلم
أنه إذا انقطع الدم لاقل من عشرة أيام بعده مضى ثلثة أيام أو أكثر فإن كان
الانقطاع فيما دون العادة يجب أن توخر الغسل إلى آخر وقت الصلاة فإذا خافت
الغوت افتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المستحب دون وثم الكراهة وإن كان
الانقطاع على رأس مائها أو أكثر وكانت مبدأة فتأخر الافتعال بطريق الاستحباب

وَأَن تَقْطَعَ لَاحِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَخْرَجْتَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا خَافَتْ الْفَوْتُ
تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ ثُمَّ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا مَا دَلَّ الدَّمُ فِي الْعَشْرِ بِطُلُّ الْحَكْمِ
بَطْهَا رَتْهَا مَبْتَدَأَةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَادَةٌ فَإِذَا نَقَطَعَ الدَّمُ عَشْرَةً أَوْ أَكْثَرَ فَيَمْضِي الْعَشْرَةُ
يَحْكُمُ بِطَهَارَتِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْإِسْتِمَالُ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمَعْنَادَةَ الَّتِي مَا دَتْهَا أَنْ تَرَى
يَوْمًا دَمَا وَيَوْمًا طَهْرًا هَكَذَا إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ أَرَأَتْ الدَّمَ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فَإِذَا
طَهَرَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ
ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ أَفْتَحَلَّتْ وَصَلَّتْ هَكَذَا إِلَى الْعَشْرِ * وَأَمَّا الطَّهْرُ خَمْسَةٌ عَشْرًا وَيَوْمًا وَاحِدًا
لَا أَكْثَرَ * أَلَا نَنْصِبُ الْعَادَةَ فَإِنَّ أَكْثَرَ الطَّهْرِ مُقَدَّرٌ فِي حَقِّهَا ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مَدَّتِهِ وَالْأَصَحُّ
أَنَّهُ مُقَدَّرٌ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِأَسَاسَةِ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِي نَقْصَ بَيْنِ طَهْرٍ وَطَهْرٍ الْحَامِلِ مِنَ طَهْرِ
الْحَامِلِ وَأَمَّا مَدَّةُ الْجَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَانْقِصَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ وَهُوَ السَّاعَةُ صَوْرَتُهُ مَبْتَدَأَةٌ
وَأَبَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ دَمَا وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ طَهْرًا ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ تَقْتَضِي عِدَّتَهَا بِتَمَعَةٍ عَشْرَ شَهْرٍ
أَلَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ لِأَنَّا نَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ كُلِّ حَيْضٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَإِلَى ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ
كُلِّ طَهْرٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِأَسَاسَةِ * وَمَا نَقَصَ مِنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ * أَيْ الدَّمِ النَّاقِصِ مِنْ
الْثَلَاثَةِ * أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِ * أَيْ عَلَى الْعَشْرِ * أَوْ أَكْثَرَ النَّفَاسِ * وَهُوَ رُبْعُ يَوْمٍ * أَوْ عَلَى
عَادَةٍ مَرَّتْ لِحَيْضٍ وَجَاوَزَ الْعَشْرَةَ أَوْ نَعَامَ وَجَاوَزَ الْأَرْبَعِينَ * أَيْ إِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ
فِي الْحَيْضِ وَفَرْضْنَا مَا سَعَتْ فَرَأَتْ الدَّمَ اثْنَيْ عَشْرَ يَوْمًا فَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ لَبْعَةٍ
مُسْتَحَاضَةٍ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فِي النَّفَاسِ وَهِيَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا مَثَلًا فَرَأَتْ الدَّمَ خَمْسِينَ
يَوْمًا فَالْعَشْرُونَ الَّتِي بَعْدَ الثَّلَاثِينَ مُسْتَحَاضَةٌ هَذَا حَكْمُ الْمَعْنَادَةِ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ
حَكْمَ الْمَبْتَدَأَةِ فَقَالَ * أَوْ عَلَى عَشْرَةِ حَيْضٍ مِنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةٌ أَوْ عَلَى أَرْبَعِينَ
نَفَاسِهَا * الْمَبْتَدَأَةُ الَّتِي بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةٌ فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَمَا زَادَ
عَلَيْهَا مُسْتَحَاضَةٌ فَيَكُونُ طَهْرُهَا عَشْرِينَ يَوْمًا وَمَا نَفَاسُهَا فَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَرْأَةِ

فيحرمها * معروفة فنافسها اربعون يوماً وما زاد عليها استحاضة فقوله
 حيض من بلغت بالجهر مطلق بيان لعشرة * وقوله نفاها بالجهر مطلق بيان
 لاربعين * او ما رأت حامل فهو استحاضة * اي الدم الذي تراه الحامل
 ليس بحيض بل هو استحاضة فقوله وما نقص مبتدأ وقوله فهو استحاضة
 خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال * لا تمنع صلاة وصوماً وطأً ومن لم يهض
 عليه وقت فرض الاونه حدث * اي الحدث الذي ابتلى به * من استحاضة
 او رافأ او نحوهما يتوضأ لوقت كل فرض * احتراز من قول الشافعي رح فان منته
 يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض * ويصلي به فيه ما شاء من فرض
 ونفل وينقضه خروج الوقت لادخوله * احتراز من قول زفر رح فان الناقض منه
 دخول الوقت ومن قول ابى يوسف رح فان الناقض منه كلاهما * فيصلح به
 من توضأ قبل الزوال الى آخر وقت الظهر * خلافا لابي يوسف وزفر رح فانه
 حصل دخول الوقت لا الخروج * لا بعد طلوع الشمس من توجاً قبله * اي من
 توجاً قبل طلوع الشمس لكن توجاً بعد طلوع الفجر خلافاً لزفر رح فانه وجد الناقض
 مندنا وعند ابى يوسف رح وهو الخروج لا عند زفر رح فان الناقض منه الدخول
 ولم يحصل * والنفاس هو دم يعقب الولد واحداً لاقله واكثره اربعون يوماً * خلافاً
 للشافعي رح اذا اكثره ستون يوماً منه * وهو لام النؤامين من الاول خلافاً لاهم رح *
 النؤامان وادان من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو
 ستة اشهر * وانقضاء العدة من الاخير اجماً ما وسقط يرى بعض حلقه ولد * سقط
 مبتدأ يرى صفته ولد خبره * بتصير هي به نساء والامة ام الولد ويقع الملقق
 بالولد * اي اذا قال ان ولدت فانت طالق تطلق بخروج سقط ظهر بعض خلته *
 وتنقضي العدة به * اي اذا طلقها زوجها تنقضي مدتها بخروج هذا الحقط *

بَابُ الْأَنْجَاسِ

يُطَهَّرُ بَدَنُ الْمُجَاهِدِ وَثَوْبُهُ وَمَكَانُهُ مِنْ نَجَسٍ مَرْتِي بِزَوَالِ مِئْتَةٍ وَأَنْ يَبْقَى أَتْرِيشُ
 زَوَالَهُ بِالْمَاءِ * بِالْمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِزَوَالِ مِئْتَةٍ * وَبِكُلِّ مَانِعٍ طَاهِرٍ * زَيْلٌ كَالْهَلْ «زَيْلٌ»
 وَنَحْوُهُ وَمَا لَمْ يَرَاثِرْ * مَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ نَجَسٍ مَرْتِي * بِغَسَلِهِ ثَلَاثًا وَعَصْرَهُ
 فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِنْ امْكُنْ * بِشَرَطِ أَنْ يَبَالِغَ فِي الْعَصْرِ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ بِقَدْرِ قُوَّتِهِ * وَالْأَ
 يَعْمَلُ وَيَتْرَكَ إِلَى مَدَمِ الْفَطْرَاهِ ثُمَّ وَثَمَ هَكَذَا وَخَفَهُ مِنْ ذِي جَرَمٍ جَفَ بِالذِّكْرِ
 بِالْأَرْضِ وَجُوزُهُ أَنْ يُوَسِّفَ رِجَّ فِي رُطْبَةٍ * أَيْ فِي رُطْبِ ذِي جَرَمٍ * إِذَا بَالِغٌ وَبِهِ
 يَفْتِي وَمَا لَاجِرٌ لَهُ بِالْعَمَلِ فَقَطْ * أَيْ يَطْهَرُ الْخَفَ عَمَّا لَاجِرٌ لَهُ كَالْبَوْلِ بِالْمَسَلِ فَقَطْ *
 وَمَنْ أَلْمَنِي بِغَسَلِهِ * سَوَاءٌ كَانَ رُطْبًا أَوْ يَابَعًا * أَوْ فَرَكٍ يَابَعُهُ * هَذَا إِذَا كَانَ رَأْسُ
 الذِّكْرِ طَاهِرًا بَانَ بِالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْبَوْلُ مِنْ رَأْسِ الْمَخْرُجِ أَوْ يَتَجَاوَزَ وَاسْتَنْجَى *
 وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الثُّوبِ وَالدِّبْنِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَفِي رَوَايَةِ الْعَمَلِ مِنْ أَيْ حَنِيفَةٍ رَحِ
 لَا يَطْهَرُ الْبَدَنُ بِالْفَرَكِ * وَالْمِيفِ وَنَحْوِهِ بِالْمَحِ وَالْبَسَاطِ بِجَرَى الْمَاءِ عَلَيْهِ رَحِ
 وَبَيْلَةٍ وَالْأَرْضِ وَالْأَجْرَ الْمَفْرُوشَ بِالْبَيْسِ وَدَهَابِ الْأَثَرِ لِلصَّلَاةِ لِلتَّيْمِمِ *
 أَيْ يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجُوزُ التَّيْمِمُ بِهِمَا * وَكَذَا الْخُصْ * فِي الْمَغْرِبِ هُوَ بَيْتُ
 مِنْ نَصَبٍ وَالْمُرَادُ هُنَا الْعِنْدَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى الْمَطْوُوحِ مِنَ الْقَصَبِ * وَشَجَرٌ وَكَلَامٌ
 قَائِمٌ فِي الْأَرْضِ لَوْ تَنَجَّسَ ثُمَّ جَفَ يَطْهَرُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَمَا قَطَعَ مِنْهُمَا بِغَسَلِهِ لَا خَيْرَ * لَمَّا ذُكِرَ
 تَطْهِيرُ الْأَنْجَاسَاتِ شَرَعَ فِي تَقْوِيمِهَا إِلَى الْغَلِيظَةِ وَالْخَفِيفَةِ وَبَيَانِ مَا هُوَ مَعْفٍ مِنْهُمَا أَنْقَالَ *
 وَقَدَرُ الدَّرْهِمِ مِنْ نَجَسٍ غَلِيظٍ كَبُولُ دَمٍ وَخَمْرٍ وَخَرْدٍ وَجَاجٍ وَبَوْلُ حِمَارٍ وَهَرَّةٍ وَفَارَةٍ
 وَرُوثٍ وَخَشْيٍ وَمَادُونٍ رُبْعُ الثُّوبِ مِمَّا خَفَ كَبُولُ لُحْمٍ وَمَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ وَخَرْدَ طَبَرٍ
 لَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ مَعْفُوٌّ وَأَنْ زَادَ * قَبْلَ الْمُرَادِ بِرُبْعِ الثُّوبِ رُبْعُ أَدْنَى كُلِّ ثَوْبٍ يَجُوزُ فِيهِ

الصلوة وحمل ربح الربح الذي اصابته النجاسة كالذيل والكم والخنفر والخنفر وقدمه
 ابريس الرجل بغير في شبر * ويعتبر وزن الدرهم بقدر مثقال في الكيف ومعاينه .
 بقدر مرض كف في الرقيق * المراد بمرض الكف مرض مقعر الكف وهو داخل
 مفاصل الاصابع * ودم السمك ليس بنجس ولعاب الفل والحمار
 لا ينجس طاهرا * لانه مشكوك فالطاهر لا يزول طهارته بالشك *
 وبول انتضخ مثل رؤس الابر ليس بشيء وماء ورد على نجس نجس كعكسه *
 اى كما ان الماء نجس في مكه وهو ورود النجاسة على الماء * لا رمان قدر وماء
 كان حمارا * اى لا يكون شيء منهما نجسا في رمان الذر خلاف الشامي رح * ويصلح
على ثوب بطانته نجس * اى اذا لم يكن الثوب مضربا * وعلى طرف بها طرف
 آخر منه نجس يحرك احد هما يتحرك الآخر اولا * انما قال هذا احترازا من قول
 من قال انما يجوز الصلوة على طرف الآخر اذا لم يتحرك احد الطرفين يتحرك
 الآخر * وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب رطب نجس لى فيه لا كما ينظر شيء لو مصر *
 اى ظهر فيه الندوة بحيث لا يقطر الماء لو مصر * او وضع رطبا على ما طين بطين فيه
 مرقين ويس او نجس طرف منه فتممه وعمل طرعا آخر بلا تحر * اى لا يشترط
 التحرى في غسل طرف من الثوب * كخطة بال عليها حمر تدوسها فمسم او هب
 بعضها ميطر ما بقى * اعلم انه اذا هب بعضها او قسمت الخطة يكون كل واحد
 من القسمين طاهرا اذا احتمل كل واحد من القسمين ان يكون النجاسة في القسم
 الآخر فانه هذا الاحتمال في الطهارة لمكان الضرورة * والاصح من كل حديث *
 اى خارج من احد السبيلين * غير النوم والربح * فان قلت ان قيد الحدث
 بالخارج من احد السبيلين فاستثنا النوم مستدرك وان لم يتبد به ففي كل حدث
 غير النوم والربح يكون الامتنع منه فيس في القصد ونحوه وليس كذلك

قُلْتُ نَقِيدُ الْحَدَثَ بِالْمَخْرُجِ مِنَ الْعَبِيلِ وَاسْتِثْنَاءُ النَّوْمِ غَيْرُ مُعْتَدَرٍ لِأَنَّهُ مِنْ هَذَا
 الْعَبِيلِ لِأَنَّ النَّوْمَ أَمَّا يَنْقُضُ لِأَنَّهُ فِيهِ مَطْنَةٌ الْمَخْرُجِ مِنَ الْعَبِيلِ * وَنَحْوُ حَجَرٍ يَمَسُّهُ
 حَتَّى يَنْقِطَ بِلاَ عَدَدٍ مِنْهُ * أَيْ لَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ مَحْنُونٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّائِئِ رَج *
 يَدْبُرُ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ وَيَقْبِلُ بِالثَّانِي وَيَدْبُرُ بِالثَّالِثِ صِغَاوُ يَقْبِلُ الرَّجُلُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ
 شَتَاء * الْأَدْبَارُ وَالْإِنْهَابُ إِلَى جَانِبِ الدَّهْرِ وَالْإِقْبَالُ ضِدُّهُ ثُمَّ فِي الْمَحْمَقِ أَقْبَالًا وَادْبَارًا
 مَبَالِغَةٌ فِي التَّنْقِيَةِ وَفِي الصَّيْفِ يَدْبُرُ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْخَصِيصَةَ فِي الصَّيْفِ مَدْلَاةٌ
 فَلَا يَقْبَلُ احْتِرَازًا مِنْ تَلَوُّنِهَا ثُمَّ يَقْبِلُ ثُمَّ يَدْبُرُ مَبَالِغَةٌ فِي التَّنْظِيفِ وَفِي الشِّتَاءِ غَيْرُ مَدْلَاةٍ
 فَيَقْبِلُ بِالْأَوَّلِ لِأَنَّ الْإِقْبَالَ أَيْ بَلَغَ فِي التَّنْقِيَةِ ثُمَّ يَدْبُرُ ثُمَّ يَقْبِلُ لِلْمَبَالِغَةِ وَأَمَّا قَيْدُ الرَّجُلِ
 لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَدْبُرُ بِالْأَوَّلِ إِذَا لَهَا تِلْوُثٌ فَرُجْهَا وَالصَّيْفُ وَالشِّتَاءُ فِي ذَلِكَ مَوَادٌ *
 وَضَلَعُهُ بَعْدَ الْحَجَرِ أَدَبٌ فَيَقْمَلُ بِيَدِهِ ثُمَّ يَرْضَى لِلْمَخْرُجِ بِمَبَالِغَةٍ وَيَغْسِلُهُ بِيْطْنٍ أَصْبَحَ
 أَوْ أَصْبَحِينَ أَوْ ثَلَاثَ لَبَرٍ مَعَهَا ثُمَّ يَفْعَلُ بِدِيْنِهَا نِيَا وَيَجِبُ فِي نَجَسٍ جَاوِزِ الْمَخْرُجِ
 أَكْثَرُ مِنْ دَرْهَمٍ * هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا تَجَاوَزَ
 أَكْثَرُ مِنْ دَرْهَمٍ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجٌ يَعْتَبَرُ مَا تَجَاوَزَ مَوْضِعَ الْاسْتِنْجَاءِ * وَلَا يَسْتَنْجِي
 بِعَظْمٍ وَرُوثٍ وَطَعَامٍ وَيَمِينٍ وَكَرَةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا فِي الْخِلَاءِ * وَلَا يَخْتَلِفُ
 هَذَا عِنْدَنَا فِي الْبَنِيَانِ وَالصَّحْرَاءِ *

كِتَابُ الصَّلَاةِ

الْوَقْتُ لِلْفَجْرِ مِنَ الصَّحْرِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْأَمَقِ إِلَى طُلُوعِ زَكَاء * أَحْتَرِزُ بِالْمُعْتَرِضِ مِنَ
 الْمُسْتَطِيلِ وَهُوَ الصَّحَرُ الْكَازِبُ * وَلِلظَّهِرِ مِنْ زَوَالِهَا إِلَى بُلُوغِ ظُلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّةٌ مَوْسَى
 فِي الزَّوَالِ * لَا يَدْهِنُنَا مِنْ مَعْرِفَةِ وَقْتِ الزَّوَالِ وَفِي الزَّوَالِ وَطَرِيقُهُ أَنْ تَسْوِيَ
 الْأَرْضَ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ بَعْضُ جَوَائِبِهَا مَرْتَفَعًا وَبَعْضُهَا مُنْخَفَضًا إِمَّا بِصَبِّ الْمَاءِ أَوْ بِعُضْ



سائر الأقسام من طوله بالزوايا التي هي الدائرة المندبة ويستعمل في معرفة ما قبلها
 من مقدار ربع من ثلث نقط من محيط الدائرة مساويا وتكون قسمة بقدر
 ربع طوله دائرة مراس في أول النهار خارج الدائرة لكن الظل بنفسه إلى أن
 يدخل في الدائرة تنضع علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك أن الظل
 ينقص إلى حد ما ثم يزداد إلى أن ينتهي إلى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد
 نصف النهار تنضع علامة على مخرج الظل فينصف القوس التي ما بين مدخل
 الظل ومخرجه وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس إلى مركز الدائرة مخرجا
 إلى الطرف الآخر من المحيط بهذا الخط هو خط نصف النهار فإذا كان ظل المقياس
 على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فإذا زال الظل
 من هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك أول وقت الظهر وآخره إذا صار ظل المقياس
 مثلي المقياس موى في الزوال مثلا إذا كان في الزوال مقدار ربع المقياس فأخر
 وقت الظهر ان يصير طوله مثلي المقياس ورابعه هذا في رواية من أبي حنيفة رجع
 في رواية لأخرين منه وهو قول أبي يوسف ومحمد والثاني رجع إذا صار ظل كل شيء
 مثله موى في الزوال * وللعصر منه إلى غيبته * فوقت العصر من آخر وقت
 الظهر على القولين إلى أن تغيب الشمس * وللمغرب منه إلى غيب الخفق وهو
 البصرة منه وما به بقى * وعند أبي حنيفة رجع الخفق هو البياض * وللعشاء منه
 وللوتر مما بعد العشاء إلى الفجر لهما * أبي للعشاء والوتر * ويستحب للفجر
 البداية مسفرا بحيث يمكن ترتيل أربعين آية أو أكثر منها ثم أمادته أن ظهر
 فماد ووضوئه * قال * م امفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر * والتأخير لظهور الصبغ
 في صحح البخاري قال * م ابروا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم * وللعصر
 ما لم يتغير وللعشاء إلى ثلث الليل وللوتر إلى آخره لمن وثق بالأنباء

فحسب والتعجيل لظهور الشتاء والمغرب ويوم فيه يعجل العصر والعشاء ويؤخر
 ضربهما ولا يجوز صلوة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها
 الا مصر يومه فقد ذكر في كتب اصول الفقه ان الجزء الثاني للاداء مسبب لوجوب
 الصلوة وآخر وقت العصر وقت ناقص ان هو وقت صلاة الشمس فوجب ناقصا فاذا
 اداء اداء كما وجب فاذا اعترض الغمام بالغروب لا تغمد وفي الفجر كل وقته وقت
 كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب كاملا فاذا اعترض الغمام بالطلوع
 تغمد لانه لم يودها كما وجب فان قلت هذا تعليل في معرض النص وهو قوله عليه
 السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة
 من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث
 وبين النهي الوارد من الصلوة في الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو
 حكم التعارض والقياس رجح هذا الحديث في صلوة العصر وحديث النهي في صلوة
 الفجر وامّا مآثر الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاثة لحديث النهي الا معارض
 لحديث النهي فيها * وكرة النفل اذا خرج الامام للخطبة الجمعة وبعد الصبح الا
 منه وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وضح الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة
 في هذين الوقتين * اي بعد الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لكنها يكره
 في الاول وهو ما اذا خرج الامام للخطبة * ولا يجمع رمضان في وقت بلا حرج * وفيه
 خلاف السافعي رح * ومن طهرت في وقت عصر او مساء صلتها فقط * خلافا
 للماضي رح فان منته من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت
 في وقت العشاء صلت المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر عند كوقت واحد
 وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع عند في السفر * ومن هو اهل
 فرض في آخر وقت يقصيه لامن حاضرت فيه * يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر

في آخر الصلاة لم يبق من الوقت الا قدر تحريمة يجب عليه قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا لفرغ روح ومن حاضرت في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعي رح *

باب الاذان

هو منة للفرائض تحجب في وقتها * هو منة للفرائض الخمس والجمعة وليس بمنة في النوازل ^{في وقتها احتراز من الاذان قبل الوقت ومن الاذان بعد الوقت} لاجل الاداء فاما الاذان بعد الوقت للقضاء فهو ممنون ايضا ولا يرد اشكال لانه في وقت القضاء ولا يضر كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقته قال عليه السلام من نام من صلوة او نسيها فليصلها اذ انكرها فان ذاك وقتها وعند ابي يوسف والشافعي رح يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل * فبان لو اذن قبله ويؤذن ما لما بالاوقات لينال الثواب * اي الثواب الذي وعد للمؤذن * مستقبل القبلة واصبعا في اذنيه وينزل فيه * اي يتمهل * بلا لحن وترجيع * لحن في القراءة طرب وترنم ما خوذ من الحان الاغاني فلا ينقص شيئا من حرورته ولا يزيد في انثائه حرفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كفيات الحروف كالحركات والمكناات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت واما مجرد تحسين الصوت بلا تغير لفظه فانه حسن والترجيع في الشهادتين ان يخفف بهما ثم يرفع الصوت بهما * ويحول وجهه في الجمعيتين بمنة وبسرة ويستدير في صومعته ان لم يمكن التحويل مع الثبات في مكانه * المراد انه اذا كان الميذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدمه لا يحصل الا علام فتح يستدير فيها فيخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حي

على الفلاح * ونقول بعد فلاح العجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله *
 خلافا لما فعي روح فان هذه الاقامة فزادى الاقدامت الصلوة * لكن يحذر فيها
 ونقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يكلم فيها * اى لا ينكلم في اثناء الاذان
 ولا في اثناء الاقامة * واستحسن المتأخرون تثويب الصلوة كلها * التثويب هو الاعلام
 بعد الاعلام * ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن للقائمة ويقم * اى اذا صلى
 قائمة واحدة * وكذا الاولى الفوائت * اى اذا صلى فوائت كثيرة * ولكل من المواقي
 ياتي بهما او بها وجاز اذان المحدث وكرة اقامته ولم يعاد او كره ان الجنب واقامته
 ولا تعاد هي بل هو * لانه لم يشرع تكرار الاقامة لانها لا ملام الحاضرين فيكفي الواحدة
 والاذان لا ملام الغائبين فيجوز صياح البعض دون البعض فتكراره مفيد * كاذان
 الراة والمجنون والمكران * اى يكره ويستحب اعادة * ويأتي بهما المسافر والمصلي
 في المسجد جماعة او في بيته في مصرو كره ترتهما للاولين لا للثالث * اى كره ترك
 كل واحد منهما للمنافر والمصلي في المسجد جماعة في كره له ترك واحد منهما فلم يذكره
 فنقول اما المصلي في المسجد جماعة في كره له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز
 له الاكتفاء بالاقامة والمصلي في بيته في مصرو ترك كلا منهما يجوز لقول ابن مسعود رضى
 اذ ان الحى يكفيان وهذا اذان واقم في مسجد حية واما في القرى فان كان فيها
 مسجد فية اذان واقامة فحكم المصلي فيها كما مرو المصلي في بيته يكفيه اذان المسجد
 واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فمن صلى في بيته فحكمه حكم المسافر * ويقوم
 الامام والقوم عند حي على الصلوة ويشرع عند قد قامت الصلوة *

باب شروط الصلوة

هي طهر يذن المصلي من حدث وخبث * الحدث النجاسة الحكيمة والخبث

النصائح في الصلاة * وتوبة ومكانه ومتر مورتة واستقبال القبلة والنية والنية
لله تعالى من تحت حُرته الى تحت ركبتيه وللأمة مثله مع ظهرها وبطنها والسرطان
بدنها الا الوجه والكف والقدم وكشف ربع ساقيها وبطنها وقصدتها وديبرها وشعر
زل من راسها ورابع ذكره منفرد والاشنيين يمنع * والحاصل ان كشف ربع العضو
الذي هو مورة يمنع جواز الصلوة فالرأس مضووع والشعر الازل عضو آخر والذكر
مضووع والاشنيين مضووع آخر * وما دم مزيل النجس صلي مع ولم بعد فان صلي ماريا
وربع ثوبه طاهر لم يجوز في اقل من ربعة الا فضل صلوته فيه ومن عدم ثوبا نصاي
فالما جاز وقاعد اموميا نذب وقبلة خائف الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم
من بجاله تحريى ولم بعد ان اخطأ وان علم به مصلما او تحول رأية الى جهة اخرى
استدار * اي ان علم بالخطأ في الصلوة او تحول غلبة طئه الى جهة اخرى وهو في
الصلوة استدار * وان شرع بلا تحريم يجوز ان اصاب * لان قبلته جهة تحريمه ولم يوجد
فان تحريم كل جهة بلا علم حال اما مهم وهم خلفه جاز لان علم حاله او نقدة *
اي صلي قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وتحروا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة
تحريمه ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس
خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد هم في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذاك خالفه
لا يجوز صلواته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقولهم وهم خلفه فيه تساهل لان كلا منا فيما
اذا لم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه خلف الامام فالمرآن به
انه يعلم ان الامام امامه وهذا اهم من ان يكون هو خلف الامام والا لا كان
الامام قد امة يحتمل ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جنبه او الى ظهره وانما
يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى ظهر الامام وح يكون جهة توجه الامام معلومة
وكلا منا ليس في هذا وصارة المختصر ولا يضر جهله جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه

بأن علم مخالفة أي إذا علم أن الإمام ليس خلفه • ويصل قصد قلبه صلواته بغيريتها •
 هذا تفصيل النية • والقصد مع لفظه افضل ويكفي للتفعل والتراويم ومآثر السنن نية
 مطلق الصلوة وللغرض شرط تعيينه لانيه عدد ركعاته وللمقتدى نية صلواته وانقائه •

باب صفة الصلوة

فرضها التحريمية • وهي قوله الله اكبر وما يقوم مقامه وهو شرط مندنا لقوله تعالى
 وذكر اسم ربه فصلى وعند الشافعي رح انه ركن فاما رفع اليدين فسنة • والقيام
 والقراءة والركوع والسجود بالجهة والاذن وبه اخذ • يجوز مندنا اي حنيفه رح
 الاستغناء بالاذن مند عدم العذر خلا فالحكم والقنوى على قولهما • والقعدة الاخيرة قدر
 التشهد والخروج بضعته وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر •
 في الهداية ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الاعمال وذكر في حواشي
 الهداية نكلا من المبوط كالسجدة فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة
 قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام معتبرا لانه لم يترك الا الواجب
 اقول قوله فيما تكرر ليس قيدا بوجوب نفى الحكم مما عداه فان مراعاة الترتيب
 في الاركان التي لا يتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على ماسياتي
 في باب سجود السهو ان سجود السهو لا يجب بتقديم ركن الى آخره وآوردنا نظير
 تقديم الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب الا بترك الواجب فعلم
 ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررة في ركعة واحدة وقد قال
 في الذخيرة ان تقديم الركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة
 مند اصحابنا الثلاثة خلا لفرج فانها فرض عندنا معلان رعاية الترتيب واجبة
 مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهذا لم اذكره في المختصر ويحظر بيالى ان المراد

بما تكرر ما تكرر في الصلوة على سبيل الغرضية احترازاً عما لا يكرر في الصلوة على
سبيل الغرضية وهو تكبير الافتتاح والقعدة الأخيرة فإن مراعاة الترتيب في ذلك
فرض * والقعدة الاولى والتشهدان * ذكر في الذخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية
واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف
لم يأخذ بهذا لان قوله * لا بين مسعود رض قل التحيات لله لا يوجب الفرق في قراءة
التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت القراءة في القعدة
الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة ايضا لاسنة * ولفظ السلام * خلافاً
للشافعي رح فانه فرض منه * وقوت الوتر وتكبيرات العيدين وتعيين الاوليين
للقراءة وتعديل الاركان * خلافاً للشافعي وابي يوسف رح فانه فرض منه هما
وهو الاطمئنان في الركوع وكذا في السجود وقدر بمقدار تسبيحة وكذا الاطمئنان بين
الركوع والسجود وبين سجدتين * والجهر والاختفاء فيما يجهر ويخفي ومن غيرهما
او ندب * اى ما مذهب الفرائض والواجبات اما سنة واما مندوب وعند الشافعي
رح لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعند افعال الصلوة
اما فرائض واما سنن واما مستحبات * فاذا اراد الشروع كبر حاذقاً بعد رفع يديه *
المراد بالحذف ان لا ياتي بالمدة في همزة الله ولا في باء اكر * غير مفرج اصابعه
ولا ضام * بل يتركها على حالها * ماساً باهاميه شحمتي اذنيه واما قراءة ترنيمه فانه
فان ابدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او بالقرسية او قرأ
بها بعد اذان وسمع وسمى بها جازوا بالله لا * فالاحاصل انه يجوز ان يبدل
بذكر ما يدل على مصدر التعظيم ولا يشوب بالدعاء * ويضع يمينته على شماله تحت
صوته كالقنوت وصلوة الجنائز ويرسل في قومه الركوع وبين تكبيرات العيدين *
فالاحاصل ان كل قيام فيه ذكر ممنون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسال *

ثم ينشئ ولا يوجه * اراد بالثناء سبحانه اللهم الى آخره والتوجيه قراءة اني وجهت
 وجهي بعد التخرية * وينمود للقراءة لا للثناء * المختار ان التعوذ تبع للقراءة لا تبع
 للثناء فيقول المعبوق لا اله الا انت * بناء على ان المعبوق يقرأ ولا يثنى فيتعوذ والموتم يثنى ولا يقرأ
 فلا يتعوذ واما من جعله تبعاً للثناء فالحكم منه على مكس ما ذكر * وبوخز من تكبيرات
 المبدئين * لان التكبيرات بعد الثناء فينبغي ان يكون التعوذ متصلاً بالقراءة لا بالثناء *
 ويعمى لا بين الفاتحة والعورة ويعرهن * اي الثناء والتعوذ والتسمية خلافاً
 للشافعي رح في التسمية بناء على انها آية من الفاتحة منه لاندنا وكثير من الاحاديث
 الصراح واد في انه عليه السلام والخلفاء الراشدون يقتضون بالحمد لله
 رب العالمين * ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين صراك لما موم ثم يكبر للركوع خافضاً
 ويعتمد يديه على ركبتيه مفرجاً اصابعه باسقاط ظهره غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح ثلثاً
 وهو ادنا ثم يجمع * اي يقول مع الله لمن حمده * رافعاً راسه ويكتفي به الامام
 وبالتهديد الموتى والمفرد يجمع بينهما ويقوم مستوياً ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه
 اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويديه هذا اذ فيه ضاماً اصابعه مبدياً ضبعيه مجافياً
 بطنه من فخذيه موجهاً اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثاً فان سجد على كور
 هما منه او فاضل ثوبه او شيء يسجد حجمة ويستقر جهته جازوا ان لم يستقر لا وكذا
 لو سجد للزحام على ظهر من يصلي صلواته لا من لا يصليها * اي لا على ظهر من لا يصلي
 صلواته وهو اما ان لا يصلي اصلاً او يصلي ولكن لا يصلي صلواته * والمرأة تنخفض وتلذق
 بطنها بفخذها ويرفع رأسه مكبر او يجلس مطمئناً وكبير ويسجد مطمئناً وكبير ويرفع
 رأسه اولاً ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستوياً بلا مناد على الارض ولا تعوذ * وفيه خلاف
 الشافعي رح ويعمى جلسة الاستراحة * والركعة الثانية كالاولى لكن لاننا ولا تعوذ
 ولا نرفع يديه فيها واذ اتهمنا انترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً يمينه وجهها اصابعه

ثم هو القائل بأصابعه على فخذيه موجها أصابعه نحو القبلة مبسوطة * وفيه خلافه
الشافعي رح فإن منه يعقد الخنصر والبنصر ويعلق الوسطى والابهام ويشهر
بالسبابة منه التلفظ بالشهادتين ومثل هذا جاء من علمائنا أيضا * ويتشهد كأبى
مسعود رض ولا يزيد عليه في القعدة الأولى ويقرا فيما بعد الأوليين الفاصلة مقط
وهي أفضل وإن صبح أو سكت جاء ويقعد كالأولى * خلاف الشافعي رح فإن العنة
منه في التشهد الثاني التورك وهي هبت جلوس المرأة في الصلوة وهي هذه * والمرأة
تجلس على اليمنى البحرى مخرجة رجليها من جانب اليمين فيهما * أى في التشهد بين *
ويتشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بما يشبه القرآن أو الما نور من الدعاء
لأكل الناس * فلا يأكل شيئا مما يأكل من الناس * ثم يسلم من يمينه بنية
من كلمة من البشر والمالك ثم من يساره كذلك والموتم ينوى إمامة في جانبه وفيها
أن حاذاه والأمام بهما * أى ينوى الإمام بالتعلمتين وعند البعض الإمام
لا ينوى لأنه يشهر إلى القوم والإشارة بوق النية وعند البعض الإمام ينوى بالتسليم
الأولى * والمنفرد المالك نقط *

فصل في القراءة

يجهر الإمام في الجمعة والعيدين والفجر وأول العنائين إداء وقضاء لا هبر والمنفرد
خير إن أدى وخافت حما أن قضى وإدنى الجمهور إسماع غيره وإدنى المخافة
إسماع نفسه هو الصحيح * احتراز مما قبل إن أدى الجمهور إسماع نفسه وإدنى المخافة
تصحیح الحروف * وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والامتناء وغيرها *
أى إدنى المخافة في هذه الأشياء إسماع نفسه حتى لو طلق أو اعتق بحيث صحیح
الحروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا ووصل به أن شاء الله بحيث
لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء * فإن ترك سورة أول العشاء

قرأ ما بعد فاتحة اخريه وجهر بهما ان ام ولو ترك فاتحتها لم يعد * لانه يقرأ الفاتحة في الاخرين فلو قضى فيها فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وذا غير مشروم * فرض القراءة آية والمكفي بها معنى * لترك الواجب * ومنتهى في المغر مجلة الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج وانشقت وفي الحضر استحسنوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات طوال المعصل الى البروج ومنها اوساطه الى لم يكن ومنها قصاره الى الآخر وفي الضرورة بقدر الحال وكراهة توقيت سورة للصلوة * اي تعيين سورة للصلوة بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة * ولا يقرأ الموتى بل يسمع وينصت * قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام ان اكبر الامام فكبروا واذا قرأ فانصتوا وقال عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام فقرأ له وقال عليه السلام مالي انا رعي في القرآن وسكوت الامام ليقرأ الموتى قلب الموضوع * وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام الا ان اقره قوله تعالى صلوا عليه فيصلي مرا *

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة * وهو قريب من الواجب * والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او امرأى او فاسق او اعمى او مبتدع او ولد الزنا كره الجماعة النساء وحدهن وتقف الإمام وسطهن لونهن * لفظ الامام يستوى فيه المذكر والمؤنث فلذلك تدخل تاء التانيث فيه * وكحضور الشابة كل جماعة والعجوز الظهر والعصر لا الباقية * اي لا بأس للعجوزات بالخروج في المغرب والعشاء والفجر * ويقندى التوضي بالمتميم لان التيمم طهارة مطلقة عند عدم الماء

والخليفة في التراب عندنا * والقائل بالأمس * لان العف مانع من مراية الحدث
الى الرجل وما على العف طهر بالمس * والقائم بالقاعد وبالاحدب * بناء على
فعل الرسول عليه السلام * والمومي بالمومي والمتنفل بالمفتروض لارجل امرأة او صبي
او خنثى * لان الواجب تاخيرهن بالنص * وظاهر بمعذور وفارحي بامى ولا بس
بعار وغير موم بموم ومفترض بمثفل * لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز *
ومفترض فرضا آخر * لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد * والامام لا يطبها ولا قرأة
الاولى على الثانية الا في الغبر ويقم موثما توحد من يمينه ويتقدم ان زاد * اى
اذا كان التوم واحدا بامرء الامام بان يقوم من يمينه وفيه اشارة الى ان الامام امر
والما موم ما موريجب ان يكون متقادا له ويتقدم ان زاد اشارة الى ان القوم اذا
كانوا كثيرافا لاولى ان يتقدم الامام لان يامرهم الامام بالتاخير عنه فان ذلك ايسر
من هذا * ولو ظهر حدثه بعيد الموت * لان صلوة الامام متضمن صلوة المقتدى
فعماده يوجب فساد * ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثائي ثم النساء * الخنثائي
بالنفس جمع الخنثى كالحبال جمع الحبل * فان حاذته في صلوة مشتركة تحرمة
واذا فسدت صلوته ان بوى مامتها ولا صلواتها * اى ان صلته على جنب رجل
امرأة مشناه بحيث لا حائل بينهما والصلوة مشتركة تحرمة واذا فسدت صلوة
الرجل ان نوى الامام امامة المرأة وان لم ينو فسد صلوة المرأة فمروا الاشتراك
في التحريم بان يكونا باثنين تحرمتها على تحرمة الامام والشركة في الاداء بان
يكون لهما امام نيما يود يانه امام حقيقة للمقتدين واما حكما كاللحقين يعنى رجل
وامرأة اقتديا برجل فسبقهما حدث فتوضئا ونبيا وقد فرغ الامام فحاذت المرأة
الرجل فسدت صلوة الرجل فاللاحق وان لم يكن له امام حقيقة فله امام حكما
فانه التزم ان يودى جميع صلوته خلف الامام فاذا سبقه الحدث فتوضأ وبنى

يُجْعَلُ كَأَنَّهُ خَلْفَ الْإِمَامِ حَتَّى يَثْبُتَ لَهُ أَحْكَامُ الْمُقْتَدِرِينَ كَحَرَمَةِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا بِخِلَافِ
الْمَحْبُوقِ وَهُوَ الَّذِي أَدْرَكَ آخِرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَلَمْ يَلْتَزِمِ إِدَاءَ الْكُلِّ خَلْفَ الْإِمَامِ
فَهُوَ فِي إِدَاءِ مَا لَمْ يَدْرُكْهُ مَعَ الْإِمَامِ مُنْفَرِدٌ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَالْمَحْبُوقَانِ
وَإِنْ كَانَا مُشْتَرَكَيْنِ فِي التَّحْرِيمَةِ أَذِنَ بِنِيَا تَحْرِيمَتِهِمَا عَلَى تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ فَلَيْسَا مُشْتَرَكَيْنِ
فِي الْإِدَاءِ فَإِنْ حَازَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا فِي إِدَاءِ مَا مِثْلَ تَعْدِ صَلَاةِ الرَّجُلِ لِعَدَمِ الشَّرْكَ
فِي الْإِدَاءِ أَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ وَالْإِدَاءِ تَحَاوُلٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ الشَّرْكَ
فِي التَّحْرِيمَةِ أَنْ يَبْنِيَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيمَتَهُ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْآخَرِ أَوْ بِنِيَا تَحْرِيمَتِهِمَا عَلَى تَحْرِيمَةِ
ثَالِثٍ وَالشَّرْكَ فِي الْإِدَاءِ بَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَمَّا لِلْآخَرِ فِيمَا يُوَدِّعُهُ أَوْ يَكُونُ لَهُمَا
إِمَامٌ فِيمَا يُوَدِّعُهُ حَتَّى يَشْمَلَ الشَّرْكَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَحْمُومِ فَإِنَّ مَحَاذَةَ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ
مُعَدَّةٌ صَلَاةُ الْإِمَامِ مَعَ أَنَّهُ لَا شُرَاكَ بَيْنَهُمَا تَحْرِيمَةً وَإِدَاءً بِالتَّفْسِيرِ الَّذِي ذَكَرُوا
وَأَيْضًا لَا جَدَّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِ الشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ بَلْ يَكْفِي ذِكْرُ الشَّرْكَ فِي الْإِدَاءِ
فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا مَبَقَهُ الْحَدَّثُ فَاسْتَخْلَفَ آخَرَ فَاقْتَدَى أَحَدٌ بِالْخَلِيفَةِ فَالشَّرْكَ
فِي الْإِدَاءِ ثَابِتٌ بَيْنَ الَّذِي اقْتَدَى بِالْخَلِيفَةِ وَبَيْنَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَكُلٌّ مِنْ اقْتَدَى بِهِ
بِأَعْتِبَارِ أَنْ لَهُمَا فِيمَا يُوَدِّعُهُ وَهُوَ بِالْخَلِيفَةِ وَلَا شُرَاكَ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمَةِ لِأَنَّ الْمُقْتَدِيَ
بِالْخَلِيفَةِ بَنَى تَحْرِيمَتَهُ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْخَلِيفَةِ وَالْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِمَا بَيْنَا
تَحْرِيمَتِهِمَا عَلَى تَحْرِيمَةِ الْخَلِيفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُمَا الشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ
الْمَرْأَةُ مِنْ أَحَدِ الطَّائِفَتَيْنِ إِمَامًا مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِالْإِمَامِ الْأَوَّلِ لَوْ أَنَّ الْمُقْتَدِينَ بِالْخَلِيفَةِ
فَنَحَاذَتْ الطَّائِفَةَ الْآخَرَى تَعْدِ الصَّلَاةَ بِأَعْتِبَارِ الشَّرْكَ فِي الْإِدَاءِ لَا التَّحْرِيمَةِ وَلَوْ قِيلَ
الشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ ثَابِتٌ تَقْدِيرًا فَأَقُولُ الشَّرْكَ فِي الْإِدَاءِ لَا تَوْجُدُ بِدُونِ الشَّرْكَ
فِي التَّحْرِيمَةِ وَالشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ قَدْ تَوْجُدُ بِدُونِ الشَّرْكَ فِي الْإِدَاءِ كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ
فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الشَّرْكَ فِي التَّحْرِيمَةِ هَذَا إِذَا نَوَى الْإِمَامُ إِمَامَةَ الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ يَنْوِ

لم يصح اقتداء المرأة بتفقد صلواتها لأنها لم تقرأ بناء على أن قراءة الإمام قراءة لها ولم يكن كذلك فبقيت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة أن المرأة إذا اقتدت بالإمام صحانته لرجل لا يصح اقتداءها إلا أن ينوي الإمام امامتها أما إذا لم تقتد صحانته هل يشترط نية الإمام بغيره رواه ابنان * صلى الله عليه وآله وسلم * أو استخلف في الآخرين .
 أميا فسدت صلوة الكل * أي أن أمي قارئاً وأميا فسدت صلوة الكل أما صلوة القارئ فلأنه ترك القراءة مع القدرة عليها وأما صلوة الأميين فلأنهما لم يرضا في الجماعة وجب أن يقتديا بالقارئ ليكون قراءته قراءة لهما فتركوا القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القارئ في الآخرين أميا فسدت صلوة الكل خلافاً لفرج فان فرض القراءة فدادى في الأوليين قلنا يجب القراءة في جميع الصلوة تحقيقاً أو تقديرًا ولم توجد *

باب الحدث في الصلوة

مصل صلبه الحدث ترضاً واتم * خلافاً للشافعي رح * ولو بعد التشهد * خلافاً لهما فإنه إذا قعد قدر التشهد تمت صلوته وعند أبي حنيفة رح لم يتم لأن الخروج بصنعه فرض عنده * والاستيناف افضل * لما ذكر حكماً إجماعاً لما شاءه لجميع المصلين فصل جكم كل واحد من الإمام والمنفرد والمقتدى فقال * والإمام يجر آخر إلى مكانه * هذا تفسير الاستخلاف * ثم بتوضاً ويتم ثمة أو يعود * أي أن شاء يتم حيث توضاً وإن شاء عاد إلى المكان الأول وأما خير لأن في الأول قلة المسمى وفي الثاني أداء الصلوة في مكان واحد فيميل إلى إيهما شاء * كالمفرد * أي أن شاء يتم حيث توضاً وإن شاء عاد * أن فرغ أمما * متصل بقوله ويتم ثمة أو يعود والضمير في أمما يرجع إلى الإمام وأمما هو الذي استخلفه فإن الخليفة إمام للأمام الأول والقوم * والأما * أي أن لم يفرغ أمما * وهو الخليفة يعود الإمام ويتم خلف خليفته *

وكذا المعتدي * أي أن لو غاماه يتم ثمه أو يعود وإن لم يفرغ يعود * ولو جئنا أو أقمى عليه أو احتلم * أي نام في صلاة نوما لا ينقض به وضوءه واحتلم * أو تهتة أو أحدث ممدا أو أصابه نول كبير أو شئ مما لا أوطن أنه أحدث فخرج من المسجد أو جاوز الصفوف خارجة ثم ظهر طهره بطلت ولو لم يخرج أولم يتجأ وزبني * أعلم أن هذه الحوادث نادرة الوجود فلم نكس في معنى ما ورد به النص وهو قوله ثم من فاء أو روى في صلوة فليتنصرف وليتوضأ وليس على صلوة ما لم يتكلم * ولو أحدث ممدا بعد التشهد أو ملل مملا في الصلاة تمت * لوجود الخروج بصنعه * وبطلها بعده * أي بعد التشهد * عند أبي حنيفة رح روية المتيمم الماء ونزع الماسخ خضعه بعمل يعبر * إنما قال بعمل يعبر لأنه لو عمل هناك مملا كثيرا يتم صلوته * ومضي مدة مسحه وتعلم الأمانة وسورة ونيل العاري ثوبا وقدره المومي على الأركان وتذكراثة * أي لصاحب الترتيب * وتقدم القارئ أمبا وطلوع نكاه في الغجرون خول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المذوور وسقوط الجبورة من بره * الخلاف في هذه المسائل الاثنى عشرة بين أبي حنيفة وصاحبيه رح مبني على أن الخروج بصنعه فرض منه لا عندهما * وكذا تهتة الإمام وحدته ممدا صلوة المسبوق * أي يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لو قومه في خلال صلوته * لا كلامه وخروجه من المسجد * أي أن تكلم الإمام بعد التشهد لا يبطل صلوة المسبوق لأن الكلام كالأعلام منه للصلوة * إمام حصر عن القراءة ما استخلف صح * عند أبي حنيفة رح جلافا لهما وهذا أن لم يقرأ ما يجوز به الصلاة أما أن نقرأ تعدد صلوته لأن الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة * كتقدمه مسبوقا * أي كتقدم الإمام مسبوقا سواء أحدث الإمام أو حصر فانه ينبغي أن يقدم مدركا لا مسبوقا ومع ذلك أن قدم مسبوقا يصح * فيتم صلوة الإمام أولا ويقدم مدركا يعلم بهم وحسين أتمها

بضره المتأني والاول الامد فراغه لا القوم * اى حين اتم المعبوق صلوة الامام
 لو وجد منه عناية الصلوة كالتفقه والكلام والخروج من المسجد تفقد صلوته و
 صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوتها الامد فراغ الامام الاول بان
 قوضاً وادرك خليفته بحيث لم يفته شيء واتم صلوته خلف خليفته ولا تفقد صلوة
 القوم لانه قد تمت صلوتهم * من ركع او سجد احدث او ذكر سجدة فسجد ما يعيد
 ما احدث فيه ان ينسى حتماً وما ذكرها فيه ندباً * اى من احدث في ركوعه او
 سجوده وقوضاً ونسى فلا بد له ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصاها لا يجب عليه اعادة
 الركوع والسجود الذي تذكر فيه لكن ان اعاد يكون منه وبا * وان ام واحداً
 فاحدث فالرجل امام بالنية ان كان رجلاً والا قيل تفقد صلوته * اى ان ام واحداً
 فاحدث الامام بان كان للوتم رجلاً يصبر اما ما من غير ان ينوى الامام امامته
 لان النية للتعين وههنا هو متعين وان كان امرأة او صبياً قيل تفقد صلوة الامام
 لان المرأة او الصبي صار اماماً ما له لتعينه وقيل لا تفقد لانه لم يوجد منه
 الاستحلاف وفي صورة الرجل انما يصبر اما ما له تهينه وصلاحيته وههنا لم يصلح
 فلم يصبر اما ما والامام امام كما كان لكن المقتدى بقى بلا امام تفقد صلوته *

باب ما يتفقد الصلوة وما يكره فيها

يفقدها الكلام ولو سهواً وفي نوم والعلام عمداً * قيد بالعمد لان السلام سهواً غير
 مفقد لانه من الازكار ففي غير العمد يجعل ذكر او في العمد كلاماً * ورده *
 لم يقيد الرد بالعمد ويحظر بيالى انه انما اطلق لانه مفقد عمداً كان او سهواً
 لان رد السلام ليس من الازكار بل هو كلام ويخاطب به والكلام مفقد عمداً

كان او مهوا * والافئيف والتأوه والقاف وبكاء بصوت من وجع او مصيبة
 ولتحنم بذم وذم سميت طامس وجواب خبر موه بالاسترجاع ومار بالحمد لله
 وعجب بالسمعة والهيلة وفتح على غير امامة * انما قال على غير امامة لان فتحه
 على امامة لا يقد قال بعض المعانيخ انما اقر امامه مقدار ما يجوز به الصلوة او
 انتقل الى آية اخرى فتحنم بفقد صلوة القائم وان اخذ الامام منه بفقد صلوة
 الامام ايضا وبعضهم قالوا لا تفقد في شيء من ذلك وسمعت ان الفتوى على
 ذلك * وقراءته من مصحف ومجود * على نجس والد ماء بما يسأل من الناس *
 نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني الف دينار ونحو ذلك * والكلمة وشربه وكل صلي
 كثير * اختلف مشايخنا في تفسير العمل الكثير قليل * هو ما يحتاج فيه الى اليدين
 وقيل ما يعلم ناظره ان ماله غير مهمل ومائة المشايخ على هذا وقيل ما يستكثره
 المصلي قال الامام السرخسي رح هذا القرب الى مذهب ابي حنيفة رح فان دأبه
 التفويض الى رأي المبتلى به * من صلى ركعة من صلوة ثم شرع صلى كملا ان
 شرع في اخرى والا ام الاولى * اى صلى ركعة من صلوة ثم شرع اى نوى وجدد
 التجربة من غير رفع اليدين فان شرع في صلوة اخرى ثم هذا الاخرى ولا يحسب
 معها الركعة التى صلاها وان شرع في الصلوة الاولى فالركعة التى صلاها محسوبة فيتم
 الاولى * ولا يفسد بأكاؤه من ذكر الجنة والنار والعمل القليل * وهو ضد الكثير
 على الاختلاف الاقوال * والحننم بعذر ومرو واحدياً ثم ان مرفي مسجد على الارض
 بلا حائل * المسجد من الالفاظ التى جاءت على المفعول بالكسر ويجوز فيها الفتح
 على لقياس قال الفقهاء اذ قالوا لما لفتح ارادوا موضع السجود وان قالوا بالكسر ارادوا
 المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف القياس الا فى المعنى المشهور نفى
 المعنى الاول استمروا على القياس والمراد من المسجد هنا موضع السجود فان الزور

في موضع السجود يوجب الائتم وفي تفسير موضع السجود تفصيل فاعلم ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي حيث كان يوجب الائتم لان المسجد الصغير مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في المسجد الكبير او في الصحراء فعند بعض المشايخ ان مر في موضع السجود يأنم والا فلا وتند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده له حكم موضع السجود فيانم بالمرور في ذلك الموضع واذا عرفت هذا فان كان المصلي على دكان ويمر الآخرا ما منه تحت الدكان فلا شك انه لم يمر في موضع سجوده حقيقة فلا يأنم على الرواية الاولى واما على الثانية فالمرور تحت الدكان ان مر في موضع النظر اذا نظر في موضع السجود ثم ان حاذي بعض اعضاء المار ببعض اعضاء المصلي يأنم والا فلا لهذا قال * وحاذي الامضاء الامضاء لو كان على الدكان * اخذا بالرواية الثانية * ويفرزا ما منه في الصحراء متره بقدر ذراع وفلظ اصبع بقربه على احد جانبيه ولا توضع ولا يخط ويدراه بالتصميم او الاشارة لانهما ان عدم متره او مرينه وبينها وكفى متره الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق وكرة سدل الثوب * في المغرب هوان يرسله من غير ان يضم جانبيه وقيل هوان يلقيه على رأسه ويرخيه على منكبيه اقول هذا في الطيلسان اما في القباء ونحوه فهو ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كفيه ويضم طرفيه * وكذا * وهوان يضم اطرافه اتقاء التراب ونحوه * ومبندته وبجسده ومقص شعره * في المغرب هو جمع الشعر على الرأس وقيل له وادخال اطرافه في اصوله * وفرقة اصابعه * هوان يغنيها او يمدحها حتى تصوت * والثقاته * وهوان ينظر بمنة وسرة مع على منقه واما النظر بمؤخر عينيه بلالى العنق فلا يكره * وقلب الحصن ليسجد الامرة وتخصره * اى وضع اليد على الخاصرة * ومطبة * اى تمدده * واقعاؤه * وهو القعود على البيت

فأصبا ركبته * وأقترأش ذراعيه وتربعه بلا مذرو قيام الامام في طاق المسجد * اى
في المحراب بان يكون المحراب كجرا فيقوم فيه وحده * اوعلى دكان اوعلى
الارض وحده * اى يقوم الامام على الارض والقوم على الدكان او بالعكس * والقيام
خلقى صفى وجد فيه فرجة وصورة * اى صورة حيوان * امامه اربحذائه * اى على
احد جنبيه * اوفى الحقى او معلقة * فان كانت خلفه او تحته قدميه لا يكره * وصلوته
حاسرا راسه للتكاسل او لتهاون بها * ليس المراد بالتهاون الا هانة فانها كفريل المراد
قلته رءيتها وحافظه حدودها * لالتذلل وفي ثياب البذلة * وهى ما يلبس في البيت
ولا يذهب بها الى الكبراء * ومصح جهته من التراب فيها والنظر الى السماء
والسجود على كور عمامة وعد الآي والتسبيح فيها ولبس ثوب ذى صور والوطؤ
والبول والنخلى فوق المسجد وخلق باه لا نقشه بالجس والماح وماء الذهب
وقيامة فيه ساجدا في طائفة وصلوته الى ظهر قامة يتحدث وعلى بساط ذى صور لا يسجد
هائمها وصورة صغيرة لا بدأ للناظر وتمثال خير حيوان او حيوان محى راسه وقتل
حبة او صرغ فيها والبول فوق بيت فيه مسجد * اى مكان امد للصلوة وجعل
له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يعط له حكم المسجد *

باب صلوة الوتر والنوافل

الوتر ثلث ركعات وجبت * هذا عند ابى حنيفة رح واماميهما و عند اشافعى
رح هوسنة * سلام * اى بسلام واحد خلافا للشافعى رح * ويقنت قبل ركوع الثالثة *
خلافا للشافعى رح فان القنوت عند * بعد الركوع * يكبر رافعا يديه ثم يقنت فيه
ابدا * خلافا للشافعى رح فان قنوت الوتر مند في النصف الاخير من رمضان
فقط * دون غيره * خلافا للشافعى رح في الغجر * ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة

وسورة ويتبع القانت بعد ركوع الوتر لا القانت في الفجر بل يسكت * أي ان
قرأ الامام قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المختدي وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه
المختدي بل يسكت والاصح انه يسكت قائما * ومن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع بتسليمة وحسب الاربع قبل العصر
والعشاء بعده وكرة مزيد النفل على اربع بتسليمة نهارا وعلى ثمان ليلا والاربع افضل
في الملوكين وفرض القراءة في ركعتي العرض وكل الوتر والنفل ولزم اتمام نفل
شرح فيه قصدا * احتراز عن الشروع طنا كما اذا اظن انه لم يصل فرض الظهر فشرح
فيه فتذكر انه قد صلا ما شرع فيه نفلا لا يجب اتما مه حتى لو نقصه لا يجب
القضاء * ولو صد الطلوع والغروب ونسي ركعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني *
يعنى شرح في اربع ركعات من النفل واعدها في الشفع الاول يقضى الشفع الاول
لا الثاني خلا فالابى يوسف رحمه الله لم يشرع في الشفع الثاني وان قعد على الركعتين
وقام الى الثالثة واعدها يقضى الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل
شفع من النفل صلوة على حدة * كما لو ترك قراءة شفعيه او الاول او الثاني او احدي
الثاني او احدي الاول او الاول مع احدي الثاني لا غير * اي قضاء الركعتين
ليس في غير هذه الصور * واربع لو ترك في احدي كل شفع او في الثاني واحدي
الاول * فاعلم ان الاصل عند ابى حنيفة رحمه الله ان ترك القراءة في ركعتي الشفع
الاول يبطل التحريمه حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة
واحدة لا بل يفعد الاداء فيصح بناء الشفع الثاني وعند محمد رحمه الله ترك في
ركعة واحدة يبطل التحريمه ايضا حتى لا يصح بناء الثاني وعند ابى يوسف رحمه الله
الترك لا يبطل التحريمه اصلا بل يوجب فماد الاداء فقط فيصح بناء الشفع الثاني
هو ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول او في ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم

الشفع الثاني فلم يجب عليه * وأشرف طائفاً أنه عليه * هذه المسئلة وان نهيت
 مما سبق وهو قوله ولم امام نفل شرع فيه قصداً فهو ناصح بها * أولم يقعد في وسطه *
 أى اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطه كان ينبغي ان يقعد الشفع
 الاول ويجب قضاءه لان كل شفع من النفل صلوة على حدة ومع ذلك لا يفسد
 الشفع الاول قياساً على الغرض * ويتنفل فامدا مع قدرة قيامه ابداء وكرة بقا حالا
بعذر * أى ان قدر على القيام بجوزان يشرع في النفل فامدا وان شرع في النفل
 قائماً كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فأراد بحال الابتداء حال الشروع
وبحال البقاء حال الوجود الذى بعد الشروع * وراكبا موميا خارج المصر الى
غير القبلة * انما قال خارج المصر لقول ابن عمر رضي رآيت رسول الله عليه السلام
 يصلى على حمار وهو متوجه الى خيبر يومى ايماء ولما كان هذا النفل محالفا
للقياض اقتصر على مورده * ملوا فتمت راكبا ثم نزل بنى وبعكسه سد * لان في الاول
 يكون به اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد التحريم موجبة للركوع والسجود
 فلا يجوز اداءه بالايماء * من التراويح مشرون ركعة بعد العشاء قبل الوتر وبعد خمس
ترويضات لكل تروضة تسليمة ان وجلة بعدهما قدر تروضة والسنة فيها الضم مرة
ولا يترك لكل القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان * وانما كانت التراويح ستة لانه
 واظب عليها الخلفاء الراشدون والنسب عليه السلام بين العذر في ترك المواظبة
 وهو مخافة ان يكتنّب علينا *

فصل

جند الكموف يصلى امام الجمعة بالناس ركعتين كالنفل * اى على هيئة النافلة بلا اذان
واقامة ومن دننا في كل ركعة ركوع واحد ومن دعا لى رح ركوعا * مخفيا مطر لا قراءته
فيهما وبعدهما يد موحتي تنجلي الخمس ولا يخطب وان لم يحصر * اى امام

الجمعة * صلى برادى كالخوف ولا جماعة في الاستعفاء ولا حطة وان صلى وحده أجاز وهو ماء واستعفا رويته قبل بهما القبلة بلا قلب رداء وحضور ذي * .

باب ادراك الفرائض

من شرع في ركعة ما قيمت له ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد وهو في غير رباعي
 اذنيه وصم اليها اخرى قطع واقتدى * اي من شرع في فرض منفرد افا قيمت لهذا
 الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الامة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد
 للركعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعي فكذا لانه ان لم يقطع
 وصلى ركعة اخرى يتم صلوة في الثنائي ويوجد الاكثر في الثلاثي والاكثر حكم
 الكل معونه الجماعة اذ لانه يصير منفلا بركتين بعد الغروب في المغرب والقطع
 وان كان ابطالا للعمل وهو منهي لقوله ته الى ولا تبطلوا اما لكم فالابطال لقصد
 الاكمال لا يكون ابطالا وان كان في الرباعي يضم ركعة اخرى حتى يصير ركعتان
 نافلة ثم يقطع ويعتدى فقوله وضم اليها حال من قوله اوفيه تغديره او سجد للركعة
 الاولى وهو حال في الرباعي وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى فقطع و
 اقتدى حتى لو لم يضم اليها اخرى لا يقطع بل يضم فاذا ضم قطع واقتدى *
 وان صلى ثلاثا منه * اي من الرباعي * ينمى ثم يقتدى منفلا * لانه قد ادى الاكثر
 والاكثر حكم الكل * الا في العصر * اي لا يعتدى فان النافلة بعد اداء العصر مكروه *
 وكذا خروج من لم يصل من مسجد ادى فيه لا يقيم جماعة اخرى * اي ينظم به
 امر جماعة اخرى بان يكون مؤثري مسجد او امامة او من يقوم بامر جماعة
 يتفرون او يعلون غيبته ثم مطلق على قوله لا يقيم جماعة قوله * ولمن صلى الظهر
 او العشاء * رآه الا عند الامة * اي لا يكره له الخروج الا عند الامة لا مستنفا

متعلق بقوله من صلى الظهر والعشاء مرة ولا تعلق له بقوله لا لمقيم جماعة اخرى
 فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة
 وبين من صلى الظهر والعشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج لانه ان خرج عند
 الاقامة يتهم بمخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصلي يحرز فضيلة ما وافقه وثواب النافلة
 فايثار النعمة والأمراض من الفضيلة والثواب قبيح جدا واما مقيم الجماعة الاخرى
 فانه ان خرج عند الاقامة لا يتهم لانه يقصد الاكمال وهو الجماعة التي يتفرق بغيته
 وان لم يخرج لا يحجز زمانه بل يختل امر الجماعة الاخرى * ومن صلى الفجر
 او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت * لانه ان صلى يكون نافلة والنافلة بعد الفجر
 والعصر مكروه واما في المغرب فان النافلة لا تشرع ثلث ركعات * ويترك سنة الفجر
 ويقتدى من لا يدره * اى الفجر والمراد فرضه * بجماعة ان اداها ومن ادا ركعة
 وركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تبعا لفرضه * اى ان فاتت سنة الفجر فان كانت
 بذون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رح اما عند محمد رح ينصبها الى الزوال لا بعدة وان فاتت
 مع الفرض فان قضى قبل الزوال بقضيهما جميعا وكذا بعد الزوال عند
 بعض المشائخ رح وعند البعض لا بل يقضى الفرض وحده ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما ناته الفجر ليلة النحر يس قضاة مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة
 جماعة وجهرا بالقراءة تعلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة
 والجهرية والاذان والاقامة للقضاء وان السنة يقضى مع القرية فمن هذه
 الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدى منه الى غيره من الصلوات
 وهى ما مدا قضاء السنة فعدى من مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء
 سائر الصلوات واما قضاء السنة فقد علم من سنة الفجر أكد من سائر السنن فلا يلزم

من شريعة قضاؤها شرعية قضاء ما أثر السنن ولا من قضائها بتبعيه الفرض نضاءها بدون الفرض لكن يلزم من قضائها بتبعية الفرض قبل الزوال قضاءها بتبعية الفرض بعد الزوال كما هو مذهب بعض المشائخ رح لان اختصاصه بتبعية الفرض بكونه قبل الزوال لا معنى له * ويترك سنة الظهر في الحالين * اي سواء يدرك الفرض ان اداها اولا * وايتم ثم قضاها قبل شععه * اي قبل الركعتين التين بعد الفرض * وغيرهما لا يقضي اصلا ومدرک رکعة من ظهر غير مصل جماعة بل هو مدرک فضلها * اي ان حلف ليصلين الظهر بجماعة فادرك ركعة يحث لانه لم يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة * وااتي مسجد يصلي فيه يتطوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت * اي من اتى مسجد يصلي فيه فاراد ان يصلي فرضه منفرد اهل ياتي بالسنن قال بعض مشائخنا ومنهم الكرخي رح لا فان السنن انما منتهى اذ ادى الفرض بالجماعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد من فاتته الجماعة فاراد ان يصلي في مسجد بيته يبدأ بالمكتوبة لكن الاصح ان ياتي بالسنن فان النبي عليه السلام واظب عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضل الوقت يترك السنة ويؤدي الفرض حذرا من التفويت * اقتدى بما م را كع فوقه حتى رفع راسه لم يدرك ركعة * خلافا لفرورح * من ركع فحجته امامه فيه صح * خلافا لفرورح فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بنى عليه قلنا وجدت المشاركة في جزء واحد *

باب قضاء الغوائت

فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فائتا كلها او بعضها * اي ان كان الكل فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان

البعض فائتاً والبعض وقتياً لا بد من رماية الترتيب فيقضى الفائتة قبل اداء الوقتية •
فلم يجوز تجز من ذكرانه لم يوتر • هذا تفريع قوله والوتر هذا عند ابي حنيفة ربح
خلافا لهما بناء على وجوب الوتر عند • ويعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه
صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به • يعني تذكر انه صلى العشاء بلا وضوء
 والسنة والوتر بوضوء يعيد العشاء والسنة لانه لم يصح اداء السنة مع انها اذبت
 بالوضوء لانها تتبع للفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عند نصم اداء لان الترتيب
 وان كان فرضاً بينه وبين العشاء لكن ادى الوتر يزعم انه صلى العشاء بالوضوء
 فكان لاسيما ان العشاء كان في ذمته فسقط الترتيب وعند ما يقضى الوتر ايضا لانه سنة
 عندهما • الاذا ضاق الوقت • لاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه ضاق
 الوقت من القضاء والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث يجمع فيه بعض الفوائت
 مع الوقتية فانه يقضى ما يسعه الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق
 من وقت الفجر الا ان يسع فيه خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدى الفجر عند
 ابي حنيفة ربح وان فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلى
 فيه سبع ركعات يصلى الظهر والمغرب • او نسيت او فاتت سنة حديثة كانت
او قديمة • قيل السنة وما دونها حديثة وما فوقها قديمة كذا في فوائد الجامع الصغير
 الحسامي • قلت بعد الكثرة او لا يصح وقتي من ترك صلوة شهر فندم واخذ
يؤدى الوقتيات ثم ترك فرضا • هذا تفريع قوله قديمة كانت او حديثة فانه اذا
 اخذ يؤدى الوقتيات صارت فوائت الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك
 فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده • او نضى صلوة الشهر الا فرضا او فرضين •
 هذا تفريع قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلوات الشهر الا فرضا او فرضين
 قلت الفوائت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الا ان يقضى الكل وعند بعض المشائخ

من قلت بعد الكثرة يهود الترتيب واختار الإمام العزهمي رح الاول قال صاحبته
 المحيط وعليه الفتاوى * صلى خمسان اكرافاثة فعد الخمس موقوفاً فان ادعى
 ما دام صحيح الكل وان قضى الفاتنة بطل فرضية الخمس لاصلها * رجل فاتته
 صلوة فادعى مع ذكرها خمسا بعد ما فسدت هذه الخمس لوجوب الترتيب لكن
 عند ابي يوسف ومحمد رح فعاد اغير موقوف وهو القياس وعند ابي حنيفة
 رح فعاد موقوفاً فان ادعى ما دام صحيح الكل وان قضى الفاتنة فالخمس التي
 اداها بطل وصفت فرضيتها لاصلها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافاً لمحمد رح وانما قال ابو حنيفة رح بالفساد
 الموقوف لانه ان فسد كل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فعاد اغير موقوف فحين
 ادعى السادس تبين ان رعاية الترتيب كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى
 يظهر ان رعاية الترتيب ان كانت في الكثير فلا تجوز وان كانت في القليل فتجوز *

باب سجود السهو

يجب له بعد سلام واحد سجدة ثان وتشهد و سلام اذا قدم ركنا او اخره او ركوة او قنبر
 واجبا او ترك ما هي اكر كوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التسجد *
 روى من ابي حنيفة رح ان من زاد على التشهد الاول حرفا يجب عليه سجود السهو
 وقيل لا يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد و آله وانما المعتز
 متدار ما يودعي فيه ركن كالقيام والقعود * وركوعين والبحر فيما يخافت وعكسه
 وترك القعود الاول وقبل كل هذه يؤل الى ترك الواجب ولا يجب بسهو الموتر
 بل بسهو امامه ان سجد والمقبوق يسجد مع امامه ثم يقضى ومن معها من القعدة
 الاولى وهو اليها اقرب ما د ولا سهوا لانا م وسجد للسهو وان سها من الاخيرة ما د

له
قوله في هذه المسئلة
أي ما هو من كونه
فيه أن شاء الله

ما لم يحدد الجدية وسجد للمهوران قيد تحول فرضه بفلا وضم سادسة ان شاء
لأنه قال ان شاء لانه نفل لم يشرع فيه قصد اقليم يجب عليه اقامه * وان قصد
الاخيرة تم قام سهوا عاد ما لم يحدد للخاصة * ولم وان سجد لها تم فرضه وضم
سادسة وسجد للمهور والركعتان نفل ولا قضاء لو قطع ولا تنويان من سنة الظهر
فان قلت لم قال قيل هذه المسئلة وضم سادسة ان شاء وقال في هذه المسئلة وضم
سادسة ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين نفل في الصورتين بحيث لو قطع لا قضاء
فيكون في هذه المسئلة ضم السادسة مقود بمقتضى قلت ضم العادسة في هذه المسئلة
أكد ضم العادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في المستثنين وذلك
لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بالخبر السلام يجب سجدة للمهور في هاتين الركعتين
فيسجد السهو لتدارك نقصان الفرض ويجب في هاتين الركعتين قلو قطع هاتين الركعتين
بل لا يسجد للمهور يلزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للمهور لم يرد سجود
المهور على الوجه المعتبر فلا بد ان يضم سادسة وجلس على الركعتين وسجد للمهور
بخلاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فمأذونان تدارك نقصان الفرض
غير موجود هنا على ان اصل الصلوة باطللة عند محمد رح فعلم ان ضم العادسة
صيانة من البطال أكد في هذه المسئلة لهذا لم يقل ان شاء وانما قال لا تنويان
من سنة الظهر لان النبي عليه السلام واظب عليها بتحريمه مبتدأ * ومن اقتدى
به فيهما صلاحا ولو اقصى قضاها لانه شرع قصدا * ومند محمد رح صلى
مقلوا اقصى لا يقضي * كما ان الامام لا يقضي * تنفل ركعتين وسها تسجد لا يبي *
لان سجود السهو تنع في خلال الصلوة * فان بنى صرح * أي صلى بهذه التجربة
ناقلة من خبر ان يسجد التحريم يجوز * لا من عليه السهو بخبره منها موثقا
حين يصح الاقتداء به ويطل وضوءه بالفهية ويصبر مرضه اربعا بنية الاقامة

نعم المست غار حواء
سجدة للمهور
الذي من حيث لو لم يشرع
شأن من اجابهم سجدة
تأخر في غير ذلك
صحيح است ١٧

أن يسجد بعده والإسلام أي المصلي الذي عليه سجدة المهوران سلم في آخر صلواته قبل أن يسجد للمهور يخرج من الصلوة خروجا موقوفاً كأنه ينظر أنه إن سجد للمهور بعد ذلك الغلام يحكم بأنه لم يخرج من الصلوة وإن لم يسجد بل رفض الصلوة يحكم بأنه قد كان خرج منها حتى إن سلم ثم اقتدى به إنسان ثم سجد للمهور يكون الإقتداء صحيحاً ولو لم يسجد بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء وإذا سلم ثم قهقه ثم سجد يحكم ببطلان وضوئه إذا القهقهة وجدت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوئه ولو سلم ثم نوى الإقامة ثم سجد للمهور صار هذا المفروض أربعة لأن نية الإقامة كانت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصرفه أربعة لأن نية الإقامة وجدت بعد الصلوة * بها وسلم بنية القطع بطل نيته * حتى تكون تحريته باقية كما مر * شك أول مرة أنه كم صلى استأثني وإن كثراً أخذ ما غلب على ظنه * لأنه إذا كثرت كان في الامتناف حرج * وإن لم يغلب أخذ الأقل وتعد في كل موضع طئته آخر صلواته * يعني إن شك أنه صلى ثلث ركعات أو أربع ركعات ولم يغلب على ظنه أحدهما أخذ بالأقل وهو الثلث لكن يقعد ثم يصلي ركعة أخرى وإنما يقعد لأنه يمكن أن يكون آخر صلواته والقعدة الأخيرة فرض وقوله طئته آخر صلواته ليس المراد بالظن رجحان أحد الطرفين بل المراد الروم لأن المفروض أنه لم يغلب أحد الطرفين على الآخر *

باب صلوة المريض

إن تعذر القيام لمرض حدث قبل الصلوة أو فيها صلى قداماً ركعاً ويسجد وإن تعذراً * أي الركوع والسجود * أو مئياً برأيه قاصداً وجعل سجوداً أخفض من ركوعه ولا يرفع إليه شيء للسجود وإن تعذر القعود أو مئياً مستلقياً ورجلاه إلى القبلة أو مضطجعا ووجهه إليها والأول أولى وإن تعذر الإيماء أخرت ولا يؤمى

بمنه ^{في حال سجدة} وفيه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام ^{فقد} وأومى وهو فعل
 من الأيماء ^{فأما} * لان القعود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التحريم *
 وموم صح في الصلاة استأنف * اى ابتداء * وقامد يركع ويسجد فصيح فيها بنى
 قائما صلى قامدا في فلك جار بلا عذر صح في المربوط لا لا بعذر جن او اضى عليه
 يوما ولبه قضى ما فات وان زاد ساعة لا * هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ربح
 واما عند محمد ربح فالمعتبر الاوقات اى ان استوعب وقت ست صلوات يسقط
 وقوله وان زاد ساعة اى زمانا لا ما تعارنه المنجمون وعبارة المختصر هكذا
 وان تعذرا مع القيام اومى براصة فامدا ان قدر ولا معه بهو احب وجعل سجدة
 اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شئ ليجد عليه والا فاعلى جنبه متوجها وظهره
 كذا وذا الاولى والايماء بالراس فان تعذر اخرت وموم صح الى آخره اى
 ان تعذر الركوع والسجود مع القيام اومى فامدا ان قدر على القعود ولا معه اى
 لا مع القيام اى ان تعذر الركوع والسجود لا القيام فالاياء فامدا احب وقوله
 والا فاعلى جنبه اى وان لم يقدر على القعود اومى على جنبه متوجها الى القبلة او على
 ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايماء مبتدأ وبالراس خبره *

باب سجود التلاوة

هو سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلاة لا رفع يد وتشهد ولام وفيها سجدة
 السجود وتحب على من تلا آية من اربع عشرة التي في آخر الامراف والحمد
 والتجل وبنى اسرائيل ومريم واولى الحج * احتراز من الثانية وهى قوله تع
 واركعوا واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلافا للشافعى ربح ففى كل موضع من القرآن
 قرن الركوع بالسجود يراى به السجدة الصلوتية * والفرقان والنمل والهم السجدة

ومن وحَمَّ السجدة والنجم وانفقت واقرأ * ومن الشافعي رح في اربع مائة
 ايضا ففي ص ليس عند سجدة وفي الحج عند سجدة ثان واختلف في موضع
 السجدة في حَمَّ السجدة فعند علي رضي الله عنه هو قوله نعم ان كنتم اباء تعبدون
 وبه اخذ الشافعي رح ومن ابن مسعود رضي الله عنه هو قوله تعالى وهم لا يعلمون
 فاخذنا بهذا احتياطاً فان تاخير السجدة جائز لا تقديمه * او سمعها وان لم يفصده *
 اي الصامح * تلا الامام سجد الموم معه وان لم يجمع وان تلا الموم لم يسجد
 اصلاً * اي لا في الصلوة ولا بعدها * وسجد الصامح الخارجي سمع المصلي ممن
 ليس معه سجد بعدها ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل
 معه او دخل في ركعة اخرى سجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان * اي
 الدخول * قبل سجود امامه سجد معه والا يسجد والسجدة الصلوة لا تقضى خارجها *
 اي سجدة التلاوة التي محلها الصلوة لا تقضى خارج الصلوة وانما قلت محلها
 الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة احترازاً عما وجبت في الصلوة ومحل اداها
 خارج الصلوة كما اذا سمع المصلي ممن ليس معه او سمع المصلي من امامه واقتدى
 به في ركعة اخرى * تلاها ثم شرع في الصلوة واعاد كفته سجدة واحدة وان تلاها
 وسجد ثم شرع فيها واعاد سجد اخرى * لان في الصورة الاولى غير الصلوة
 صارت تبعاً للصلوة وان لم يتجدد المجلس وفي الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة
 لا يقع ما وجبت في الصلوة ونظراً المختصروا واعاد في مجلس او صلوة
 كفى سجدة اي ان قرأ في غير الصلوة ثم اعادها في الصلوة ونهم من تخصيص
 المعاد بكونه في الصلوة ان الاول في غير الصلوة * كررها في مجلس كفته سجدة *
 ولا فرق بين ما قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأها في ذلك المجلس فعلي
 هذا ان كررها في ركعة واحدة تكفي سجدة واحدة سواء سجد ثم اعاد او اعاد ثم

من السجدة والنجم

منها اي من الوهش * قصر نوحه الرباعي فيقصر ابن نوح من نصف شهر
او نوبى مدتها * اي مدة الاقامة وهي نصف شهر بمؤتمنين او دخل بلدة
ما خرج فدا او بعد فذو طال مكته وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا
فيها او اهل البنى في دارنا في غير مصر ونووا اقامة مدتها * اي يقصر الحماة المذكورون
وان نووا اقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا قيمين بنية الاقامة * لاهل اخبية نووها
في الاصم * اي لا يقصر اهل اخبية نووا اقامة نصف شهر في اخبيتهم لان نية الاقامة
تصح منهم في الصحراء لان الاقامة اصل فلا تبطل بانتقالهم من مرمى الى مرمى
هو الصحيح وقيل لا تصح نية اقامتهم فان الاقامة لا تصح الا في الامصار والقرى
ولفظ المختصر وبصحراء دارنا وهو خبائي لا بدل الحرب او للبني محاصرا كمن طال
مكته بلانية اي يقصر الرباعي الخ الى ان ينوى الاقامة بصحراء دارنا والاحال انه
خبائي اي من اهل الجباد وهو النجيمة فانه لا يقصر فان نية الاقامة منهم في صحراء
دارنا صحيحة اما غير اهل الجباد لو نوى الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فعلم ان من
حاصر اهل البنى في دارنا لا يصح منه نية الاقامة انه اكان في الصحراء وقوله
لا بدل الحرب مطلق على قوله بصحراء دارنا فانه جعل نية الاقامة في صحراء دارنا غاية
للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم المغيا فيكون حكمه هدم القصر ثم قوله لا بدل الحرب
محاصر انفي لذلك انفي فيكون حكمه القصر اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بدا
الحرب محاصرا وقوله كمن طال مكته بالانية لما فهم من قوله لا بدل الحرب حكم القصر
قال كمن طال مكته بالانية اي يقصر كمن طال مكته في بلدة او قرية بالانية الك
فلو اتهم مصادره وقعد للاولى ثم فرصه واما * لتاخير العلام وشبهة عدم قبول صدق
الله تعالى * وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه * لترك القعدة وهي فرض عليه
محاصرا مغمي يتم في الوقت وبعد لا يؤتمه * ان في الوقت يصبر فرضه اربع

اي يكون العزم والامتنع والصار
الانفاذ اجابته واستغاض
نفسه بعينه ولا يملكه انشا
الى مرمى لان انشا لهم عليه
بأنه الماء والكلاب

بالنبي ^{صلى الله عليه وسلم} لا يغير فرضه أصلا * وفي مكة * أي في إمامة المعاصر للمقيم *
 فغير المعاصرون المقيم ويقول ندبها اتوا صلواتكم فاني معاصر ويبطل الوطن الأصلي
 مثله لا لسفرو وطن الإقامة مثله والسفر الأصلي * الوطن الأصلي هو المحكن
 ووطن الإقامة موضع نوى ان يستقر فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ
 مسكنا فانه كان للانسان وطن أصلي ثم اتخذ موضعا آخر وطنا أصليا سواء كان بينهما
 هذه المسافة لم يكن يبطل الوطن الأصلي الاول حتى لو دخله لا يصير مقيما الا بئس
 الإقامة لكن لا يبطل الوطن الأصلي بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الأصلي
 يصير مقيما بمجرد الدخول واما وطن الإقامة فانه يبطل بوطن الإقامة فانه اذا كان
 له وطن إقامة ثم اتخذ موضعا آخر وطن إقامة وليس بينهما مدة سفر لم يبق
 الموضع الاول وطن الإقامة حتى لو دخله لا يصير مقيما الا بالنية وكذا ان سافر
 عنه وكذا ان انتقل الى وطنه الأصلي * والسفر ^{بالسفر} ويضد لا يغير ان الفائتة * أي
 اذا قضى فائتة السفر بقصر وان قضى فائتة الحضر في السفرينهم *

باب صلوة الجمعة

شرط لوجوبها لادائها الإقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة والعقل والبلوغ
 وسلامة العين والرجل فتقع فرضا ان صلاها فاقدم وان لم نهض عليه * قوله فتقع
 فرضا تفريع لقوله لادائها * وشرط لادائها المصرا ^{بالمصرا} و ^{بالمصرا} * اختلفوا في تفسير المصرا فعند
 البعض هو موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وصدا البعض هو موضع
 اذا اجتمع اهله في اكبر ماله لم يسمعهم فاختار المصنف هذا القول فقال * وما لا يجمع
 اكبر مما جده اهله مصر * وانما اختصار هذا دون التفسير الاول لظهور التواني
 في احكام الشرع لا سيما في إقامة الحدود في الامصار * وما اتصل به معد المصالح

فتاؤه * مصالح المصر كركض الخيل وجميع العساكر والخروج الرمي ودفن الموتى
 وصولوا الجنائز ونحو ذلك * وبجازت بمناقي الموسم للخليفة أو الأمير المحاز لا الأمير الموصم
 ولا يعرفات والسلطان أو نائبه ووقت الظهر والخطبة نحو سبعة قبلها في وقتها * هذا
 عند أبي حنيفة رح وأما عندهما فلا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وصعد الشافعي رح
 لأبدا من خطبتين يشتمل كل واحد منهما على التمجيد والصلوة والوصبة بالتقوى والأول
 على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين * والجماعة وهم ثلثة رجال سوى الإمام فان
 نفروا قبل سجدة يبدأ بالظهر وان بقي ثلثة أو نفروا بعد سجدة انما والأذن العام ومن
 صلح إماما في غيرها صلح فيها * أي إن إماما لم يقرأ أو لم يرض أو العبد في الجمعة
 صحت خلافا لفر رح لأنها ليست بواجبة عليهم قلنا إذا حضر واحد أو صلوة
 الجمعة صارت فرضا عليهم * وكرة ظهر معذورو مسجون بجماعة في مصر يومها *
 لأن الجمعة جامعة للجبايات فلا يجوز الا جماعة واحدة ولهذا لا تجوز الجمعة عند
 أبي يوسف رح بموضعين إلا إذا كان مصر له جانبان فيبصر في حكم مصرين
 كبنداد فيجوز ح في موضعين دون الثلثة وعند محمد رح لا بأس بأن يصلي في
 موضعين أو ثلثة هواء كان للمصري جانبان أولم يكن وبه يقتضى ولما ذكر حكم المعذور
 علم منه كراهة ظهر غير المعذور بالطريق الأول * وظهر من لا هذر له فيه قبلها *
 قوله فيه أي في المصر * ثم سعيه إليها والإمام فيها يبطله أدركها أولا * هذا عند
 أبي حنيفة رح وأما عندهما فلا يبطل ظهره إلا أن يقتدي * ومدر كها في التشهد أو
 سجود المهورتيها وإذا نذر الأول تركوا البيع وسعوا وإذا أخرج الإمام حرم
 الصلوة والكلام حتى يتم خطبة وإذا جلس على المنبر أدن ثانيا بين يديه واستقبلوه
 مستمعين ويخطب خطبتين بينهما قعدة قائما طاهرا وإذا نمت أقيمت وصلي
 الإمام بالناس ركعتين *

باب العيدين

مُعْتَبَرٌ يَوْمُ الْفِطْرِ أَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ صَلَوَتِهِ وَيَسْتَاكُ وَيَتَغَسَّلُ وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيُؤَدِّيَ فِطْرَتَهُ وَيُخْرِجَ إِلَى الْمُصَلِّينَ غَيْرَ كَبِيرٍ جَهْرًا فِي طَرِيقَةٍ * نَفَى التَّكْبِيرَ بِالْجَهْرِ حَتَّى لَوْ كَبِرَ مِنْ غَيْرِ جَهْرٍ كَانَ حَسَنًا * وَلَا يَتَنَقَّلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَشَرَطُهَا شَرْطُ الْجُمُعَةِ وَجَوَابُ إِدَاءِ الْأَلْحُطَّةِ * (فَادْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ وَاجِبَةٌ وَهِيَ رَوَايَةٌ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُهُ وَالْأَصَحُّ وَقَدْ قِيلَ أَنَّهَا مَنَّةٌ مِنْدَلِثَانِ فَإِنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُهُ قَالَ عِيدَانِ لَجُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَالْأَوَّلُ مَنَّةٌ وَالثَّانِي فَرِيضَةٌ فَأَجِيبَ بَأَنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُهُ إِنَّمَا مَنَّا مَنَّةً لِأَنَّ وَجُوبَهَا ثَبَتَ بِالْعِنَةِ * وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ ذِكَاةِ الْإِزْ وَالْهَاءِ يُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رَكْعَتَيْنِ يَكْبِرُ الْأَحْرَامَ وَيَتَنَبَّئُ ثُمَّ يَكْبِرُ ثَلَاثًا وَيَقْرَأُ الْعَاتِفَةَ وَمُرَّةً ثُمَّ يَرْكَعُ مَكْبَرًا فِي الثَّانِيَةِ يَبْدَأُ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ يَكْبِرُ ثَلَاثًا وَآخِرُهُنَّ لِلرُّكُومِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَادِ وَيُحْطَبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ يَعْلَمُ فِيهِمَا أَحْكَامُ الْفِطْرِ وَمِنْ فَائِدَتِهِ مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يَفْضَ * أَيْ أَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَصَلِّ رَجُلٌ مَعَهُ لَا يَقْضِي * وَيَصَلِّي غَدًا بَعْدَ الْغَدِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْفِطْرَ لِحُكْمِهَا لَكِنْ هُنَا نَدِيبُ الْأَمْعَاكِ إِلَى أَنْ يَصَلِّي وَلَا يَكْرَهُ الْأَكْلَ قَبْلَهَا وَهُوَ الْخِتَارُ وَيَكْبِرُ جَهْرًا فِي الطَّرِيقِ وَيَعْلَمُ فِي الْخُطْبَةِ تَكْبِيرَاتُ التَّشْرِيقِ وَالْأَصْحَبَةُ وَيَصَلِّي بَعْدَهَا وَغَيْرُهُ إِلَى إِيَّامِهَا لَا بَعْدَهَا وَالْاجْتِمَاعُ يَوْمَ مَرَّةٍ شَبَهَا بِالْوَاقِعِينَ لَيْسَ بِشَيْءٍ * أَيْ لَيْسَ بِشَيْءٍ مُعْتَبَرٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الثَّوَابُ فَإِنَّ الْوُقُوفَ فِي مَكَانٍ مُخَصَّصٍ هُوَ مَرَاتٌ قَدْ مَرَفَ قُرَّةً أَمَا قِيَامُ غَيْرِهِ فَلَا وَتَجِبُ تَكْبِيرَاتُ التَّشْرِيقِ وَهِيَ قَوْلُهُ (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) مِنْ فِجْرِ مَرَّةٍ مُغَيَّبٍ كُلِّ فِرَاضٍ أَيْ بِجَمَاعَةٍ مُصَنَّبَةٍ * أَحْزَانُ مِنْ جَمَاعَةِ النَّعَاءِ وَحَدَّثَنِي * عَلَى الْمُقِيمِ بِالْمَصْرِ وَالْمُقَدِّمَةِ بِرَجُلٍ وَمَسَافِرٍ * تَتَدَبَّقُ إِلَى حَصْرِ الْعِيدِ * وَقَالَا إِلَى مَصْرِ آخِرِ إِيَّامِ التَّشْرِيقِ وَبِهِ يَعْمَلُ وَلَا يَدْعُوهُ الْمَوْتُمْ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ *

أَنْ يَكْبُرَ فِي الْفِطْرِ
كَيْفَ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ
أَوْ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ
بِهِمْ فِي الْفِطْرِ
أَوْ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ
بِهِمْ فِي الْفِطْرِ
أَوْ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ
بِهِمْ فِي الْفِطْرِ

باب صلوة الخوف

إذا اشتد خوف عدو وجعل الإمام أمة نحو العدو ووصلى باخرى ركعة إن كان مسافراً
وركعتين إن كان مقبلاً ومضت هذه إليه * أي ذهبته الطائفة إلى العدد *
وجاءت تلك فصلى بهم ما بقى وصلم وحده وذهبت إليه * أي ذهبته الطائفة
إلى العدو * وجاءت الأولى وانتم بالأفراة ثم الاخرى بقراءة وفي المغرب يصلي
بالأولى ركعتين وبالاخرى ركعة * أعلم أنه لم يذكر الفجر لكنه يفهم حكمه من حكم
المغرب فالعبارة الصنعة ما حررت في المختصر وهو قوله صلى باخرى ركعة في الثلاثين
وركعتين في غيره فالثلاثين يتناول الفجر وظهر المغرب وعصره ومشاءه وقصر الثلاثين
يتناول الثلاثين أي المغرب وظهر المقيم وعصره وعشاءه * وإن زاد الخوف صلوا ركعتين
فراى باساء إلى ما شاء أن يجزوا من الفجرة ويفعدها القتال والشي والركوب *

باب الجنائز

من للمختصر أن يوجه إلى القبلة على يمينه واختير الاستلقاء ويلقى الشهادة فان
مات بشد لحاء ويقمص مينا ويحمر نخته ويغسله ويضعه على التخت ويجرد
ويستمره وربه وبوصاً بلا مضمضة واستنشاق * خلا فاللشاة في رح * ويقاض عليه
ماء مغلى بمدر او حرض والا فالقراح * أي وإن لم يكن فالماء القراح * ويفعل راسه
ولحيته بالخطمي ثم يضيغ على بماره ويغسل حتى يصل الماء إلى ما يلي التخت
ثم على يمينه كذلك * وانما قدم الاضجاع على اليسار لتكون اليد اية في الفعل
بجانب يمينه * ثم يجلس معتد او ميمح بطنه برمق وما خرج يغسل ولم يعد فضله
ثم ينشئ بثوب ولا يقص ظفوه ولا يعرج شعره * خلا فاللشاة في رح * ويجعل
الحنوط على راسه ولحيته والكافور على مساجده ومنه الكفن له از ابرو قميص ولفافة

والمستحقين من العمامة ولها درع وازار وحمار ولعانة وخرقة يربط بها نداما
وتعانة لها ازار ولعانة ولها ثوبان وخمار* القوبان اللعانة والازار* وتبسط اللعانة
ثم الازار عليها ثم يعمص على الازار ثم يلف يسار ازاره ثم يمينه ثم اللعانة كذلك
وهي تلبس الدرع ويحمل شعرها طفيرون على صدرها فوقه ثم الحمار فوقه ثم الازار
فثبت اللعانة ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض كفاية* اى ان ادى العوض
هذا من التباين وان لم يود احديا ثم الجميع* وهي ان يكبر راعا يديه ثم لا يرفع
بعدها* خلافا للتباين ربح* وينفي ثم يكبر ويصلي على النبي* ثم يكبر ويدعو
يكبر ويصلي ولا فزعة فيها* خلافا للنعمة ربح* ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثالثة اللهم
اجعله لنا قرط اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا* اى اجزا يتقدمنا
واصل الفارط والقرط فيمن يتقدم الوارد كذا في المغرب المشفع الذي يعطى له
الشفاعة والدعاء للبالغين هذا اللهم اغفر لعبنا وميتنا وشاهدنا وشايتنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكربنا وانانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيقته منا فتوفقه
على الايمان انما قال في الاول الاسلام وفي الثاني الايمان لان الاسلام والايمان
وان كانا متحدين فالاسلام ينسب من الانقياد فكانه ما في حال الحيوة بالايمان
والانقياد واما عند الوفا فقد من بالتوفي على الايمان وهو التصديق والافرار
واما الانقياد وهو العمل فقير موجود في حال الوفا وبعده* ويقوم المصلي بحذاء
صدره لميت والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام الحنفي ثم الولي على
ترتيب العصبات ولا بأس باذنه في الامامة فان صلى فخير هم بعيد الولي ان شاء
ولا يصلي فخير* بعده* ومن لم يصل عليه عدفن صلى على قبره ما لم يظن انه نفسه*
وقد قدر بثلاثة ايام* ولم يجوز اكبأ استحصانا* الاستحسان هو الدليل الذي يكون
في مقابلة القياس الجلي الذي يسبق اليه الافهام كالقياس ههنا ان يجوز ركبنا لانه

ليس بصلوة لعدم الأركان بل هو ماء والاستسنان لها صلوة من وجه لوجود التحريم
 فلا يترك القيام من غير مذر احتياطاً * وكرهت في مسجد جماعة أن كان الميت فيه
 وأن كان خارجه احتل المباح * اختلاف المباح بناء على أن مكة الكراهة عند البعض
 توهم تلويث المسجد فإن كان الميت خارجه لا تكرر مندهم وعند البعض أن المسجد لا يثنى
 إلا للصلوات الخمس فالميت وإن كان خارجاً تكرر مندهم أيضاً * ومن ولد نيات
 صبي ومير وصلي عليه أن احتل والادرج في خرقه ولم يصل عليه وفعل
 وهو المحار * وفي ظاهر الرواية أن لا يفعل لكن المحار هو الأول ولم يعم صبي
 صبي فئات ابن صبي بلا أحد ابويه أو مع أحدهما فأكلم ما فلا أو أحدهما صلي عليه
 والآلا * فانه إن سمي بلا أحد ابويه يكون مسلماً تبعاً للدار فيصل عليه وأن سمي
 مع أحد ابويه فمع لا يكون تبعاً للدار فإن أكلم هو الحال أنه مائل فأكلمه صحيح
 فيصل عليه وإن أسلم أحدهما يكون مسلماً تبعاً لأحدهما فيصل عليه والآلا
 أي إن سمي مع أحد ابويه ولم يكلم أحد ابويه ولا هو مائل لا يصل عليه فهذا
 يشمل ما إذا لم يعلم أصلاً أو أسلم وهو غير مائل * كافر مات بفلسة وليه المحل
 فصل النجس * أي يصب عليه الماء على الوجه الذي يفعل النجاسات لا كما يفعل
 المسلم بالبدانة بالوضوء وبالجماء من * ويلقاه في خرقه ويحفر حفرة ويلقيه فيها
 ومن في حمل الجنابة أربعة وأن تصع مقدماً ثم مؤخرها على يمين ثم مقدماً
 ثم مؤخرها على يسار * ويسرعون بها أخبياً وكراهة الجلوس قبل وضعها والمشي
 خلفها أحب ويحفر القبر ويحد ويدخل فيه مما يلي القبلة ويقول واضعه بسم الله
 وعلى منة رسول الله ويوجه إلى القبلة ويحل العقدة * أي العقدة التي على الكفن
 خيفة الانتشار * ويعوى اللعن والقصب ويسمي قبرها بثوب لا قبره * أي يغطي
 بقبرها بثوب عند دفنها * وكراهة الأجر والخشب وبها التراب ويسمى القبر ولا يطعم *

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 آمين

باب الشهيد

هو كل طاهر بالغ قتل بعد يدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحا في المعركة *
فالطاهر احتراز ممن وجب عليه القتل كالجنب والجنائز والنساء والبالغ احتراز
من الصبي وبالحديدة احتراز من القتل بالثقل وظلما احتراز من القتل
حد او غصا ولم يجب به مال احتراز من قتل وجب به مال والمراد ان المال
لا يجب بنفس هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه بعد يدة ظلما يكون الابن شهيدا لان المال
وان وجب فانه لم يجب بنفس هذا القتل وقوله او وجد ميتا فان من وجد ميتا جريحا
في المعركة فهو شهيد لان الطاهر ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد باي شيء قتلوه وانما
شرط الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لاميت حتى انفه فالعاصل
ان الشهيد من قتل بعد يدة ظلما ولم يجب به مال او من وجد ميتا جريحا
في المعركة سواء قتل بعد يدة او لا لكن في هذا التعريف نظروه وان لا يشمل ما اذا
قتله المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحديدة فان قتلهم شهيد باي
آلة قتلوه فان تعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل
ظلما ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحديدة والوجدان في المعركة
فيشمل قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق باي آلة قتلوه ويشمل الميت
الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ظلما ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هولا
وهو مسلم قتله مسلم فغير باغ وغير قاطع الطريق ومسلم قتله ذمي فانه انما يكون
شهيدا عند ابي حنيفة رح اذا قتل بعد يدة ظلما فلما قال ولم يجب به مال علم انه
مقتول بعد يدة لانه لو قتل بغير حديدة لوجب المال صعدة لان الدية واجبة عنده
في القتل بالثقل واما عندهما فلا احتياج الى ذكر الحديدة لان المقتول بالثقل شهيد عندهما

ولم يجب بقتله ان بل الواجب قصاص صدها واما قوله ولم يرتث فمعجمي
فائدة * فيخرج منه غير ثوبه * اي غير ثوب يختص بالينة كالقرو والجشوا والقلنسوة
والسلاح والجف * ويزاد وينقص لينه كفته * اي لو لم يكن معه ما يكون من جنس
الكفن كازار ونحوه يزداد ولو كان ما ليس من جنسه ينقص * ولا يفعل ويصلي
عليه ويدفن بدمه وفصل صبي وجنب وحائض ونساء ومن وجد قتيلا في مصر
لا يعلم قاتله * فانه اذا لم يعلم قاتله ففعل مواء علم ان قتله وقع بالحديدة او بالعصا
الكبرى والصغير لان الواجب فيه الدية والقصاص هكذا في الذخيرة ولم يذكر انه
وجد في موضع تجب القصاصه ولا اقول ان المراد به انه وجد في موضع تجب القصاصه
اما ان اوجد في موضع لا تجب القصاصه كالشارع والجامع فان علم انه قتل بالحديدة
لا يفعل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يفعل صدها اي حنيفه
نرح اذ ليس شهيدا صدها خلافا لهما وان علم انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يفعل
اتفاقا لان نفس القتل اوجب الدية لعدم وجوبها بعرض جهل القاتل لا يجعله
شهيدا اما اذا لم القاتل فان علم ان القتل بالحديدة لم يفعل لانه شهيد وان علم
انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يفعل صدها اي حنيفه خلافا لهما وان علم انه
قتل بالعصا الصغير يفعل اتفاقا وقد قال في الهداية ومن وجد قتيلا في المصر فعل
لان الواجب فيه الدية والقصاصه فحيف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما
اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله
لانه ملل بوجوب القصاصه ولا قصاصه الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم
بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يفعل لان نفس هذا
القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية والقصاصه فلعارض العجز من اقامة القصاص
فلا يخرج هذا العارض من ان يكون شهيدا واما في رواية الذخيرة فيفعل ومبارة

الذخيرة هذه وان يغسل القتل بماء بارد فان لم يعلم فانه نجس بالدم والغسالة على اهل
 المحلة يجهل وان علم القاتل لم يغسل عندنا في الفخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب
 البدية وان كان بالعارض اخبره من القهار او في المتن اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم
 انه باي آلة قتل اما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجب نفس هذا
 القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في مثل هذا القتل سواء كان
 اصلها او مارضيا فالواجب البدية فلا يكون شهيدا * او قتل بحد او قصاص * لان
 هذا القتل ليس بظلم * او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عولج او ادا
 خيمة او قتل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلوة او اوصى بشيء فعل وصلي عليه *
 ارثت الجريم اى حمل من المعركة وبه رمق والارث ثلث في الشرع ان يترفق بشيء
 من مرائق الشهادة او ثبت له حكم من احكام الاحياء فانما بقي عاقلا وقت صلوة وحجب
 عليه الصلوة وهذا من احكام الاحياء والابناء ارثت عند ابي يوسف روح خلافا لمحمد رحم
 * وان قتل ثغبي او قطع طريق يغسل ولا يصلى عليه *

باب الصلوة في الكعبة

صح فيها الفرض والنفل * المذكور في الهداية خلافا للشافعي روح فيها والمذكور في
 كتب الشافعي روح الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو
 مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبة ايضا انه ان
 انهدمت الكعبة والعيان باللة يجوز الصلوة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا
 كان بين يديه سترة او بقية جد او هذا حكم مجيب لان جواز الصلوة خارجها على
 تقدير الانهدام يدل على ان القبلة اما ارض الكعبة او هواها فيجب ان يجوز فيها
 من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرتفع مثل مؤخرة الرجل * ولو ظهر

إلى ظهر امامة الإمامي ظهرت إلى وجهه * لأن هذا القدم * وكثرة قوتها * تعطى للكعبة
وفي الهداية أنه لا يجوز عند الشافعي رح وفي كنيته أنه لا يجوز إلا أن يكون بين
يديه شيء مرفوع * أفقدوا متعلقين حولها وبعضهم أقرب من أمانتها إليها جاز
لمن ليس في جانبها * أعلم أن للكعبة أربعة جوانب يصعب جدرانها الأربعة فالواقف
في الجانب الذي يكون الإمام فيه إذا كان أقرب إليها من الإمام يكون
متقدما على الإمام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة الأخرى فإن من هو أقرب
إلى الكعبة لا يكون متقدما على الإمام *

كتاب الزكاة

هي لا تجب إلا في نصاب حوّل فاضل من حاجته الأصلية * أعلم أن الزكاة
لا تجب إلا في نصاب تام والحوّل هو الممكن من الاستملاء لاشتماله على الفصول
الأربعة والغالب فيها تفاوت الأعمار فاقيم مقام النماء فادبر الحكم عليه هذا هو
المذكور في الهداية وفيه نظر لأن هذا يقتضي أنه إذا حال الحول على النصاب تجب
الزكاة سواء وجد النماء أو لم يوجد كما في الصفر فإنه اقيم مقام المشقة فيكذار الرخصة
عليه سواء وجد المشقة أم لا لكن ليس كذلك بل لا يدمع الحول من شيء آخر وهو التمنية
كما في الثمنين أي الذهب والفضة أو العموم كما في الانعام أو نية التجارة في غير ما ذكرنا
حتى لو كان له مبدل للخدمة أو دارا للمكنى ولم ينو التجارة لا تجب فيهما الزكاة
وإن حال عليهما الحول ولا بد أن يكون فاضلا من حاجته الأصلية كالأطعمة
والثياب وأثاث المنزل ودواب الركوب ومبيد الخدمة ووزن المكنى وملاح
يستعملها وآلات الحرفة والكتب ^{من الزكاة} لا أهلها * مملوك متكاثرا * أي رقبة وبها * على
حرم مكلف * أي عاقل بالغ مسلم * فلا تجب على مكاتب * لعدم الملك التام فإبدا له

ملك الهدايا ملك الرقبة * ومدينون مطالب من جهة عبد بقدر دينه * لان ملكه فهو فاعل
 من الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين وانما قيد بكونه * طالبا من عبد حتى لو كان
 مطالبا من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة كمن ملك نصبا باعضه مسغول بدین
 الله تعالى كالنذر او الكفارة او الزكاة تجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب
 الزكاة تراخيه من هذا الدين وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب اي
 لا تجب على المدينون بقدر ما يكون ماله مشغولا بالدين * ولا في مال معفود وساقط
 في بحر ومعصوب لا يثبت عليه ومعدون في بركة نهي مكانه ودين جعده المدينون
 منين ثم اقر بعد ما صدق قوم وما اخذ مصادره ثم وصل اليه بعد سنين * هذه الامثلة
 امثلة المال الضمار وعندنا لا تجب الزكاة في المال الضمار خلافا للشافعي رح بناء
 على اشتراط الملك التام فهو مملوك رقبة لا يد او الخلاف فيما اذا وصل المال الضمار
 الى مالكة هل تجب عليه زكاة السنين التي كان المال فيها ضمرا ام لا * بخلاف
 دين على مقر على او مسعر او مغلش او جاحد عليه بنية او هلم به قاض * فانه اذا وصل
 هذه الاموال الى مالكة تجب زكاة الايام الماضية * ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوى
 خد منه ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه وما اشتراه لها كان لها لا ما ورثه
 ونوى لها وما ملكه بعبه او وصية او نكاح او خلع او صلح من قود ونواه لها كان لها عند
 ابي يوسف رح لا عند محمد رح وقيل الخلاف على عكسه * قال صاحب ان ما مدا
 الحجرين والسوائم انما تجب فيه الزكاة بنية التجارة ثم هذه الفية انما تعتبر اذا
 وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد حدوث سبب الملك
 لا تجب فيه الزكاة بنيته وهذا معنى قوله ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها
 ثم لا بد ان يكون سبب الملك مباحا اختياريا حتى لو نوى التجارة زمان تملكه
 بالارث لا تجب فيها الزكاة ثم ذلك السبب الاختياري هل يجب ان يكون شراء

ام لا تغند ابى يوسف رح لا وعند محمد رح نجيب وقيل الخلاف على العكس فتعند
ابى يوسف رح لا بد ان يكون شراء وعند محمد رح لا * ولا ادعاء بنية قرت به
او يعزل قدر ما وجب ونصدقه بكل ماله بلا نية مسقط وبعضه لا عند ابى يوسف رح *
اي اذا تصدق بجميع ماله بلا نية الزكوة سقط الزكوة وان تصدق ببعض ماله
سقط الزكوة المودى عند محمد رح. خلافا لابي يوسف رح حتى لو كان له مائتا
درهم فنصّدق بمائة درهم تحق عند محمد رح زكوة المائة المودى او عند ابى يوسف
رح لا تسقط عنه زكوة شيء اصلا *

باب زكوة الاموال

نصاب الابل خمس والبقير كلثون والغنم اربعون سائمة ففي كل خمس من الابل بغتة
او مراب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست
واربعين حقة ثم في احدى وستين جذعة ثم في ست وبعين بنتا لبون ثم في احدى
وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين بنت
مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلث حقائق ثم تسانف في كل خمس شاة ثم في
خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين
اربع حقائق الى مائتين ثم تسانف ابد اكما في الخمسين التي بعد المائة والخمسين *
اعلم انه قد ذكرنا متينا فكل واحد هما بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والخمسين
فبعد المائتين يسنانف استينا فامثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل
خمسين حقة * وفي ثلاثين بقرا او جاسا يبيع او تبعة ثم في اربعين مسن او مسنة *
التبيع الذي تم عليه الحول والتبعة اثنا واثمان الذي تم عليه الحولان والمسنة
اثنا * وفيما زاد يجمع الى مئتين وفيها ضعف ما في ثلاثين ثم في كل ثلاثين بيع وفي

كل اربعة مئة * اى فى مئتين تبعا الى تسع و مئتين ثم فى مبعين تبعا ومئة
ثم فى ثمانين مئة ثم فى تسعين ثلثة اربعة ثم فى مائة تبعا ومئة ثم فى مائة
ومئة تبعا ومئة ثم فى مائة وعشرين اربعة اربعة او ثلث مئتين ثم هكذا الى
ش والنهاية * وفى اربعين مائة ومائة مائة واحد وعشرين مائة
ثم فى مائتين وواحدة ثلث مائة ثم فى اربع مائة اربع مائة مائة مائة مائة
فى بعل وحصار لها للتجارة ولا فى مامل وحوامل وعلوفة * العوامل التى اعدت
للعمل كاتارة الارض والحوامل التى اعدت لحمل الأثقال والعلوفة التى تعطى
العلف وهى ضد العائمة * ولا فى حمل وتصيل وحمل الاتعاب الكبير ولا فى زكوة
الحمل منفردة وكذا فى اناها فى رواية وفى كل فرض من المختلط به الذكور والاناث
مائة دينار وربع مئة نصا ونا وجاهد فى القيم فى الزكوة والكفارة والعشر
والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسيط وان لم يجد الحسن الواجب يأخذ الادنى مع
الفضل او الاقل ويرد الفضل ويضم المستفاد فى وسط الحول فى حكمة الى نصاب
من خمسة * اى اذا كان له مائتا درهم وحال عليها الحول وقد جعل فى وسط
الحول مائة درهم يضم المائة الى المائتين وقوله فى حكمة اى فى حكم المستفاد
وهو وجوب الزكوة يعنى بمعتبر فى المستفاد الحول الذى مر على
الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول * والزكوة فى النصاب لا العفو
فانه اذا ملك خمعا وثلثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض انما هو فى
خمس وعشرين لائق الموع حتى لو هلك عشرة بعد الحول كان الواجب على حاله *
وهلاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك
الى العفو وانهم الى نصاب بليه ثم ونم الى ان ينتهى بقى شاة لو هلك بعد الحول
عشرون من مئتين شاة او واحدة من مئتين من الابل ونجب بنت مخاض لو هلك

بعل وحصار لها للتجارة ولا فى مامل وحوامل وعلوفة * العوامل التى اعدت
للعمل كاتارة الارض والحوامل التى اعدت لحمل الأثقال والعلوفة التى تعطى
العلف وهى ضد العائمة * ولا فى حمل وتصيل وحمل الاتعاب الكبير ولا فى زكوة
الحمل منفردة وكذا فى اناها فى رواية وفى كل فرض من المختلط به الذكور والاناث
مائة دينار وربع مئة نصا ونا وجاهد فى القيم فى الزكوة والكفارة والعشر
والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسيط وان لم يجد الحسن الواجب يأخذ الادنى مع
الفضل او الاقل ويرد الفضل ويضم المستفاد فى وسط الحول فى حكمة الى نصاب
من خمسة * اى اذا كان له مائتا درهم وحال عليها الحول وقد جعل فى وسط
الحول مائة درهم يضم المائة الى المائتين وقوله فى حكمة اى فى حكم المستفاد
وهو وجوب الزكوة يعنى بمعتبر فى المستفاد الحول الذى مر على
الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول * والزكوة فى النصاب لا العفو
فانه اذا ملك خمعا وثلثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض انما هو فى
خمس وعشرين لائق الموع حتى لو هلك عشرة بعد الحول كان الواجب على حاله *
وهلاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك
الى العفو وانهم الى نصاب بليه ثم ونم الى ان ينتهى بقى شاة لو هلك بعد الحول
عشرون من مئتين شاة او واحدة من مئتين من الابل ونجب بنت مخاض لو هلك

خمس مئة مشر من اربعين بعيرا * اى يصرف الهلاك الى العفو ولا فان لم يجاوز
الهلاك العفو فالواجب على حاله كالمثلين الاولين وهما هلاك مشرين من اثنين شاء
واحد من مت من الابل وان جاوز الهلاك العفو يصرف الهلاك الى النصاب الذى
يلى العفو كما اذا هلك خمسة مشر من اربعين بعيرا فالاربعة تصرف الى العفو
ثم احد مشر يصرف الى النصاب الذى يلى العفو وهو ما بين خمس وعشرين
الى ست وثلاثين حتى تجب بنت مخاض ولا يقول الهلاك يصرف الى النصاب
والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسة مشر من
اربعين ونقي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمن من بنت لبون ولا نقول
ايضا ان الهلاك الذى جاوز العفو يصرف الى مجموع النصب حتى نقول تصرف
اربعة الى العفو ثم يصرف احد مشر الى مجموع ستة وثلاثين اى كان الواجب
في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد مشر ونقي خمسة وعشرون فالواجب
ثلاثا بنت لبون وربع جمع بنت لبون فاما قوله ثم الى ان ينتهى فلم يذكر له
في المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين بعيرا مشرون فالاربعة تصرف الى العفو
واحد مشر الى نصاب يلى العفو وخمسة الى نصاب يلى هذا النصاب حتى
يبقى اربع شياه ومن على هذا اذا هلك خمسة ومشرون او ثلثون او خمسة وثلاثون *
والسائمة هي المكتفية بالرعى في اكثر الحول * الرعى بالكسر الكلاء * احدى البعاة
زكاة السمائم والعشرواخراج يعنى ان يعيدوا خفية ان لم تصرف في حقله لاخراج *
املم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الركوة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج
وزكاة العوائم وزكاة اموال التجارة مادامت تحت حماية العاشر فان اخذ البعاة
او ملاطين زماننا لاخراج فلاعادة على المالك لان مصرف الخراج المقتالة وهم
من المقتالة لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا املأ على الملائكة ان تصرفوا الى مصارها عليهم
 الإسلام ^{بجارية} يعني يودونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى وانما قال يعني
 ان يعيدوا وخفية احتراس من قول بعض المشائخ انه لا امانة عليهم لانهم لما تطلوا على
 المسلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء واقامة الجمع
 والايمان ونحو ذلك والجواب من هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها يعني
 نصب القضاء واقامة ما هو من شعائر الامام ضرورة بخلاف الزكاة فان الاصل
 فيها الاداء خفية قال الله تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ومن
 قول بعض المشائخ روح انه اذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط عنهم بما
 عليهم من التبعات فقراء والقيم الامام ابو منصور لما يريد روح زيف هذا
 فانه قال لا بد من اعلام المتصدق عليه وايضا لا خفاء في ان الزكاة عبادة محضة
 كالصلوة فلا يتبادر الى الابنية الخاصة لله تعالى ولم توجد ثم اتم ان العبارة المذكورة
 في الهداية هذه والزكاة تصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع
 التصديق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل ساطع جائز لانهم بما عليهم من التبعات
 فقراء والاول احوط فعليك ان تتامل في هذه الرواية انه هل يفهم منها الاسقاط
 الزكاة من المظلوم نظرا له ودفعها للخرج عنه وهل لهذه الرواية دلالة على انه يجوز
 للخواارج واهل الجور ان ياخذوا الزكاة ويصرفونها الى حوائجهم ولا يصرفونها
 الى الفقراء ابتداء بل انهم فقراء فانظر الى هذا الذي ادرج في الايمان ركنا آخراته كيف
 يتمسك بهذه الرواية فهو لولا هذه اخذ العشور والزكاة بالصفة المعلومة بل
 فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكره والصفة المعلومة ان يحرض الامانة في
 اخذ الخارج من الارض اضعا فامضا مقة فبضعوا على الملاك القيم ياخذوها
 جبر او قهر ويصرفوها كما هو مادة اهل الاسراف والاتراف ولا شيء في مال

الصبي التغلبي وعلى المرأة ما على الرجل منهم * تغلب بكر الدم أو عيلة والتغلب إليها
تغلبى بفتح اللام هتيعا شالتوالى الكمرقين وربما قالوا يا لكمر هكنا فى الصراح
وبنو تغلب قوم من مشركى العرب طال بهم عمرض بالجزيرة ^{فهم} وقالوا نطفي
الصدقة مضاعفة. فصوروا على ذلك فقال عمرض هذه جزيتكم فحرقوها ما شئتم
فلما جرى الصلح على ضعف زكاة الملحدين لا تؤخذ من صبيانهم وتؤخذ من نموهم
كما لمسلمين مع ان الجزيرة لا توضع على النساء * وجاءت قد يمدى الحول ولاكثر منه
وتنصب لذى نصاب * والاصل فى هذا ان المال التامى يجب لوجوب الزكاة
والحول شرط لوجوب الاداء فاذا وجد العيب يصح الاداء مع انه لم يجب فاذا
وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول واذا كان له نصاب واحد كما تلى درهم
مثلا فيودى لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك الاكثر بعد الاداء اجزاء ما دى
من قبل امان لم يملك نصابا اصلا لم يصح الاداء * وهو للذهب مشرون مثقالا
وللفضة مائتا درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل * اعلم ان هذا الوزن يسمون
وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التى يكون المئقال عشرة
منها اى يكون الدرهم نصف مثقال وخمس مثقال فيكون عشرة دراهم توزن سبعة
مثاقيل والمئقال مشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس
شعيرات * وفي معنوله وتبر * ومرض تجارة قيمته نصاب من احدهما مقوما بالانفع
للفقراء ربع مشر * اى ان كان التقويم بالدرهم انفع للفقير قوم عروض التجارة
بالدرهم وان كان بالدنانير انفع قومت بها * ثم فى كل خمس زاد على النصاب بحسبها *
اعلم ان الزكاة لا تجب فى الكسور عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على
مائتى درهم اربعون درهما زاد فى الزكاة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهمان
ولاشيء فى الاقل * وورق غلب فضته وماغلب فضته يقوم ونقصان النصاب فى

اذا مرتا جرتا عليهم * وان سلم اخذ مثله ان كان بعضا لا كلا * اي ان سلم قد رما اخذ
 منا اهل الحرب فعاشرنا ياخذ من العربي مثل ذلك ان كان بعضا معتمدا منهم لو اخذوا
 كل اموالنا فعاشرنا لا ياخذ كل اموال العربي المار * ولا من قليله وان اقر بها في
 النصاب في بيته * اقليل ما لا يبلغ النصاب * ولا ياخذ شيئا منه ان لم ياخذوا
 شيئا منا * الغمير في لم ياخذوا راجع الى اهل الحرب وان لم يذكر هذا اللفظ * ولو عسر
 ثم مر قبل الحول ان جاء من داره عسرنا نيا والا فلا * اي ان اخذ من العربي
 الغمير ثم مر قبل الحول ان كان في المرة الثانية جاء من داره عسرنا نيا وان كان
 راجعا من دارنا الى داره لا يؤخذ منه شيء * وعسر خمرة في لا خنزير
 من ههما او باحدهما * هذا عند ابي حنيفة رح واما عند الفانعي رح لا يعشرهما
 وعند زفر رح يعشر كل واحد وعند ابي يوسف رح ان مربهما يعشرهما
 فيجعل الخنزير ربعا للخمرة وان مربا للخمرة منفردا يعشرها وان مربا للخنزير منفردا
 لا والعرق مندنا ان الخنزير من ذوات الميم فاخذ قيمته كاخذه والخمير من ذوات
 الالمثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العين * ولا بضاعة ولا مضاربة * اي ان مرب
 المضارب بمال المضاربة لا يؤخذ منه شيء * وكسب ما دون الاخير مديون معه مولاه *
 اي ان مرب مديون فان كان مديونا لا يؤخذ منه شيء وان لم يكن مديونا فكسبه
 ملك لمولاه فان كان المولى معه تؤخذ منه الركوة وان لم يكن المولى معه لا تؤخذ *

باب الركاك

الركاك هو مال المركوز في الارض مخلوقا كان او موضوعا والمعدن ما كان معاقوا
 والكنز ما كان موضوعا * معدن ذهب او نحوة وجد في ارض خراج او عشر خمس
 وباقية للواجدان لم تملك ارضه والا فلما لكها ولا شيء فيه ان وجد في داره وفي

أرضية ^{منها} أولاً في أول وعرير وعرير وزج ووجد في جبل وكزنية سعة الا سلام
 كالأمة وما فيه سعة الكفر ^{منها} وباقية للواجد ان لم تملك أرضه والا فللمحطة
 له اي للمالك اول الفتح * وركز صجرا دار الحرب كله لمسا من وجد * اي
 اذا دخل تاجر بلاد الحرب بامان فوجد في صحرائها كاز انكله له * وان وجد في دار
 منهاره الى مالها وان وجد ركاز مناهم في ارض منها لم يملك ^{منها} وباقية له *

باب زكوة الخارج

في صل ارض مشربة او جبل وثمره وما يخرج من الارض وان لم يباع خمسة اوسق
 ولم يبق منه وسقاء سيم او مطر مفر * عشر مبتدأ وقوله في صل ارض خبره وهذا
 مندابي حنيفة رح واما مندهما عند الشافعي رح لبس فيما دون خمسة اوسق صدقة
 والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال وايضا ليس مندهم في الخضروات
 صدقة ولا فيما لم يبق منه صدقة واعلم ان مندابي حنيفة رح يجب في الخضروات
 صدقة يودنها المالك الى الفقير لانه ياحذها السلطان هكذا في الاسرار للناضي الامام
 ابي زيد الدبوسي * الا في نحو حطب * كالفصيص والحديث * وفيما بقي بفرب
 اول البية نصف مشربلا مع مؤن الزرع * اي تجب الوطبة وهي مشر الكل او نصفه
 لانه برفع مؤن الزرع كحمار الحصاد ونحوه ثم تعطى الوظيفة وهي عشر الباقي او نصفه *
 وخمس يعلى له ارض مشربة رجله وطعنه واناء سواء وان اسلم او شراها مسلم
 او ذمي * اعلم ان العشر يوخذ من اراضي اطفالنا فيؤخذ ضعف ذلك من
 اراضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام مندابي حنيفة رح وكذا
 مند محمد رح واما مندابي يوصف رح فيؤخذ عشر واحد * واخذ الخراج من ذمي
 اشترى عشرية من مسلم وعشر من مسلم اخذها عنه شفعة او ردت عليه لقسا بالبيع *

أى ان اخذها من فمى شقة او اخترب من الذمى من المسلم العشرة ثم ردت
على المسلم لفساد البيع مادت مشربة كما كانت * وفي دار جعلت بعثنا خراج ان كانت
لذمى او لمسلم سقاها بماء * أى بماء الخراج * وان سقاها بماء العشر مشرو ماء
السماء والبترو العين مشري وماء انها رجعها الا ما جم خراجى * كنهر يزد جرد
ونحوه * وكذا مسجون وجميعون ودجلة والفرات مند ابى يوسف رح وعشوى
مند محمد رح ولا شىء فى مبن قبر ونقط فى ارض مشرو فى مرض خراج فى حرى بها
الصالح للزراعة خراج لافىها * أى ان كان حريم العين صالحا للزراعة يجب
فيه الخراج لافى العين *

باب المصارف

منهم الفقير وهو من له ادنى حىء والمسكين من لاشىء له ومامل الصدقة فيعطى
بقدر مملته والمكاتب فيعان فى فكر قبته ومدبون لا يملك نصابا فاضلا من دينه
وفي سبيل الله تعالى وهو منقطع الغزاة مند ابى يوسف رح ومنقطع الحاج مند محمد رح
وابن السبيل وهو من له مال لامعة وللمزكى صرتها الى كلهم او الى بعضهم * احتراز من
قول الشافعى رح ان صند لا بد ان يصرف الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلثة
لان اقل الجمع ثلثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على العهود ولا
على الاستغراق براد بها الجنس وبطل الجمعية كما فى قوله تعالى لا يصل لك النساء من بعد
فهي لا يراى العهود ولا الاستغراق لانه ان اريد هذا لا بد ان يراد ان جميع الصدقات التى
فى الدنيا لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان يحرم واحد وليس هذا فى وسع
احد على انه ان اريد جميع الصدقات لجميع هؤلاء لا يجب ان يعطى كل صدقة
جميع الاصناف ولان يعطى ثلثة من كل صنف فصار كقوله الصدقة للفقير والمسكين
الى آخره ولا يراى ان الصدقة مقسومة على هؤلاء لانها ان قسمت على الاصناف

فَمَا أَجَابَهُ فَقَالَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَمُّ الصَّدَقَةِ فَتَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَيْهَا
 فَيَلْزَمُ التَّمْلُكُ اخْتِلَافَ مَا إِذَا قَالَ ثَلَاثَ مَالٍ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ
 بِمَالِ الْمَصْرُوفِ لَا الْقَعْمَةَ * لَا إِلَى بِنَاءِ مَبْعَدٍ وَكَفَى مِيتَ وَقَضَاءُ دِينِهِ وَثَمَنٌ مَا يَبْتَغَى *
 لِأَنَّهُ لَا بَدَانَ يَمْلِكُ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ فَلَمَّا قَالَ فِي الْمُخْتَصَرِّ يَصْرَفُ إِلَى الْكُلِّ أَوِ الْبَعْضِ
 تَمْلِكُهَا * وَلَا إِلَى مَنْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ * أَيْ لَا يُعْطَى أَصْلُهُ وَإِنْ مَلَكَ وَفَرَعُهُ
 وَإِنْ مَلَكَ وَلَا يُعْطَى الزَّوْجُ زَوْجَتُهُ وَلَا الزَّوْجَةُ زَوْجُهَا * وَمَمْلُوكُهُ * أَيْ مَمْلُوكُ
 الْمَرْكَبِ * وَهَذَا أَعْتَقَ بَعْضُهُ وَفَنَى وَمَمْلُوكُهُ * أَيْ مَمْلُوكُ الْغَنِيِّ وَالْمُرَادُ فِيمَا لَكَ نَبِ
 أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُوَدَّى إِلَى مَكَاتِبِ الْغَنِيِّ * وَطِفْلُهُ * أَيْ طِفْلُ الرَّجُلِ الْغَنِيِّ * وَبَنِي
 هَاشِمٍ * وَهُمْ آلُ طَلْحٍ وَعَبَّاسٍ وَجَعْفَرٍ وَعَقِيلٍ وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضٍ * وَمَوْلَاهُمْ *
 أَيْ مَعْنَى هَوْلَاهُ * وَلَا إِلَى ذِي مِيٍّ وَجَازِئِهَا إِلَيْهِ * أَيْ جَازِئُهَا يَصْرَفُ إِلَى الذَّمِّ
 هَبْدَةً فِيمَا زَكَاةً * دَفْعَ إِلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مَصْرُوفٌ بِبَابِ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ أَوْ مَكَاتِبُهُ يَعْبُدُهَا
 وَأَنْ يَبَانَ غَنَاهُ أَوْ كُفْرُهُ أَوْ أَنَّهُ ابْنُ أَوْ ابْنَتُهُ أَوْ هَاشِمِيٌّ لَمْ يَدْعُهَا إِلَّا إِلَى يَوْصَفُ رَحِ
 وَجِبْدٌ دَفْعَ مَا يَفْتَنِيهِ مِنَ الْعَوَالِ لِيَوْمٍ وَكَرَهُ دَفْعَ مَائَتِي دُرْهَمٍ إِلَى فَعِيرٍ فَعِيرٌ مَدِينُونَ
 وَنَقَلَهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا إِلَى قَرْيَةٍ أَوْ إِلَى أَحْوَجَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ *

بَابُ صَدَقَةِ الْفَطْرِ

وَهِيَ مِنْ بَرٍّ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ مَوْيِقَةٍ أَوْ زَبِيبٍ نَصْفُ صَاعٍ وَمِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ صَاعٌ مَا
 يَبْعُ فِيهِ ثَمَانِيَةُ ارطالٍ مِنْ مِجٍّ أَوْ مَدَسٍ * الصَّاعُ كَيْلٌ بِمِيعَةٍ ثَمَانِيَةِ ارطالٍ فَتَقْدَرُ
 بِثَمَانِيَةِ ارطالٍ مِنَ الْمِجِّ وَهُوَ الْمَاشُ أَوْ مِنَ الْعَدَسِ وَأَمَّا قَدْرُ بَعْضِهَا لِقَلَّةِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ
 حَبَّاتِهِمَا عَظَمًا وَصَغَرًا أَوْ خُلْخُلًا وَكَثَنَازِ الْخُلْفِ فَعَبْرُهُمَا مِنَ الْحَبِّيبِ فَإِنَّ التَّفَاوُتَ
 فِيهَا كَثِيرٌ غَايَةُ الْكَثَرَةِ وَأَنِّي قَدْ وَزَنْتُ الْمَاشَ وَالْحَنْظَلَةَ الْجَبِيْدَةَ الْمَكِينَةَ وَالشَّعِيرَ وَجَعَلْتُهُمَا

في المكيل فالماش الثقيل من الحنطة والحنطة الجيدة من الشعير فالمكيل الذي يملأ بمائنة
 ارطال من الممح يملأ باقل من ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتنزة فالأحوط
 فيه ان يقدر الصاع بمائنة ارطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالحنطة المكتنزة
 فكلما يجعل فيها ثمانية ارطال من مثل تلك الحنطة يملأ بها وان كان يهلاً باقل
 من تلك الحنطة اذا كانت الحنطة متفحكة لكن ان قدر بالممح يكون اصغر من الاول
 ولا يسمع فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا
 الصاع هو الصاع العراقي واما صاع الحجازي فهو خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب
 عند الشافعي رح من الحنطة نصف صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من
 العراقي وهو منون على ان المئ اربعين احتاروا والاشتراربعة مثاقيل ونصف مثقال
 فالمرمئة وثمانون مثقالاً * ومنوا برأجا خلافاً للحمدرح * فان عندنا لا بد ان يقدر
 بالكيل * واهـ البرقي موصوفهم يقتضي به الاشياء احب وعندنا بي يومئ رح
 اداء الدراهم احب وتجب على الحر مسلم له نصاب الزكاة وان لم ينم * وقد ذكرنا في اول
 كتاب الزكاة ان النماء بالحوول مع الثمنية او الصوم او نية التجارة فمن كان له
 نصاب الزكاة اي نصاب فاضل من حليته الاصلية فان كان من احد الثمنين او الموائم
 او مال التجارة تجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان كان من غير هذه
 الاموال كذا لا يكون السكنى ولا للتجارة وقيمتها تبلغ النصاب تجب بها صدقة
 الفطر مع انه لا تجب بها الزكاة * وبه تحرم الصدقة * اي هذا النصاب نصاب
 حرمان الزكاة ولا يشترط فيه النماء بخلاف نصاب وجوب الزكاة * لنفسه وطفله ونفسه
 وخادمه ملكاً ولو مدكر او امة ولداً وكامراً لا لزوجه وولده الكبير وطفله الغني بل
 من ماله ومكاتبه وصده للتجارة وصده له ابقى الا بعد عوده ولا لعبد او عبيد بين
 اثنين على احدهما * هذا عند ابي حنيفة رح اما عندنا فتجب عليهما * ولو بيع

يختار له من يصبره يطلوع فمهر البطر فنجب لمن اسلم او ولد قبله *
 هذا عندنا اما عند الشافعي رح فتحجب بغروب الشمس ليلة العيد
 فمن اسلم في الليلة او ولد فيها لا تجب عليه عند * لامن مات في ليلة * خلافا للشافعي
 رح فانه تجب عليه لانه ادرك وقت الغروب * او اسلم او ولد بعد * اي بعد
 طلوع الفجر فانه لا تجب عليهما اجما ما اما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع
 واما عند * فلانه لم يدرك وقت الغروب * ولو قدمت جاز لا فصل بين مدة ومدة
 ونذبت تعجيلها ولو اخرت لا تمتط *

كتاب الصوم

وهو ترك الاكل والشرب والوطئ من الصبح الى الغروب مع البتة وصوم رمضان
 فرض على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكَفارة واجب وغيره ما نقل *
 ذكر في الهداية ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته
 انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم
 وقيل في الحواشي ان قوله تعالى وليوفوا نذورهم عام خص منه البعض
 وهو النذر بالمعصية والطهارة ومباهة الماريض وصلوة الجنائز فلا يكون قطعيا
 فيكون واجبا اقول المنذور ان كان من العبادات المقصودة بالصلاة والصوم والحج
 ونحو ذلك فلزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان عند الاجماع
 ظنيا وهو العام المخصوص البعض فينبغي ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لان
 ثبوته بنص قطعي مريد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المنذور واجب يمكن
 انه اراد بالواجب الفرض كما قال في افتتاح كتاب الصوم الصوم ضربان واجب ونفل *
 وبصح صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى الصبح الكبري لا صنفه

في الأصح * أحلهم أن النهار الشرعي من الصبح إلى الغروب فالمراد بالضحوة الكبرى من
منصفته ثم لا بد أن تكون النية موجودة في أكثر النهار فيعتمد أن تكون قبل الضحوة
الكبرى وفي النجاشي مع الصغير بنية قبل نصف النهار أي قبل نصف النهار الشرعي وفي
مختصر القدوري إلى الزوال والاول أصح * وبنية مطلقة أو بنية نقل واداء رمضان بنية
ولجب آخر الا في مرض أو سفر بل مما نوى والتندر المعين من واجب آخر نواه * أي
اداء رمضان يصح من واجب آخر الا في المرض أو السفر فإنه يقع من ذلك
الواجب وإن أندر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع من ذلك
الواجب سواء كان مسافرا أو مقبلا صحبها أو مريضا وصبارة المختصر هذا ويصح اداء
رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نقل وبنية مطلقة وبنية واجب آخر الا
في سفر أو مرض وكذا النقل والنذر المعين إلى الأخير أي حكم النقل والنذر
المعين حكم اداء رمضان الا في الأخير وهو الواجب الآخر * والنقل بينه وبنية
مطلقة قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والتندر المطلق التبيين والتعيين *
المراد بالتبيين أن ينوى من الليل * وأن فم ليلة شك * أي ليلة الثلثين من
شعبان * لا يصام فداها إلا نقلا ولو صامه لواجب آخر كره ويقع منه في الأصح * أي
يقع من الواجب الآخر في الأصح وقيل يقع نظرا لأن غيره منهي عنه فلا يتأدى
به الواجب * أن لم يظهر رمضان بنية والا فعنه * أي من رمضان فان صوم رمضان
يتأدى بنية واجب آخر * والتنعل فيه * أي في يوم الشك * أحب أجماعا ما وافق
صوما يعناده ولا يصوم الخواص * كالمفتي والقاضي * ويفطر غيرهم بعد الزوال
ولا صوم لو نوى أن كان الغد من رمضان فأنما صائم منه والا فلا وكذا لو نوى أن كان
الغد من رمضان فأنما صائم منه والا فعن واجب آخر والا فعن نقل * أي لو نوى
أن كان الغد من رمضان فأنما صائم منه والا فعن نقل * فان ظهر رمضان بنية كان منه *

لوجود مطلق النية * والآن نفل فيهما * اى فيما قال والا نفل واجب آخر وفيما
قاله ولا نفل نفل اما في الصورة الاولى لانه متروك في الواجب الاخر فلا يقع
منه فبقي مطلق النية فيقع من النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية
ابضا * ومن رأى هلال صوم او طرو حده يصوم وان رد قوله وان انظر
قضى * ذكر لفظ القضاء فقط لبيان انه لا كفارة عليه خلافا للشافعى رح * وقيل بلام
د موبى ونظرا شهد للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل ولوقنا وامرأة او ممدودا
في قد فسد ثبا ونظرا لظفر رجلان او رجل وامرأتان ولظا شهد لا الدموى وبلا غيم
شرط جمع عظم فيهما * الصحيح العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويعلم العمل بعدم
تواطؤهم على الكذب * وبعد صوم ثلثين يوما يقول عدلين حل الفطر ويقول
عدلا لا * اى ان شهد واحد عدل بهلال رمضان وفي السماء علة فصا موثلاثين يوما
لا يهل الفطر لان الفطر لا يقبض بقول واحد خلافا لمحمد رح فان الفطر منتهى يثبت
بتبعية الصوم وكم من شىء يثبت خسرنا ولا يثبت قصدا * والاضحى كالفطر * اى
في الاحكام المذكورة *

باب موجب الافساد

يفتح الجيم اى ما يوجب افسادا كلقضاء والكفارة * من جامع او جومع في احد
السبيلين او اكل او شرب غداء او دواء ممددا او احتجم فظن انه طره فاكل ممددا قضى
وكفر كالظاهر * اى كفارته مثل كفارة الظهار * وهو * اى التكبير * باسناد صوم رمضان
لا قبر * اى بافساد اداء صوم رمضان ممددا * وان انظر خطاء * وهو ان يكون ذاكرا
للصوم فانظر من غير قصد كذا اذا مضى فدخل الماء في حلقه * او مكرها او احتجم
او امتنع * اى صب الدواء في الانف فوصل الى نصبة الانف * او قطر في اذنه او ادوى
بجائفة او اغمه فوصل الى جوفه او دماخه * الجائفة الجراحة التى باغت الجوف

والآفة الشجة التي بلغت ام الدماغ * او ابتلع حصاة واستقاء ملاء فيه ونسجرا واطر
 بطنه ليلا وهو يوم او اكل ناسيا ووطن انه فطره فاكل ممدا وجومعت نائمة او لم ينو
 في رمضان كله لا صوما ولا فطرا او اصبح غير ناو للصوم فاكل قضى فقط ولو اكل او
 شرب او جامع ناسيا * اى غير ذاكر للصوم * او نام فاحتلم او نظر فانزل او اد من
 او اكتحل او اغتاب او غلبه القى * او تقيأ قليلا او اصبح جنبا او صب في احليله دهن او
 في اذنه ماء او دخل فبار او دخان او ذباب في حلقه لم يعطرو المطر والنلج يفسدان في
 الاصح ولو وطئ مينة او بهيمة او في غير فرج * وهو التعميد * او قبل او لمس ان انزل
 قضى والا فلا اكل لحما بين اسنانه مثل حمضة قضى فقط وفي اقل منها لا الا
 اذا اخرجته واخذ به بدهن ثم اكل * التقييد بالاختذ باليد وقع اتفاقا * ولو بدأ بالكل
 مسممة بعد الادامضغ * فانه ينلأش في فمه بالمضغ * وفي كثير اذا عاد او اميد
 يفسد لا القليل في الحالين وعند محمد رح يفسد بمادة القليل لا عودا كثيرا * اذا عاد
 القى * فالمعتبر عند ابي يوسف رح الكثير اى ملاء القم وعند محمد رح يعتبر الصنع
 اى الامادة ففي امادة الكثير يكفد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي امادة القليل
 لا يفسد عند ابي يوسف رح خلا ما لمحمد رح وفي مود الكثير يفسد عند ابي يوسف
 رح لا عند محمد رح * وكرة له الذوق ومضغ شيء الاطعام الصبي
 ضرورة والقبلة ان لم يامن لا الكحل ود من الشارب والسواك ولو مشيا *
 احتراز من قول الشافعى رح ان عنده يكره مشيا لانه يزيل الخلوفا * وشيخ فان صح
 من الصوم يفطرو يطعم لكل يوم مسكينا كالفطرة ويقضى ان قد رو حامل او مريض
 خافت على نفسها او ولدها او مريض خاف زيادة مرضه والمعا ففطر او قضا
 بلائدية * قيل حل الافطار مختص بمرضعة آجرت نفقها للارضاع ولا يحل للوالدة
 ان لا يجيب عليها الارضاع اقول لو كان حل الانطار وبناء على وجوب الارضاع فعقد

الاجارة لو كان نفل رمضان يحل لها الافطار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل
 توجهر تقسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الافطار ان لا يجب عليها الاجارة الا اذا
 دعت الضرورة اليها اما الوالدة فلا يحل لها الافطار الا اذا تعينت فحيث يجب
 عليها الارضاع فيحل لها الافطار * وصوم مسافر لا يضرة احب ولا قضاء ان مات
 في سفر او مرضه * اى لا تجب الفدية * وان صح اوقام ثم مات فدى عنه واية *
 يقدر ما نائب عنه ان ماش بعده بقدره والا بمقدرهما * اى بقدر الصحة ولا قامة فانه
 اذا ماتت عشرة ايام فقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات اوصح بعد رمضان خمسة ايام
 ثم مات فعليه فدية خمسة ايام * وشرط لها الاتصاء وبصح من الثالث وفدية كل صلوة
 كصوم يوم وهو الصحيح * وعند البعض فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم * ويقضى
 رمضان وصلواته فان جاء آخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية * وعند الشافعي رح
 تجب الفدية * ولا يصوم ولا يصلى عنه وليه ويلزم صوم نفل شرع فيه اداء
 وقضاء * اى تجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء * الا في الايام المنهية * وهي
 خمسة ايام عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلاثة بعده * ولا يعطربلا مذرق رواية *
 اى ان اشرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا مذكر في رواية لانه ابطال العمل
 وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه * وباح بعد رضا فدية * هذا الحكم يشمل
 المصنف والضيف * ويمسك بقية يومه صلى بلغ وكافر اسلم وحائض طهرت ومسافر
 قدم ولا يقضى الا ولان يومهما وان الكلا فيه بعدا لنية * اى ان احدث هذه الامور
 في نهار رمضان يجب الامساك بقية اليوم لحرمة رمضان لكن لا قضاء على الصبي
 الذى بلغ والكافر الذى اسلم لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب
 القضاء وان كان اللوغ والاملام قبل نصف النهار فنوبا الصوم ثم الكلا * نوى المسافر
 العطر ثم قدم موى الصوم في وقتها صح وفي رمضان يجب الامام عليه * الضمير

في وقتها يرجع الى النية وفي صم يرجع الى الصوم * كما يجب الاتمام على من صام في يوم منه لكن لو اطر لا كفارة فيهما * اي في قدوم المعافرو ومغفر الحقيم * وقصص اياما اغشى عليه فيها الايو ما حدث فيه او في ليلته * لانه اذا اغشى عليه اياما لم يوجد منه النية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فظاهر انه قد نوى الصوم فيه اقول هذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما ان اعلم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدم الصحة * ولو جن كلمة لم يقض وان افاق بعصية قصي ما مضى سواء بلغ مجنونا او ما قلنا ثم جن في ظاهر الرواية * المجنون اذا استغرق شهر رمضان سقط الصوم وان لم يستغرق لابل يجب عليه القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا او بلغ ما قلنا ثم جن ومنه محمد ربح اذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقا فان المجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم وهذا المجنون يكون ما نعا فيكفي للمنع المجنون الضعيف وهو غير المستغرق اما اذا جن البالغ فانه رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق * بذربصوم يوم في العيد او ايام التشريق او بصوم المنقصة واطر هذه الايام وقضاها ولا هذه ان صامها *
فرقوا بين المذرو والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر ان لا معصية في المذر * ثم ان لم ينوشيا او نوى المذر لا خبرا ونوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان بذرا عطا ونوى اليمين ونوى ان لا يكون بذرا كان يمينا وعليه كفارة يمين ان اطر وان نواها او نوى اليمين * اي من غير ان ينفي النذر * كان بذرا او يمينا * حتى اذا فطر يجب عليه المصاء للنذر والكفارة لليمين * ومعد ابي يوسف ربح نذري الاول ويمين في الثاني * المراد بالاول ما اذا نواها وبالثاني ما اذا نوى اليمين واعلم ان الاتمام مئة اما اذا لم ينوشيا او نوى كليهما او نوى النذر بلا نفي اليمين او مع نفيه ونوى اليمين بلا نفي النذر او مع نفيه ففي الهداية

جعل اليمين معنيين مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب التباح بعدل
على تجزئته صدّه وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الخ لقوله
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان اليمين معنى مجازيا يكره جليته انه يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز فلقدفع هذا قيل في كتب اصولنا ليس اليمين معنى مجازيا بل هذا
الكلام نذر بصيغته يمين بموجبه والمراد بالموجب اللازم كما ان شراء القريب شراء بصيغته
اعتاق بموجبه فيحطربا الى ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بالانية كشراء القريب
بل هي معنى مجازي فالجواب من الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما
في الارادة لا يجوز وهنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادته بل بصيغته فان
صيغته انشاء للنذر فثبت النذر سواء اراده اولم يرد ما لم يتوانه ليس بنذر راما اذا
نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه
لقضاء القاضي والمعنى المجازي يثبت بارادته فلا جمع بينهما في الارادة * ونفريق
صوم الحق في شوال ابعد من الكراهة والنسبة بالنصارى *

باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنيت له وقلة يوم يقضي من قطعه
فيه * اي اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء خلافا
للمحدر رح فان اقله ساعة عندة وقد حصلت * ولا يخرج منه الا لاجابة الانسان
اول جمعة وقت الزوال ومن بعد منزلة عنه فوقنا يدركها ويصلي السنن على الخلاف *
وهو ان يصلي قبلها اربعا وفي رواية ستا ركعتين تحية واربعاً سنة وبعدها اربعا
مند ابى حنيفة رح ومتاعدها * ولا يفسد بمكثه اكثر منه * فلو خرج ساعة بلا
حذر فسد * وباكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه بلا اجزاء مبيع لا غيره * اي

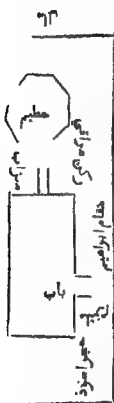
لا يقبل غير المعتكف هذه الافعال في المسجد * ولا يصمت ولا ينكح الا بحجر ويهطله
الوطوء ولولملا وناسيا ووطؤه في غير فرج او قبلة او لس ان انزل والا ملا وان حرم
والمرأة تعتكف في بيتها لونه را عنكاف ايام لزم بليا لياها ولائ بلا شرطه وفي
يومين بليانها وصح نية النهر خاصة *

كتاب الحج

اعلم ان الحج فريضة يكفر جاحده لكن اطلق عليه لفظ الوجوب واران الفريضة
حيث قال * يجب على كل حر مسلم مكلف صحيح بصيرته زاد وراحلة فضلا عما
لا بد منه وعن نفقة مياله الى حين موته مع امن الطريق والزواج او المحرم للمرأة
ان كان بيننا وبين مكة مسيرة سفر في العبر مرة على الفور * هذا منه ابي يوسف
روح اما عند مسدد روح فعلى التراخي فزعم بعض ائمتنا آخرين ان هذا الخلاف
بينهما مبني على ان الامر المطلق عند ابي يوسف روح للفور وعند مسدد روح لا وهذا
خير صحيح لان الامر المطلق لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسئلة الحج مسئلة
مبتدأة فقال ابو يوسف روح وجوبه بالفور احترازا عن الفتوى حتى اذا اتى به
بعد العام الاول كان اداء عنده وصدد مسدد روح وجوبه على التراخي بشرط ان
لا يفوت حتى لو لم يود في العام الاول وادى في الثاني او الثالث يكون اداء
انفاقا ولو لم يود ومات يكون انما انفاقا فتمرة الخلاف انه ان اداء بعد العام الاول
يا ثم بالتأخير عند ابي يوسف روح خلافا لجمد روح * فلو احرم صبي قبل ان يبلغ او صد
نعتق فمضى لم يود فريضة فلو وجد نال صبي احرامه للفرض ثم وقف جازعنه
بخلاف العبد لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واحرام العبد لازم
فلا يمكنه الخروج منه بشروع في غيره * وفريضة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف

الزمان واليوم والليل ^{في وقت} جمع * وهو المزدلفة * والجمي بين الصفا والمروة ورمي
 الجمال وطواف الصدر للآفاقي والخلق وغير هاتين وأداب وأشهره شوال وذو القعدة
 وعشر ذي الحجة وكراهة قبلها والعمرة سنة وهي طواف ومعى ولا وقت
 لها وجازت في كل السنة وكراهة في يوم صرفة وأربعة بعدها وميقات المدنى
 ذو الحليفة والعراقي ذات مرق والشامي جحفة والنجدى قرن واليمنى يللم وحرم
 تأخير الأحرام منها لمن قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة
 غير محرم فميقاته الحل * أى من هو داخل المواقف لكنه خارج مكة فميقاته
 الحل أى خارج الحرم * ولمن سكن بمكة للحج الحرم وللعمرة الحل * لأن الحج في
 مرفات وهي في الحل فأحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فأحرامه من الحل ليتحقق
 نوع سفر * ومن شاء أحرامه توطأ وقضاه أحب ولبس أزار أو رداء طاهرين ونظيف
 وصلّى شفعاً وقال المرفد بالصبح (اللهم انى أريد الحج فيمرة لى وتقبله منى) ثم
 لبس يتقوى بها الحج وهي (التيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك لبيك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لك لا شريك لك) ولا ينقص منها وان زاد جاز وإذا لبس
 ثاوباً فقد أحرمت في الثوب والفسوق والجدال * الرمث الجماع أو الكلام
 الفاحش أو ذكر الجماع بحضرة النساء فقد روى ابن عباس رض لما أنشد قوله *
 وهن يمشين بنا جميعاً * أن يصدق الطير نكاحاً * قيل له أتوفت وأنت محرم
 فقال إنما الرمث ما خوطب به النساء والضمير فى هن يرجع الى الإبل والهميس
 صوت نعل أخفانها واللميس اسم جارية والمعنى نفعل بها ما نريد أن يصدق
 العال والقصوق هى المعاصى والجدال أن يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين فى
 تقديم وقت الحج وتأخيرها * وقيل صيداً لبر لا البصر والاشارة اليه والدلالة عليه
 والتطيب وقلم الأظفار ومنز الوجه والراس وغسل راسه ولحيته بالخطمى وقصها

وخلق راسه وغرته نقول ليس قميص وصر أول وقباء ومامة وقلنسوة وخفين وتوب
صنع بمائه طيب الأبعد زوال طيبة لا الاستحمام والا متظلال بيت ومحمل*
المحمل ينفتح الخيم الأول وكسر الثاني وعلى العكس اليهودج الكبير* وشدهميان
في ومطه* يعنى الهميان مع انه محيط لاباس بشده على حقوه* واكثر التلبية منى
صلى او علا شرفا او ربطا او يا اولتي ركنا او اسحر واذا دخل مكة بدأ بالمسجد
وحين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر الاسود وكبر وهلل ويرفع يده
كالصلوة واستلمه* اى تناولته باليد او بالقبلة او مسحه بالكف من العلمة بمنع العين
وكسر الام وهى الحجر* ان قدر غير مؤذ* اى من غير ان يؤذى مسلما وبزاحمه*
والا يمس شيئا في يده ثم قبله وان محو منهما استقبله وكبر وهلل وحمد الله تعالى
وصلى على النبي م م وطاف طواف القيدوم ومن للافاقى اخذ من يمينه
فيبدأ مما يلي الباب* الضمير في يمينه يرجع الى الطائف فالطائف المستقبل للحجر
يكون يمينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وهو الملتزم
اى ما بين الحجر الى الباب* جا علا رداءه تحت ابطة اليمنى ملقيا طرفه على كتفه
الى يمين* وفى المختصر قلت مضطجعا وهى الاضطجاع هذا وراء الحطيم مبعة
اشواط* الحطيم مشتق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه الميزاب مسمى بهذا لانه
حطم من البيت اى كسر وروى من عائشة رض انها نذرت ان فتح الله مكة على
رسول الله م م ان تصلى فى البيت ركعتين فلما فتحت اخذ رسول الله م م بيدها
وادخلها الحطيم وقال م م صلى ههنا فان الحطيم من البيت الان قومك فصرت
بهم النعقة فاحرجوه من البيت فلولا احدنا ان عهد قومك بالجاهلية لتقضت بناء
الكعبة وظهرت قوامد الخليل واه خلت الحطيم فى البيت والصمت العتبة على
الارض وجعلت له بايين بابا شرقيا وبابا غربيا ولتن مشيت الى قابل لا فعلن ذلكم



فلم يمش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان زمن عبد الله بن الزبير
 وكايد متبع الحديث منها ففعل ذلك واطهر قواعد الخليل وبني البيت على قواعد
 الخليل بمحضر من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون
 بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واماده على ما كان في الجاهلية
 فلما كان الحطيم من البيت يطاف وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن
 ان استقبل المصلى الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية التوجه ثبت بنص
 الكتاب فلا ينادى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان
 يكون وراء الحطيم * ورمل في الثلاثة الاول نقط من الحجر الى الحجر * وهوان
 يمشى مريعا ويهز في مشية الكتفين كالمبارزين الصفيين وذلك مع الاضطباع
 وكان مبيته اظهار الجادة للمشركين حيث قالوا اضناهم حتى يشرب ثم بقي الحكم
 بعد ذلك الى السبب في زمان النبي عليه السلام وبعد * وكلما مر بالحجر فعمل ما ذكر
 ويتمتم الركوع اليما نى وهو جنس وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاء يجيبه
 بعد كل اسبوع عند المقام اوفيه من المحجدين ما دوا متلم الحجر وخرج تصعد
 الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا
 بما شاء ثم مشى نحو المروة ما عاين الملبين الاخضرين وصعد فيها وفعل ما فعله
 على الصفا ففعل هكذا سبعة ايدى بالصفا ويختم بالمروة * اى السعى من الصفا الى
 المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعى من الصفا وختمه
 وهو السابغ على المروة وفي رواية الطحاوي السعى من الصفا الى المروة ثم منها الى
 الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا هي الرواية الثانية ويقع الختم على الصفا
 والصحيح هو الاول * ثم سكن بمكة محرما وطاف بالبيت فلما شاء وخطب الامام
 ما سمع ذي الحجة وعلم فيها المناسك * وهي الخروج الى منا والصلوة

والوقوف بعرفة ^{والاغاضة} * ثم التمتع بمعرفة ثم العادي مشربنا ويقبل
 بين كل خطبتين يوم ثم خرج هذه التروية * وهي اليوم الثاني من ذي الحجة
 مسمى بذلك لانهم يروون الاصل في هذا اليوم * الى منا ومكت بها التي يجوز يوم
 معرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقوف الا بطن مرفة وان ازال الشمس منه خطبتين
 الامام خطبتين كالجمعة وسلم فيها المناك * وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ومي
 الجمار والنحر والحق وطواف الزبارة * وصلى بهم الظهر والعصر * اي في وقت
 الظهر * باذان واقامتين وشرط الامام والاحرام فيهما فلا يجوز العصر للمنفرد في
 اخذهما والسن صلى الظهر بجماعة ثم احرم الا في وقته * هذا امتثناء من قوله فلا يجوز
 العز واما خص العصر بهذا الحكم لان الظهر جائز لو قومه في وقته اما العصر
 فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه مسرعا في كل
 واحد من الصلوتين * ثم ذهب الى الموقف بغمل من ووقف الامام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة مستقبلا ودعا بجهد وعلم المناك ووقف الناس خلفه بقربه
 مستقبليين ما معين مقوله واذا ضربت اتى مزدلفة وكلها موقف الا وادي
 * وسر ونزل عند جبل فزح وصلى العناتين باذان واقامة * فهنا جمع المغرب
 والعشاء في وقت العشاء * واما ما قربا من اذا في الطريق او عرفات ما لم يطلع
 العجر لا بعده * فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ابي حنيفة
 ومحمد رح فيجب الاعادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا راف فضيلة
 الجمع وان الى طلوع الفجر فان افاضات امكن الجمع مع القضاء لانه ان وجب القضاء
 فاما ان وجب قضاء فضيلة الجمع وان لا يمكن ان لا مثله واما ان وجب قضاء نفس
 الصلوة فقد ان افاض في الوقت فكيف يجب قضاءها * وصلى الفجر بغلس ثم وقف ودعا
 وهو واجب لاركن واذا اسفرا تى متاورى جمره العقبة من بطن الوادي صبا

فمن لم يجد ماءً فليطعم ثلثية يا ولها ثم يديه ان شاء ثم تقصير وحلقه اهل وحل له كل
شيء ثم طاف للزيارة يوماً من ايام النحر سبعة بالارمل وسعي ان كان رمل
وسعى قبل والا فمعهما اول وقت بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل * اى فى يوم
النحر * وحل له النساء فان اخضره عنها كره * اى من ايام النحر * ووجب دم ثم اتى
بنا وبعد زوال ثانى النحر رمى الجمار الثلاث بيداً بيا بلى المسجد * اى مسجد
المنى * ثم يمشى بالعبقة سبعاً سبعاً وكبر بكل حصاة ووقف بعد رمى بعده رمى
فقط * اى يقف بعد الرمي الاول وبعد الثانى لا بعد الثالث ولا بعد رمى يوم النحر *
ود ما تم فدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه * اى
فى اليوم الرابع * على الزوال جازولة الفجر قبل طلوع فجر اليوم الرابع * النحر فخرج
للحاج من منا * لا بعد * فانه ان توقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمى الجمار *
وجازى الرمي راكباً وفى الاوليين مشياً لا بالعبقة * الاوليان ما بلى محبداً الخفيف ثم
ما عليه * ولو قدم ثلثاً الى الجمار النحر حتى كره وانما انفر الى مكة نزل بالحصب ثم طاف
للصدر سبعة اشواط بالارمل وسعى وهو واجب الا على اهل مكة ثم عرج من زمزم وقبل العبدة
ووضع صدره ووجهه على المنزوم * وهو ما بين الحجر والباب * ونشبت بالاسار سائمة
ونابضها وبكى ويرجع فمقرئ حتى يخرج من المسجد يحيط طواف القدم فمن
وقف بعرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه * ان لا يجب عليه شيء بترك العنة * ومن
وقف بعرفة سائمة من زوال يومها الى طلوع فجر يوم النحر واجتاز نائماً أو نسي عليه
واهل عنه رقيقه او جهل انها رقيقة صح ومن لم يقف فيها فاته حجة نطاف وسعى وحلل
وقضى من قابل * هذا لمن احرم ولم يدرك الحج * والمرأة كالرجل لكنها لا تكشف
راسها بل وجهها ولو امدت شيئاً عليه وجا منه منه صح ولا تلبى جهرًا ولا تسعى
بين الميادين ولا تحلق بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب العجر فى الرحام وحيطها

لا يمنع نمك الاطواف * فانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله * وهو بعد ركنيه بمسح طواف الصدر * اى الحوض بعد الوقوف جعفر وطواف الزبارة يستطاع طواف الوداع واسلم ان الاحرام قد يكون بكوف الهدى فاراد ان يبيته فقال * من قلد بدنه ثعلبا ونذر اوجزاء صيدا وسوءه * كالدماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية * يريد الحج او بعث بها لمتممة * اى بعث بالبدنة للتمتع * وتوجه معها بنية الاحرام وقد احرم * المراد بالتقليد ان يربط قلادة على عنق البدنة فيصيرنه محرما كما بالنبيلة * وتواشعها * اى شق منامها ليعلم انها هدى * اوجللها * اى التى الجبل على ظهرها * او قلادة لا وكذا الوبعث بدنة وتوجه حتى يلحقها * اى ان لم يتوجه مع البدنة ولم يمسها بل بعثها لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحنها يصير محرما * والبدن من الابل والبقر * هذا عندنا واما عند الشافعي زح فالبدنة من الابل فقط

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا * اى افضل من التمتع والافراد * وهوان يهل بحج وعمرة من المقات معا * الاللال رفع الصوت بالنبيلة * ويقول بعد الصلوة * اى بعد الشفع الذى يصلى مر بد الاحرام * اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما منى * وطاف للعمرة سبعة يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما سرفان اتى بطوامين وسعين لهما كره * اى يطوف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم للحج ثم يسعى لهما وانما كره لانه اخر السعى للعمرة وقدم طواف القدوم * وذبح للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد حجه ابن شاء * اى بعد ايام التشريق * فان فانت الثلاثة تعين الدم فان وقف قبل العمرة بطلت * اى العمرة * وقضيت ووجب دم الرفش وصغت

دم القرابين التي ترفع الفضل من الأفراد وهو أن يحرم بعمره من الميقات في أشهر الحج
 ويحلق ويحصى ويحلق أو يقصر ويقطع التلبية في أول طوافه * أي في أول طوافه
 للعمرة * ثم أحرم بالحج يوم التروية وقبله أفضل وحج كالمفرد * لأنه يرمل في طواف
 الزيارة ويعصى بعده * لأنه أول طوافه للحج بخلاف المفرد لأنه قد سعى مرة ولو كان
 هذا الممنوع بعد ما أحرم للحج طاف ومعى قبل أن يروح إلى منالم يرمل في طواف
 الزيارة ولا يعصى به * لأنه قد أتى بذلك مرة * وذبح ولم تنب الأضحية منه وإن
 عجز صام كالقرآن وجاز الصوم الثلاثة بعد إتمامها لا قبله وتأخيرها أحب * أعلم أن
 أشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق الحب وهو الإحرام وكذا في القرآن لكن
 التأخير أفضل وهو أن يصوم ثلاثة متتابعة آخرها عرفة * وإن شاء الصوم وهو أفضل
 لصوم وماق هديه وهو أول من قوته وقلة البدنة وهو أول من التجليل * أي التجليل
 جائز لكن التقليد أولى منه ولا يدل على أنه يصير بالتجليل محرماً فإنه قد مر قبيل هذا
 الباب أنه لا يصير بالتجليل محرراً مذهب الأئمة من التلبية أو فعل يقوم مقامها أو والتقليد
 * وكرة الأشعار وهو شق سنامها من الأبر وهو الأشبه * أي الأضحية بالصواب فإن النبي عليه
 السلام قدما من في جانب اليمار قصداً وفي جانب الأيمن اتفاقاً وأبو حنيفة رجع إنما كره هذا
 الصنيع لأنه مثله وإنما فعله النبي عليه السلام لأن المشركين كانوا لا يمتنعون من تعرضه إلا
 بهذا وقبل إنما كره أشعار أهل زمانه لما اغتصب فيه حتى يخاف منه السراية وقبل
 إنما كره إيناره على التقليد * وأتمرو ولا يتحلل منها * أي من العمرة وهذا عند موق
 الهدى أما أن لم يبق الهدى يتحلل من إحرام العمرة كما مر * ثم أحرم للحج
 كما مر * أي يوم التروية وقبله أفضل * وحلق يوم النحر وحل من إحراميه
 والمكي يفرد فقط * أي لا قرآن له ولا تمتع * ومن أتمر بلا موق ثم عاد إلى بلد
 فقد أتم مع السوق تمتع * أعلم أن التمتع هو الترفق بدار التمتع بالصحيحين

في مفرو واحد من يهران يلم باهله الماما صحيبا بينهما قال قدي اتمرو بلا سوق الهدى
 لما عاد الى بلد صح المامة فبطل تمتعه بقوله فقد الم ذكر الملزوم واذا الم لازم وهو
 بطلان التمتع اما اذا صاق الهدى لا يكون المامة صحيبا لانه لا يجوز له الخلط
 فيكون هو واجبا فلا يكون المامة صحيبا فان عاد واحرم بالجم كان منبتعا *
 فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج وانتهى فيها وحج فقد صبح ولو طاف اربعة
 هنا لا اي لو طاف اربعة قبل اشهر الحج لا يكون منبتعا كوفي حل من عمرته
 فيها * اي في اشهر الحج * وسكن مكة او بصرة وحج فهو منتمتع * لان السفر الاول
 لم ينته برجوعه الى البصرة فصا كانه لم يخرج من المقات * ولو افسد ها ورجع
 من البصرة وقصا ها وحج لا * لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البصرة
 فصا وكانه لم يخرج من مكة ولا تمتع للماكن بمكة * الا اذا الم باهله ثم اتى بهما *
 لانه لما الم باهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا انشاء سفرا لانهما السفر الاول
 بالامام فاجتمع نسكان في مفرو واحد فيكون منمتعا واي استدامة بلادم * اي من اتمرو
 في اشهر الحج وحج من مامة فايها افسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من مهدة
 الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لانه لم يترق باداء النسكين الصحيبين في مفرو واحد

باب الجنائيات

ان طيب محرم مضوا او خصب راسه بحناء او ادهن * اي اتمعمل الدهن
 في مضمونم الادهان ان كان بزيت خالص او يحل خالص بحسب الدم عند ابي حنيفة ربح
 ومندهما تجب الصدقة ومندها لشافعي ربح ان اتمعمله في الشعر بحسب الدم وان
 اتمعمله في غيره فلا شيء عليه واما الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه فيجب الدم انفاقا
 للطيب * او لبس مخيطا او متورا منه يوما او حلق ريع راسه او محاجمه او احدى ابطيه

ما أفداه وعندكم بالكسح يغار قال إذا أخرجا من بينهما وعندز فرج إذا أحرما وعند الشافعي
 رجع إذا بلغا إلى المكان الذي واقعها فيه * وبعد وقوفه لم يقصدوا تحجب بدنقو بعد أطلق شاة وفي
 عمرته قبل طوافه أربع اشواط مقصدانها قضى وقضى وقضى * وبعدها ربعة ذبح ولم تقصد *
 أى وطؤ في عمرته قبل أن يطوف بأربعة اشواط مقصد للعمرة فيجب المضي فيها والذبح
 والطعام وبعدها ربعة اشواط يحجب به الذبح ولا تقصد به العمرة * فإن قتل محرماً صيدا أو ذئبا عليه
 قتله بداء أو مودا * أى سواء كان أول مرة أو لا * فهو أو مودا فعليه جزاء ولو صعبا * أى
 ولو كان الصيد صعبا * أو مصابا أو حيا مامسرا ولا أو هو مضطرا إلى أكله وجزاءه ما قومه
 عدلان في مقتله أو أقرب مكان منه * أى إن لم تكن له قيمة في مقتله يقوم في
 أقرب مكان من مقتله تكون له فيه قيمة * لكن في السبع لا يريد على شاة ثم له أن
 يشترى به هديا ويذبحه بمكة أو طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من
 برا أو صاعين تمر أو من شعر لا أقل منه أو صاع من طعام كل مسكين يوما وإن فضل
 من طعام مسكين تصدق به أو صاع يوما * هذا عند أى حنيفة وأبى يوسف رجع
 وأما عند محمد والشافعي رجع فإن كان للصيد مثل صورة يجب ذلك ففى
 الطبى والضيع شاة وفى الأرنب مناق وفى اليربوع جفرة وفى النعام بدنة وفى الصوا
 الوحش بقرة وفى الحمام شاة والمتمسك فى هذا الباب قوله تعالى ومن قتلته منكم
 متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكفة
 أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيا ما أتم محمد والشافعي رجع يحملان المثل على
 المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم ونحن نقول المثل صورة في الضمانات لم يعهم
 في الشرع إلا أن يراد به المثل صورة ومعنى في المثليات أو معنى وهو القيمة في غير
 المثليات أما البقرة فلم تعهد مثل الحمام الوحش وكذا البدنة للنعام وكذا البواقي
 فعولته من النعم أى كائن من النعم فالمعنى أن الواجب جزاء مماثل لما قتله وهو القيمة

كما أن من ينفعهم بلان يشترى بتلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم بعد واهدل يويد هذا
 للمعنى همان التقويم يحتاج الى راي العدول ولولا التقويم ولا كيف يثبت الاختيار بين
 النعم والكفارة والصيام وايضا لو لم يكن له نظير من النعم فعند محمد والشافعي رح
 يجب ما يجب عند ابي حنيفة رح ولا فيحصل المثل على القيمة ولا دالة للآية على هذا
 المعنى * ويجب اجره وثق شعرة وقطع مضوة ما بقص وبتنف ريشه وقطع
 قوائمه وكمر بيضه وكسره وخروج فرخ ميت وذبح الحلال صيد الحرم وحلبه
 وقطع حشيشه وشجرة غير مملوكه ولا منبت قيمته الا ما جف * اي يجب بتنف
 ريشه الى آخره قيمة ففي تنف الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لا خراج
 من حيز الا متناع وفي كسر البيض تجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرخ
 ميت تجب قيمة الفرخ حيا وفي الحلب قيمة اللبن وقوله ولا منبت اي ليس
 مما ينبت الناس ولم ينبت احد بل ينبت نفعه فتح ان لم يكن مملوكا فعليه قيمته
 الا ما جف وان كان مملوكا وقد قطعه غير المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة
 اخرى للمالك سواء جف اولا وانما قلنا انه ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد حتى
 لو كان مما ينبت الناس مادة فلا شيء عليه سواء انبت انسان او لالا ان كونه مما ينبت الناس
 اقيم مقام الانبات فيسوي الان مرأته في كل شجرة متعذرة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات
 صلب للمالك فلا يتعلق به حرمة الحرم وان كان مما لا ينبت الناس عادة فان انبت
 انسان فلا شيء عليه لما ذكرناه وان لم ينبت انسان ففيه القيمة فعلم من هذا ان
 الاتسام اربعة ولا قيمة الا في قيم واحد وعلم ايضا ان التقيد بعدم الانبات ذكرا لمادة
 ففي الحكم مما عداه كما ذكرنا لكن التقيد بعدم المملوكية لم يذكر لافادة هذا المعنى
 ان في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فذلك القيمة واجبة مع انه تجب قيمة
 اخرى بل ليفيد ان هذا الضمان واجب لا غير بسبب تعلق حرمة الحرم * ولا صوم

في الأربعة * أي لا صوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه ونطح حشيشه وشجره *
ولا يرعى الصبيش ولا يقطع إلا الأذن خرو بقتل قملة أو جرادة صدقة وإن قلت ولا شيء
بقتل غراب وجداء ومغرب وحية وفارة وكلب مغرور وبغوض وبرفوث وفرادة
وصالحفات وصبع صائل وله ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط الأهلي واكل
ما صاد حلال وذبحه بلاد لالة محرم وامر به ومن دخل الحرم بصود أرسله ورد
بيعه ان بقي * أي رد البيع الذي اتى به بعد دخوله في الحرم ان بقي الصيد
في يد المشتري * والاجر من كبيع الحرم صيد * أي رد بيعة ان بقي الصيد في
يد المشتري والاجر من سواء باعه من محرم او حلال * لا صيد في بيته او في قصص معه
ان احرم * أي ان احرم وفي بيته او قصصه صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي
مالكية الصيد ومخاطفة بخلاف من دخل الحرم بصيد فان الصبيح صار صيد الحرم فيجب
ترك النحر له * ومن ارسل صيد في يد محرم آخر ان اخذ حلالا ضمن والافلان قتل
محرم صيد مثله فكل يجهز ويرجع أخذه على قائله وما به دم على المفرد فعلى الغارن به دمان *
دم لا يجنوه دم لعمرة * الاجواز الوقت غير محرم * المراد بالوقت الميثقات لان الولي يجب
عليه عند الميثقات احرام واحد * ويثنى جزاء صيد قتله محرم وان قصد لوقتل صيد الحرم
حلالا * فان ذك جزاء القتل والفعل متعد وجزاء صيد الحرم جزاء المحل
والمحل واحد * باع المحرم صيدا او شرا به بطل ولو ذبحه حرم ولو اكل منه دم فبيعه
ما اكل لا محرم لم يذبحه * أي لو اكل محرم آخر لم يغرم * ولدت طيبة اخرجت من
الحرم وما نافرهما * أي الطيبة والولد * وان ادنى جزاء هانم ولدت لم يجهز * أي
لم يضمن للولد * اما في يريد الحج او العمرة وجاوز وقته * أي ميثاقه * ثم احرم
لزمه دم * انما قال يريد الحج او العمرة حتى لو لم يرد شيئا منهما لا يجب عليه
شيء لمجاوزة الميثقات وقوله ثم احرم لا احتياج الى هذا القيد فانه لو لم يحرم يحبس

عليه السلام يقطر من الكلام ان يقول جاوز وقته لزومه دم ويمكن ان يجاب عنه بانه
انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان هذا الدم لا يسقط بهذا الاحرام بخلاف ما اذا ما د
الى الميقات فاحرم نانه يسقط الدم حينئذ لانه تداركه حق الميقات ثم قوله فان ما د
فاحرم معناه انه لو لم يحرم من الميقات فعاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم اتفاقا
او محرما لم يشرع في نسك ولبى سقط دمه والا فلا * اى ان احرم بعد المجاوزة
ثم ما د الى الميقات قبل ان يشرع في نسك ملبيا سقط الدم عندنا خلافا لرفورج فانه
لا يسقط الدم عنده وانما قال لم يشرع في نسك حتى لو احرم وشرع في نسك ثم
عاد الى الميقات ملبيا لا يسقط الدم اجما وانما قال ولبى احترازا عن قولهما
فان العود الى الميقات محرما كاف لسقوط الدم عندهما وانما هذا بى حنيقة وح
غلابد من ان يعود محرما ملبيا * كمكى يريد الحج ومنتجع مرفع من ممرته وخرجا
من الحرم واحرما * تبعية بالمسئلة المقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي
من الحرم والمنع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيًا واحرامه من
الحرم فيجب عليهما دم لمجاوزه الميقات بلا احرام * فان دخل كوفي في البستان
لحاجته فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان كالبستاني * بستان بنى عامر
موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب عليه الاحرام
لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق باهله وبجوز لاهله دخول مكة غير
محرم لكن ان اراد الحج فوقته البستان اى جميع الحل الذي بين البستان
والحرم كالبستاني * ولا شيء عليهما * اى على البستاني وعلى من دخله * ان احراما
من الحل ووقعا بعمرة * لانهما احراما من ميقاتهما * ومن دخل مكة بلا احرام
لزمه حج او عمرة وصح منه لو حج عما عليه في عامه ذلك لا بعده ومن جاوز
وقته فاحرم بعمرة وافسد ما مضى فيها وقضى ولا دم عليه لترك الوقت * فانه

يصير قاضيا حتى الميعات بالاحرام منه في القضاء * مكى طاف لعمرة شوطا حرم
 بالحج رفضه وطلبه دم وحج وعمرة * الدم لاجل الرفض والحج والعمرة لانه
 فائت الحج وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما يرفض العمرة وانما قال طاف
 شوطا لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرام الحج انفاقا * فلو اتتهما صحيح وذبح *
 لانه انى بافعا لهما لكنه منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية يحقق المشروعية
 لكن يجب دم للنقصان * ومن احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان
 حلق الاول لزمه الاخر بلا دم والافئع دم قصرا ولا * اى ان احرم بالحج وحج
 ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى في العام القابل فان حلق الاول قبل هذا الاحرام
 لزمه الاخر بلا دم وان لم يحلق ازمه الاخر مع دم * ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرم
 باخرى ذبح * لانه جمع بين اهلوا مى العمرة وهو مكروه فلزمه الدم * انافى
 احرم به ثم بها لزمه * لان الجمع بينهما مشروع للامافى كالقران * وبطل هي
 بالوقوف قل افعالها لا بالسجدة * اى بالتوجه الى عرفات * فان طاف له ثم
 احرم بها فمضى عليهما ذبح * لانه اتى بافعال العمرة على افعال الحج * وذبح
 رفضها فان رخص قصي وازراق وان حج ماهر بعمرة يوم النحر او في ثلثة نليه لزمته
 ورفضت وقصبت مع دم * انما لزمته لان الجمع بين احرامى الحج والعمرة
 صحيح * وان مضى عليهما صحيح ونجب دم فائت الحج اهل به او بها رفض وقضى
 وذبح * اى فائت الحج اذا احرم بحج او عمرة يجب ان يرفض الاحرام وينحل
 بافعال العمرة لان فائت الحج يجب عليه هذا ثم يقضى ما احرم به لصحة الشروع
 ويدبح وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جاما بين احرامى الحج فيرفض
 الثاني وانما يرفض احرام العمرة لانه نجب عليه عمرة لفوات الحج فيصير بالاحرام
 جامعا بين العمرتين فيرفض الثانية وانما يجب عليه دم المتحال قبل آذانه بالرفض *

باب الاحصار

ان احصر الحرم بعدوا ومرض نعت المفرد د ماو القاري د ميين وعين يوما
يذبح فيه ولو قبل يوم النحر * هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فان كان محصرا
بالعمرة فكذا وان كان محصرا بالهجم لا يجوز الذبح الا في يوم النحر * وفي حل لا
ويذبحه يحل قبل حلق وتقصير وعليه ان حل من حج حج وعمرة ومن مرة مرة
ومن قران حجة وممرتان واذا زال احصاره وامكنه ادراك الهدى والهجم
توجه ومع احدهما فقط له ان يحل * هذا عند ابي حنيفة رح فانه يمكن ادراك
الهجم بدون ادراك الهدى اذ منته يجوز الذبح قبل يوم النحر واما عندهما
فيعتبر ادراك الهدى والهجم لان الذبح لا يجوز الا في يوم النحر فكل من ادرك الهجم
ادرك الهدى * ومنعه من ركبي الهجم بمكة احصار ومن احدهما لا ومن مجز باحج
صح ويقع منه ان دام مجز الى موته ونوى الهجم منه ومن حج من امر به وقعه منه
وضمن ماله ما ولا يجعله من احدهما وله ذاك ان حج من ابويه * اى متبرع يجعل
توانه منهما * ودم الاحصار على الامروفي ماله ميتا ودم القران والجناية على الحاج *
اى ان امر فمرة ان يقرن منه قدم القران على المامور * وضمن الثقة ان جامع قبل
وقوه لا بعد * فان مات في الطريق للحج من منزل امره بثلث ما بقى لا من حيث
مات * اى اذا وصى ان يحج عنه فاحجوا عنه فمات في الطريق فعند ابي حنيفة رح
يحج عنه بثلث ما بقى فان قصصة الوصى وعزله المال لا يصح الا بالتسليم
الى الوجه الذى مئته الوصى ولم يعلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع
فينفذ وصيته من ثلث ما بنى وعند ابي يوسف رح ينفذ من ثلث الكل وعند
محمد رح ان بقى شيء مما دفع الى الاول يحج به وان لم يبق بطلت الوصية *

الهدى من ابل وغنم ونقروا يجب بهريقه * اى الذهاب به الى مرفات وقيل
 المراد الاعلام كالنقل * ولم يجزى به الاجازة التضحية وجاز الغنم في كل شيء
 الا في طواف مرض جبا وطؤه بعد الوقوف واكل من هدى تطوع ومنعة وقران
 فحسب وتعين يوم النحر لذبح الاخير بين وقيروها متى شاء كما تعين الحرم
 لكل لا فقير * اصدقته * اى لا يتعين فقير الحرم لصدقته * ونصدق بجله وخطا مه
 ولم يعط اجرة الجزا عنه ولا يركب الاضرورة ولا يحلب لبنه وبقطعة بضم ضمه
 بهاء بارد وما عطب او تعيب بها حش * اى ذهب اكثر من ثلث ذنبه او اذنه
 او عينه * ففى واجبه ابدله والمعيب له وفى نقله لاشى عليه ونحو بدنة النفل ان
 عطبت فى الطريق وصنع نعلها بدمها وضرب به صقعة مما لها لياكل منه الفقير
 لا الفسى ان شهدوا بوفهم بعد وقته لا تقبل * اى اذا وقف الناس وشهد قوم
 انهم وقفوا بعد يوم مرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين
 الناس فتنة كما ان اشهدوا همية يوم بعثت الناس انه يوم التروية برؤية
 الهلال فى ليلة يصير هذا اليوم باعنا بها يوم مرفة فانه لا تقبل الشهادة
 لان اجتماع الناس فى هذه الليلة متعذر وفى قبول الشهادة وقوع الفتنة *
 وقبل وقته قبلت * لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب
 فى الحواشى شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة
 مشكلة لان هذه الشهادة لا يكون الا بان الهلال ثم ير ليلة كذا او ليلة يوم الاثنين
 بل رأى ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة باما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال
 كون ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد
 الوقوف انهم غلطوا فى الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان قام هذا المعنى
 قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام بامر الناس بالوقوف وان علم ذلك

وجوده والغائية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع لان البيع
 والهبة ونحوهما يثبت به ملك المنفعة لكن غير موضوع له فلهذا يصح البيع ونحوه
 في محل لا يحل الاستمتاع فيه بخلاف النكاح * هو انعقد بايجاب وقبول لفظهما
 ماض كزوجت وتزوجت او ماض ومستقبل كزوجني فقال زوجت وان
 لم يعلما معناه * الانعقاد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله
 زوجني حذف مفعوله نحو زوجني بنتك او نفسك واعلم ان زوجني ليس في
 الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زوجت ايجاب وقبول فان الواحد يتولى
 طرفي النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال يعني هذا الشيء فقال بعث لا ينعقد البيع
 الا ان يقول الآخر اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك لان حقوق
 العقد ترجع الى العاقد في باب البيع واما في النكاح فحقوقة ترجع الى الزوج والزوجة
 لا الى العاقد فان العاقدان كانا غيرهما فهو صغير محض * وقولهما داد ويدرفت
 بلاميم بعد دادى ويدرفتى * اى اذا قيل للمرأة غريشتن رايزنى بفلمان دادى
 فقالت داد ثم قيل للكخر بديرفتى فقال بديرفتى بعثت بحذف الميم يصح النكاح *
 كبيع وشراء * اى اذا قيل للبائع فروختي فقال فروخت ثم قيل للمشتري
 خريدى فقال خريدى يصح البيع * لا بقولهما عند اليهود مازن وشوئيم ويصح بلفظ
 نكاح وتزويج وهبة ومليك وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ الاجارة والاعارة والوصية *
 لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين حالا هذا هو
 الاضابط فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانهما لم يوضعا لتمليك العين ولا بلفظ
 الوصية لانها وضعت لتمليك العين لافي الحال فاللفظ الذى وضع لتمليك العين
 حالا اذا اطلق وتكون القرينة انه على ان الموضوع له غير مراد بان تكون الزوجة
 حرة ثبت المعنى المجازى وهو ملك المنفعة فان ملك العين سبب ملك المنفعة

يجوز أن يقال لفظ العيب على المصيب وعندنا لعمري لا ينعقد بهذا اللفظ
 ونحوه بل لفظ الهبة مختص بالنبي هم لقوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين
 ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي الآية مجاز والمجاز لا يختص بحضرة الرسالة
 وقوله تعالى خالص لك في مدم وجوب المهر واجلنا من خالص لك اي
 لا يحل لاحد نكاحهن * وشرط سماع كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حريين او
 ضروريين * خلافا للشافعي رح ان عندنا لا يصح الا بشهادة الرجال * مكلفين
 مسلمين سامعين معا لفظهما فلا يصح ان سمع متفرقين * كما ان النكاح بحضور واحد
 ثم شأب مو حضر آخر فاما ان يحضروه * وصح عندنا سقين او محمدا ودين في
 نكاح وعندنا صبيين وابني الزوجين او ابني احدهما لكن لا يظهر بهما ان ادمى
 القريب * اي ان النكاح بحضور ابني الزوج فان ادمى هولم تقبل شهادة
 بنيه له اما ان ادمت المرأة تقبل شهادتهما لها وان نكاح عند ابني الزوجة فان
 ادمت لا تقبل شهادتهما لها وان ادمى الزوج تقبل * كما صح نكاح معلم ذمية
 عند ذميين ولم يظهر بهما ان محمد * فان شهادة الكافر على المسلم لا تقبل وان ادمى
 المسلم تقبل له * امر آخر ان ينكح صغيرته فصح عند فردان حضر ابوهما
 والا فلا * فان الاب اذا كان حاضرا ينتقل عبارة الوكيل الى الاب صار كان الاب ماقدا
 والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان * كاب ينكح بالغة عند فردان حضرت صح *
 فصار كان البالغة ماقدة والاب وذلك الفرد شاهدان وصار ان المختصر هذا والوكيل
 شاهدان حضر موكله كالولي ان حضرت موليته بالغة * وحرم على المرأة اصله وفرمه
 واخته ونسبها ونسب اخيه ومنه وخالته ونسب زوجته ان وطئت وام زوجته وان
 لم توطأ وزوجة اصله وفرمه * لفظ المختصر هذا وحرم اصله وفرمه وفرع اصله القريب
 وصلبية اصله البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرمهما الاخوة والاخوات

وبنات الاخوة والاخوات وان مملت فيحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد
والجدات فتحرم بنات هؤلاء الصبيلاى العمات والعمالات لاب وام اولاد
اولاد وكذا عمات الاب والام وعمات الجد والجدة لكن بنات هؤلاء ان لم تكن
صلبية لا تحرم كبنات العم والعمة وبنات الخال والخالة * وكل هذه رضاعا *
لهذا يشمل عدة اقسام كبنات الاخت مثلا تفعل بنت الرضاعية للاخت النسبية
والنبت النسبية للاخت الرضاعية والنبت الرضاعية للاخت الرضاعية * وفرع
مزنية ومحمومة وماسة ومنظورة الى فرجها الداخل بشهوة واصلهن * اما من
بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه ويتلذذه ففي النماء لا يكون الا هذا وما في
الرجال فعند البعض ان ينشتر آلتة او يزداد انتقارا هو المعصم * وما دون تسع منين
ليست بمشناهة * وبه يفنى * اعلم ان بنت تسع منين او اكثر تند تكون مشناهة وقد
لا تكون وهذا يختلف بعظم الجثة وصغرها اما قبل ان تبلغ تسع منين فالفتوى على
انها ليست بمشناهة * والجمع بين الاختين نكاحا ومدة ولو من طلاق بائن ووطأ بملك
يمين وبين امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى * عبارة المختصر
هذا ويحرم كاح امرأة وعدتها كاح امرأة اخرى ايتهما فرضت ذكر الم تحل له
الاخرى ووطئها ملكا وكذا وطؤها ملكا ووطأ لاخرى نكاحا وملكالا نكاحها فان
نكحها لا يبطأ واحدة حتى يحرم لاخرى اى كون المرأة في نكاح رجل او في عدته
ولو من طلاق بائن يحرم نكاح امرأة ايتهما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى و
ايضا يحرم وطأ هذه المرأة بملك يمين واما وطأ أحد بهما بملك يمين فيحرم
وطأ الاخرى نكاحا وملك يمين لكن لا يحرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يبطأ واحدة
منهما حتى يحرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال المصنف رح * فان تزوج اخنت
امته ووطئها لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم احد بهما عليه * اما بازالة الملك من كلها

وإن تزوجها بعقدين ونحو الأولى فرق بينهما ولهما نصف
المهر والنكاح الأخير باطل فغير صحيح للمهر والنكاح الأول صحيح وقد فارق
الأولى قبل الوطء فيجب نصف المهر ولا بدري لمن هو في نصف بينهما وإنما قال
بعقدين حتى لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحهما فلا يجب شي من المهر لا بين
امرأة وبنت زوجها لامها لان بنت الزوج لو فرضت ذكر اكان ابن الزوج وهو
عزلهما ما المأزاة الاخرى لو فرضت ذكر الا تحرم عليه تلك المرأة وصح نكاح
الكتانية والصابئة الموحنة بنبي المقرة بكتاب لا مبدء كواكب لا كتاب لها اعلم
ان نكاح الصابئة يحل عند أبي حنيفة رح لا عندهما فقبل هذا الخلاف بناء على
تفسير الصابي فا بوحيفة رح زعم ان الصابي من اهل الكتاب فان كان كذلك
يجوز نكاح الصابئة وهما زعمانه من مبدء الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك
لا يحل نكاحها ثم عطف على نكاح الكتانية قوله ونكاح المحرم والمحرمة والامة
المسلمة والكتانية وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ان التحصيل بالوصف
يوجب نفى الحكم مما عداه عنده لا مندنا فقله تعالى من فتياكم المؤمنين ينفي
جواز نكاح الكتانية عنده ولو مع طول الحرية المراد بطول الحرية القدرة على نكاحها
بان يكون له مهر الحرية ونفعتها وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ان التعليق بالشرط
يوجب عدم عدم الشرط فقله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه
لو كان له طول الحرية لم يجوز نكاح الامة اما عندنا فهو ما كنت من هذا الحكم فبقي
الحكم على تقدير طول الحرية على الحل الاصلى وكذا في الامة الكتانية والحرية
على الامة واربع من حرائر اماء فقط وللعبد نصفها وحل من زنا ولا بوطاً حتى
تضع حملها ومنوطه سيدها اوزان اي يجوز نكاح امة وطئها سيدها ولا يجب
على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء

ومن صمت الى محرمه * اى اذا تزوج امرأتين بعد واحد واحدتهما محرمة عليه
صحة نكاح الاخرى * لانكاح امته وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة في مدة رابعة *
هذا للحر واما للعبد فلا يجوز الثالثة في مدة الناسة * وامة على حرة اوفى مدتها وحامل
من سبي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي ام ولد حملت من سيدها * تزوج مصيبة
حامل لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب واما افردها بالذكر وان كانت داخلة
تحت قوله وحامل ثبت نسب حملها لانه قد يشبه ان ولدها ثابت النسب ام لا
فلا يعلم حكم نكاحها فانردها بالذكر وقوله ولو هي ام ولد انما قال كذلك ومثل هذا الكلام
يستعمل في مقام يحتاج الى المبالغة لان الحامل التى ثبت نسب حملها اما منكوحة
او مستولدة والمنكوحة هي الفراش القوي فلذلك توهم اختصاص هذا الحكم
بالفراش القوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان الفراش ضيق
قوي وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح بهذا المعنى او هم صحة نكاح
الحامل من السيد فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها
وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا المعنى يوجب صحة النكاح نعم
ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها * ونكاح المنعة والموقت * صورة
المنعة ان يقول اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال وصورة الموقت ان يقول
تزوجتك بكذا الى شهر او عشرة ايام *

باب الولي والكفو

نفذ نكاح حرة مكنته ولو من غير كفؤ بلا ولي وله الامتناع هنا * اى للولي
الامتناع في غير الكفو * وروى الحسن من ابي حنيفة رح عدم جواز * اى
عدم جواز النكاح من غير كفؤ * وعليه فتوى فاضيلان * اعلم ان الحرة العالقة

البكر البالغة لا ينفق الزوج على المهر فيها أما البكر البالغة والتي
لا ينفق الزوج لا ينفق الابن وعند محمد رج ينفق موقوفاً على اجازة الولي
وعند مالك والشافعي رج لا ينفق بعبارة النماء وأما مسألة الكفو ففي ظاهر الرواية
النكاح من غير كفو ينفق لكن للولي الا متراض ان شاء فمخ وان شاء اجاز وفي
رواية الحسن من ابى حنيفه رج لا ينفق ولا يجبر ولي بالغة ولربكرا اعلم ان
ولا ينفق الاجبار ثابتة على الصغير دون البالغة وعند الشافعي رج ثابتة على البكر
دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر انفا فالا الثيب البالغة انفا فالبكر البالغة
لا تجبر عندنا وتجبر عنده والثيب الصغير تجبر عندنا لا عند ثم عندنا ولي فله
ولاية الاجبار وعند الشافعي رج الولي المجرى ليس الا الاب والجد وصمتها
وصحكتها وبكائها بالصوت اذن ومعه رد حين استيذانه او بعد بلوغ المجرى البها
بشرط تسمية الزوج لا المهر فيهما هو الصحيح الضمير في صمتها راجع الى البكر
البالغة فانه اعانته نها الولي سكنت او صكت كان رضا واذا بلغ اليها خبر بكاها
فصكت فهو رضا لكن تشرط تسمية الزوج حتى لوم بذكر الزوج فصكتها لا يكون
رضا ولا يشترط ذكر المهر ولو استاذنها غير ولي اقرب فرضاها بالقول كالثيب اي
لو استاذنها الاجنبي او ولي بعده فالرضا لا يكون الا بالقول كما في الثيب *
والزائل بكارتها بوثية او حيض او جراحة او نغيس اوز بابكر حكما اي لها حكم
البكر في ان سكوته رضا وقولها ردت اولى من قوله سكت اي قال الزوج
للبكر البالغة باعت خبر النكاح فصكت وقالت لا ل ردت فان اول قولها * ونقل
بينه على سكوته ولا يحل هي ان لم يقم البينة * وهذا مذهب ابن حنيفة رج بناء على
انه لا يصف في النكاح * والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو يبا هذا احتراز من
قول الشافعي رج كما امر ثم ان زوجهما الاب والجد اروي وفي غيره مذهب الصغيران

حين بلغا وعلمتا بالكناح بعده * اي انهما لم يجلسا بالكناح فليهما الفسخ عند البلوغ
 فان لم يكونا عالِمين فليهما الفسخ حين علمتا بعد البلوغ وفي خلافه بخلافه يعني رج
 فان تزويج غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح منده لما ذكرنا ان الولي له فيه منده
 ليس الا الاب والجد * وسكوت البكر رضا هنا * اي عند البلوغ او العلم بالكناح
 بعد البلوغ * ولا يمتد حيا رها الى آخر المجلس وان جهلت به اي بالخيار فان
 البكر اذا سكنت بعد البلوغ والعلم بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها فان
 مكوثها رضا ولا تعذر بالجهل والجهل ليس بعد رضى حقا * بخلاف المعتقة * اي
 ان اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار ونحوها مذر
 لانها لم تتفرغ للتعليم بخلاف الحوائر فان طلب العلم فريضة على ما في مسلم وصحاحه
 وبما لتفسير لا تعدون فان قيل كلاما في المحكي حاكم بلوغها وهي قبل البلوغ غير
 مكلفة بالشرائع قلنا اذا واهق الصبي والصبية ما ما ان يجب عليهما تعلم الايمان
 واحكامه ويجب على وليهما التعليم ولا ينبغي ان يتراكم دي قال النبي م م روا
صعبا نكم بالصلوة اذ ابلغوا مبعوا واضربوهم اذ ابلغوا مضرا * وخيار الغلام والتميمه
 لا يبطل بلا رضا صريحا او دلالة * الصريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل
 ما يدل على الرضا كالقبلة واللمس واعطاء العلم المهسر وقبول النكاح المهر *
 ولا بقيا مهمما عن المجلس وشرط القضاء لنفس من بلغ لامن عتقت * فان في الاول
 الزام الضرر على الزوج بخلاف نكح المعتقة فانه منع زياده الملك للزوج ملهما
 فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء فان اعتقت صار الملك عليها بثلاث تطبيقات بعد
 ما كان بتطبيقين ويكون الفسخ امتنا ما من هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضى *
 وان مات احد هما قبل التعريق بلغ الاول ورثه الاخر * لصحة النكاح بينهما * والولي
 العصبة * المراد العصبة بنفسه اي ذكر يتصل بالميت بلا توسط انثى اما العصبة بالمغير

على ما في المتن من أن لا ولاية لها على أمها المجنونة وكذا العصبة مع الغير
 والى ما في المتن من أن لا ولاية لها على أخيها المجنونة * على ترتيب الارث والعصب *
 ثم قدم الجزء وبنو من قبل ثم الازواج * وان على ثم جزء الاصل القريب كالإخوة
 بنوه وان مفلو ثم جزء من قبلهم كأمهم ثم بنوه وان مفلو ثم عم أبيه ثم بنوه وان مفلو
 ثم عم أبيه ثم بنوه * فالأقرب فالأقرب ثم الترجيع بقوة القرابة أي قدم الأعماني على العلاني *
 ثم عوان مفلو * أي من قبل الارث له ووالى غيره على أنه ان جنين فارشه عليه
 وان مات فميراثه له * ثم فاقن على مشهورة ذلك * أي كتب في مشهورة ان له
 ولاية التزويج * والا بعد بزواج بغيبة الأقرب ما لم ينتظر الكفو المحاطب المحبر
 بغيره عليه الأكثر ومدة العفر عند جمع من المتأخرين * أعلم ان لا بعد ولاية
 المحبر على بغيبة الأقرب بغيبة منقطعة وتفسيرها عند الأكثر ما ذكر وهو قوله
 حال لم ينتظر على مدة لم ينتظر الكفو المحاطب ثم مطلق على قوله ما لم ينتظر قوله ومدة
 العفر عند جمع من المتأخرين وعليه الفتوى * وولي المجنونة ابنها ولو مع أبيها *
 بناء على ما ذكر من ان الابن مقدم في العسوة على الاب * وتعتبر الكفاءة في
 النكاح نسباً فريش بعضهم كفؤ لبعض والعرب بعضهم لبعض * أي العرب الذين
 لم يكونوا من فريش بعضهم أكفاء لبعض أعلم ان كل من هو من اولاد نضر بن
 كنانة فريش وأما اولاد من هو فوق النضر فلا وإنما خص الكفاءة في النكاح بالعرب
 لان العجم ضيعوا انسابهم * وفي العجم اسلا ما نذر ابوس في الاسلام كفوء لذي
 آباء فيه ومسلم بنغمه غير كفؤ لذي اب فيه ولان اب فيه لذي ابوس فيه وحرية
 فليس عبداً وحق كفؤ الحررة اصلية لا معتق ابوه كفؤا لذات ابوس حريين
 ود يانه فليس فاسق كفؤ البنت الصالح وان ام يعلن في اختيار الفضلى رح *

وعند بعض المشايخ الفاسق اذا لم يعلن بكون كفوء المنة الرجل الصالح *
 وما لا فاعل جرم من المهر المعجل والنفقة ليس كفوا للصغيرة * وانما قال للصغيرة لدفع
 وهم من توهم ان الفقير يكون كفوا للفقيرة وكذا للغنية بالطريق الاول لان العجز
 من اداء المهر والنفقة الواجبين متحقق فيه مع زيادة التعبير * والقادر عليهما
 كفؤ لذات اموال عظيمة هو الصحيح * لان المال فادور الراجح فلا يعتبر بعده الا
 ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو المهر والنفقة * وحرمة فحاشك او حجام
 او كناس او دباغ ليس بكفؤ لعطارة او زاز او صراف به بغني وان نكحت باقل من
 مهرها * اى من مهر مثلها * فللولي الاعتراض حتى يتم او يفرق وقف نكاح
 فضولي ومضولي على الاجازة * اى يجوز ان يكون من جانب الزوج فضولي
 ومن جانب المرأة مضولي تبثوق على اجازتهما * ويتولى طرفي النكاح واحد
 ليس بمضولي من جانب * اى يتولى واحدا لا يجاب والقبول ولا يشترط ان ينكح
 بهما فان الواحد اذا كان وكلا منهما فقال زوجته ايا كان كائنا وهو على اقسام اما ان
 يكون اصيلا ووليا كابن العم يزوجه بنت عمه الصغيرة او اصيلا وكلا كما اذا وكلت
 رجلا بان يزوجه نفسه فزوجه من نفسه او وليا من الجانبين او وكلا من الجانبين
 او وليا من جانب ووكلا من جانب ولا يجوز ان يكون الواحد مضوليا كما اذا وكل
 اصيلا ومضوليا او وليا من جانب ومضوليا من جانب او وكلا من جانب ومضوليا
 من جانب او مضوليا من الجانبين * وصح نكاح امة زوجها من امر بنكاح امرأة
 لامرأة * اى ان وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امة صح * وانكاح الاب والجد عند
 عدم الاب الصغير والصغيرة بغين فاحش في المهر او من غير كفؤ لا عبرهما *
 اى لا يصح لعمر الاب والجد انكاح الصغير والصغيرة بغين فاحش في المهر او
 من غير كفؤ اتفا وجواز انكاحهما للاب والجد بالغين فاحش او من غير كفؤ

هذا حديث صحيح في نسخة روح خلاصتها أي لو فعل الأب أو الجد منه مدم الأب لا يكون
 الصغير والصغيرة حق النفس بعد البلوغ وإن فعل غيرها فلها أن يفجها بعد
 البلوغ * ولا نكاح واحدة من اثنتين زوجهما المأمور بواحدة للأمر * أي أن
 امرأ آخران يزوجه امرأتين يعقد واحد لا يصح نكاح كل واحدة
 منهما ما إذا زوج يعقدين فالاول صحيح دون الثاني *

باب المهر

أقله عشرة دراهم * هذا عندنا وأما عند الشافعي رح كل ما يصلح لنا يصلح * هرا
سواء كان عشرة دراهم أو أقل منها أو ما فوقها * ونجب هي أن مضى دونها وان
مضى غيره * أي غير دون عشرة دراهم * وهو إما العشرة أو ما فوقها * ما لم ي
عند الوطئ أو موقف أحد * ما وضعت بطلاق قبل وطئ أو خلوة صحبت * إلى الخلوة
الصحيحة منجى * تفصيها قال قلت لم لم يكفى بقوله قبل خلوة صحبت فانه إذا
كان قبل الخلوة الصحيحة كان قبل الوطئ قلت لأنسلم فانه يمكن أن يكون قبل
الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطئ بان وطئ بلاخلوة صحيحة نحو أن وطئ
مع وجود المانع الشرعي كصوم شهر رمضان ونحوه * وصح الكاح بلان كرمهر
ومع نفقه وبحمر وخنزرو وهذا الذن من الخل بهو حمر وهذا العبد بهو حر وشوب
وبدابة لم يبين جنسهما وبتعليم القرآن ومقدمة الزوج العزلها سنة * وانما قيد بالحر
لانه لو كان مبد أحب الخدمة وصحى * وفي نزويج بنته وأخته منه على نزويج
بنته وأخته منه معاوضة بالعقد بن * إى صح الكاح فى صورة تزووج بنته وأخته
منه معاوضة وقوله معاوضة يمكن أن يكون نه مبزا أحوالا عن التزووج إى حال
كون النزووج نعوضا لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا * ولزم مهر منها

في الجنبين منه وطريق أو موت * اكتفى بذكر الوطئ ولم يذكر الخلو لانه اراد
 البوطاً حقيقة اود لانه نفى الخلو دلالة الوطئ اقامة للداعي مقام المدعى وقوله
 او موت اي موت الزوج والزوجة وصارة المحتصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر
 ومع نفيه وبقي غير مال منقوم ومجهول جنسه ويجب مهر المثل كما مر ارضيته
 فالوطئ او قيمته اي صح النكاح بمجهول صفة فيجب الوطئ او قيمته * ومنفعة لا تزيد
 على نصفه ولا تنقص من خمسة * اي لا تزيد على نصف مهر المثل ولا تنقص من
 خمسة دراهم * وتعتبر بحالها في المصحيح * لقوله تعالى على الموسع قدره الآية وعند
 التكرخي رح تعتبر بحالها * وهي درع وخبار وملحفة بطلاق قبل الوطئ والخلوة *
 اي في الصور المذكورة وهي قوله لا ذكر المهر الى آخره * وفي خمسة الزوج البتة
 لها هي * اي يجب هي يعني الخدمة في النكاح بخلاف طلاق العبد لها * والمفوضة
 طهر من غير طهر * او طهرت طهرا * او طهرت طهرا * او طهرت طهرا * او طهرت طهرا *
 التي نكحت نفسها بلا ذكر المهر او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيا على مقدار فلها ذلك
 المفروض ان وطئها او مات منها والمنعة ان طلقها قبل الوطئ وعند ابي يوسف رح
 وهو قول الشافعي رح لها نصف المفروض * وما زيد على المهر يجب ويكفي بالطلاق
 قبل الوطئ وصح حطها عنه * اي حط المركة من الزوج ولم يذكر مفعول الحط ليدل
 على العموم كما في قوله لان يعطى ويمنع فيدل على حط كل المهر وبعضه والزيادة
 في صورة الزيادة على المهر * وخلوة بلا مانع وطؤ حراما او شرعا او طبعيا كمرض
 يمنع الوطأ * هذا نظير المانع الحسي * وصوم رمضان واحرام بغرض او نقل *
 هذا نظير المانع الشرعي * وحيض ونفاس * هذا نظير المانع الطبيعي ولا بضر
 ان يكون المانع الشرعي موجودا فيهما * توكد * اي توكد المهر فخلوة مبتدأ وتوكده
 خبره واجلم ان المراد بالخلوة اجنبا مهما بحيث لا يكون معهما ما قل في مكان

لا يطلع عليه الزوجان نهما أولا يطلع عليهما الخدم لطلبه ويكون الزوجان لما بينهما
 لم يطلع عليه الخلو مجبوب او مئين او خبيث او قاتل ثم قتل في الاصح وطه ربي
 روانة ومع احدى الخمسة المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضاً ونفلاً * اي لا تكون
 الخلو صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض ونكون صحيحة مع
 صلوة النفل كما في صوم النفل * وتجب العدة في الكل احتباطاً * اي في جميع
 ما ذكر من اقسام الخلو سواء وجد المانع كالرض ونحوه او لم يوجد * وتجب المنعة
 المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتستحب لمن سواها الا لمن سمي لها وطلقت قبل
 وطئ * المطلقات اربع مطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر فتجب لها المنعة ومطلقة لم توطأ وقد
 سمي لها مهر نهى التي لم تستحب لها المنعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر
 ومطلقة قد وطئت وسمي لها مهر فها تان تستحب لهما المنعة قال الحاصل انه اذا
 وطئها تستحب لها المنعة سواء سمي لها مهر ولا لانه او حشها بالطلاق بعد ما صلحت
 اليه المفقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئاً اذا على الواجب وهو المسمى
 في صورة التسمية ومهر المثل في صورة هدم التسمية وان لم يطأها ففي صورة التسمية
 تاخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شيء آخر وفي صورة هدم
 التسمية تجب المنعة لانها لم تاخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك عن المال * وان
 قبضت القاصي ثم وهبت له فطلقت قبل الوطئ رجع عليها بنصفه * لانها قبضت
 تمام المسمى ولم تجب الا النصف فترده النصف والالف الذي وهبت له لم يتعين
 انه الف للمهر لان الدراهم والدنانير لا يتعين في العقود والفسوخ * وان لم تقبضه
 او قبضت نصفه ثم وهبت الكل او ما بقي او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعده * لا
 اي لا يرجع عليها بشيء وعوض المعاتل انها ان لم تعبض شيئاً ثم وهبت الكل
 اي حطته من ذمة الزوج ثم طلقها قبل الوطئ فلا شيء له عليها لان حكم الطلاق

قبل الدخول ان يعلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمرأة لم تأخذ شيئا
لنرد اليه بخلاف المحئلة الاولى وهي التي قبضت القاضي ثم وهبت له وطلقت
قبل وطئ وان قضت نصف المهر ثم وهبت الكل له او وهبت الباقي ثم طلقها
قبل الوطئ فانه لا شيء عليها لما ذكرنا ولو كان المهر عرضا فقبضته ثم وهبت له او
لم تقبضه فخطئه من ذمته ثم طلقها قبل الوطئ فلا شيء عليها ما في صورة عدم القبض
طما مر واما في صورة العوض كذلك لانها وهبت العرض له فانقص قبض المهر لان
العروض متعينة بخلاف المحئلة الاولى فان الدعاء غير متعينة * وان نكح بالف
على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او بالف ان اقام بها وبالعين ان اخرجها فان
وفي * اي فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها * واقام * اي فيما نكحها
بالف ان اقام وبالعين ان اخرج * عليها الف والامهر مثلها * هذا عند ابي حنيفة
رج فعند المشرط الاول صحيح دون الثاني وعند هما الشرطان صحيحان وعند
زفر رج كل منهما فاسد * لكن في الثانية لا يزاد على العين ولا ينقص من الف *
المراد بالثانية المحئلة الثانية وهي قوله او بالف ان اقام بها وبالعين ان اخرجها
فانه ان اخرجها يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من العين لا تجب الزيادة وان
كان اقل من الف يجب الف ولا ينقص منه شيء ولا تفاهما على ان المهر لا يزاد على العين
ولا ينقص من الف * وان نكح بهذا او بذاتها مهر المثل ان كان بينهما والاخص لو دونه
والا مروث فوه * اي ان نكح بهذا العبد او بذاك واحدهما اكثر قيمة من الآخر يجب
مهر المثل ان كان بين قيمتي العبدين ويجب العبد الاقل قيمة ان اكل مهر المثل
دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمته فعلم منه
انه ان كان مهر المثل مساويا لقيمة احدهما يجب هذا العبد * ولو طلق قبل
وطئ فنصف الاخص اجماعا وان نكح بهذا بين العبدين واحدهما حر طلقها العبد فقط

البهائم وعلى خطوة وابن بشرط البكرة ووجدنا نيبا لزمه الكل وصح امهار لرض ولو ب
 هي اي يافخ في وصفه او لا مكبل او موزون بين جنسه لاصفته ويجب الموط
 لولمته وان بين جنس المكبل والموزون ووصفه فذلك ولا يجب شي بلا وط
 في عقد فاسد وان حلاها وان وطى فمهر المثل لا يزاد على ماسمى * اي ان كان
 مهرا لمثل مما روا للمسمى او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر لا تجب الزيادة *
 ويشبهه النسيب ومدته من وقت الدخول عند محمد رح وبه يفتى * اي ان كان
 من وقت الدخول الى وقت الوضع ستة اشهر يثبت النسيب وان كان اقل لا
 وعند ابى حنيفة وابي يوسف رح يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح *
 ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها وقت العقد * اي يثبت مهر مثلها من بينه بقوله
 مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح شرعا وبالثاني المعنى اللغوي اي مهر
 امرأة مماثلة لها وهي من قوم ابيها من ماله المماثلة بقوله * سنا وجما لا وما لا
 وحلا ودينا وبلدا وحصر لوبكرة ونياية فلما لم توجد منهم خمس الاجانب لا مهر
 امها وخالتها الا اذا كانتا من قوم ابيها * اي اذا كانتا مهابا وخالتها منى هم ابيها *
 وصح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة فمطالب ايا شاءت ولو ادعى الولي صح
 ورجع على الزوج ان ضمن بامرء والا فلا * انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت
 صغيرة فمطالب المهر ليس الاوليا فيتموهم انه لا يجوز الضمان لانه باعها والضمان
 يكون مطالب فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالب لكن لا اعتبار لهذا الوهم لان حقوق
 العقد هنا راجعة الى الاصيل فالولي صغير ومعبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب
 مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد * ولها منعه
 من الوطى والسفر بها والنفقة لو صنعت * اي ايا النفقة على تقدير المنع * ولو بعد
 وطى او خلوة برضاها * احتراز من قولها فانه ان اوطئها او خلا بها مرة برضاها

لا يبقى لها حق المنع لانها سلمت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الامتناع او
لا يبي حنيقة روح ان كل وطنة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي * قبل *
اخذ ما بين تعجيله كلاً او بعضاً * الطرف وهو قبل متعلق بقوله ولها منعه ثم
حط على قوله ما بين تعجيله قوله * او قدر ما يعجل لمثلها من مثل مهر هامر فافير
مقدراً ربع او الخمس ان ام يبين * لفظ المختصر هذا او المعجل والموجل ان بينا
فذاك والا فالمتعارف * والسفر والخروج للحاجة وزيارة اهلها بلا انة قبل قبضة *
اي ولها السفر الى آخره قبل قبض المعجل * لا بعد * ولها المنع لقبص الكل في
اختار * اي ان لم يبين المعجل والموجل لا يكون لها ولا ية منع النفس لاخذ
كل المهر فهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه اذا قال او قدر ما يعجل الى قوله ان
لم يبين فتقييد ولا ية المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع
لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف في ان التخصيص ما لذكر في الروايات
يدل على نفى الحكم مما عداه لكن اراد النص صريح بهذا يدل على انه مختلف فيه والمختار
هذا ان المتأخرين اختاروا هذا بناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان
لها ولا ية المنع لاخذ كل المهر اذا لم يبين مقدار مهر المعجل والموجل لان المهر
موض البضع فما لم تقبض كل الغرض لا يجب عليها تسليم البضع * ولا لواجل كله *
فانه لو اجل الكل فقد سقط حقها فلا يكون لها منع النفس لاخذ * وله السفر بها بعد
اذا نه في ظاهر الرواية * اي ان اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعجل لمثلها في ظاهر
الرواية * وقيل لاوبة اتى الفقيه ابو الليث روح وله ذلك فيما دون مدته *
اي له بقا فيما دون مدة السفر * وان اختلفا في المهر فعي اصله يجب مهر المثل
اجماً * اي ان اختلفا فقال احدهما لم يحرم مهر وقال الآخر قد سمي فان مقام
البينة فلا شك في قبولها وان لم يقيم عند ما اختلف فان نكل ثبت وهو التهمة

وان كان المثل مع يمينه * اى ان كان مهر المثل معاويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول
 له مع اليمين وان كان معاويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع اليمين *
 و اى اقام بيته قبلت شهد مهر المثل له اولها * وذلك لان المرأة تدعى الزيادة فان
 اقامت بيته قبلت وان اقام الزوج وحده تقبل ايضا لان البينة تقبل لدفع اليمين
 كما اذا اقام المودع بيته على رد الوديعة الى المالك تغيل * وان اقاما فبينتها ان شهد
 له وبينته ان شهد لها * لان البيئات شرحت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين
 شرمت لابقاء الاصل على اصله قال * م البينة على المدعى واليمين على من انكر
 والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فالذى يدعى خلاف ذلك فبينته اقوى *
 وان كان بينهما تحالفا * اى ان كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة
 ولا بينة لاحد منهما تحالفا * فان حلفا او اقاما قضى به * اى بمهر المثل فان حلفا
 قضى بمهر المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان اقام احدهما فقط تقبل
 بيئته ولم يذكر هذا القسم لظهوره وهذا الذي ذكرناه هو في حال قيام النكاح
 فاراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق فقال * وفي الطلاق قبل الوطء حكم
 متعة المثل * اى اذا كان متعة المثل مساوية لنصف ما تدعيه الرجل او اقل منه
 فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها * و اى اقام
 بيته قبلت وان اقاما فبينتها ان شهدت له وبيئته ان شهدت لها وان كانت
 بينهما تحالفا * فان حلفا تجب متعة المثل * وموت احدهما كحبوتهما في الحكم
 وبعد موتهما ففي القدر القول لورثته وفي اصله لم ينقض بشيء وقالوا قضى بمهر المثل
 وبه يقتضى وان بعث اليها شيئا قالت هو هدية وقال هو مهر فالقول له الا فيما

هي للاكل * كالعيز بخلاف الحنطة فان نكح ذمي ذمبة او حر بي حريبة نكح *
 اى في دار الحرب * بمينة او بلا مهر وذا اجازتهم * اى والحال ان النكاح
 بلا مهر يجوز عندهم فلا يجب شي وانما قال هذا لانه ان لم يجهز هذا في دينهم او يجب
 المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر * فوطئت او طلقت قبله او سات
 فلا مهر لها وان نكحها بخمر او خنزير كمين ثم اسلم او اسلم احدكما فلها ذلك وفي
 خمر مؤن فقيمة الخمر فيها * اى في صورة الخمر * ومهر المثل في الخنزير * لان
 الخمر عندهم مثلى كالخل عندنا ولا يحل اخذها فايجاب القيمة يكون امراضا
 من الخمر واما الخنزير فمن ذوات العيم عندهم كالشاة عندنا فايجاب القيمة
 لا يكون امراضا عنه فيجب مهر المثل امراضا من الخنزير *

باب نكاح الرقيق والكافر

نكاح القن والمكاتب والمدر والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز
 تغذوان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر عليهم ويبيع القن فيه لا الاخران * اى
 المكاتب والمدر * بل يسميان وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها * اى
 ان تزوج بعد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها رجعية فهو اجازة لان الطلاق
 الرجعى يقتضى صق النكاح بخلاف طلقها ان يمكن ان يكون المراد انكرها وهذا
 المعنى اليق بالعبد المتمرد واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى * وان نه لعبد بالنكاح
 بيع جائز وقاسدة فيباع العبد لمهر من نكحها فاصدا بعد اذ نه فوطئها * وان لم يطأ
 العبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر * ولو نكحها ثانيا واخرى بعد ما صحبها
 وقف على الاجازة * اى لو نكحها نكاحا ثانيا صحبها او نكح امرأة اخرى بعد
 تلك المرأة نكاحا صحبها ترقى على الاجازة لان الاجازة قد انتهت وذلك النكاح

الفداء * في الزوج عبداً مديوناً له صبح وما وثق بماء * في مهر مثلها * اى ما وثق
 المرأة بمهر ماء * في مقدار مهر المثل اى ان يبع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والعمراء
 بالحصص فتأخذ بحصة مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساوياً اما اذا كان
 زائداً فلا تأخذ بحصة ما زاد بل يؤخر حقها الى امتيقاء العرفاء ديونهم * ومن
 زوج امته لتخدمه ويطأها الزوج ان طفر بها ولا يجب التوبة لكن لانفقته ولا سكنى الابهاء *
 اى لا يجب على الزوج نفقتها ومكانها الابالتوبة * وهى ان يغلى بينها وبينه * اى بين
 الامة والزوج * في منزله ولا يستعد منها * اى المولى * فان بواها ثم رجع صبح *
 اى الرجوع * وسقطت * اى النفقة من الزوج برجع المولى من التوبة *
 ولو خد منه بلا استخدام * اى ان خد مت المولى بلا استخدام مع وجود
 التوبة لانسقط النفقة من الزوج والتوبة مصدر بوائنه منزلاً وبوائنه اذ احيات له منزلاً
 والمولى وان لم يهتأ المنزل فالتوبة تصد اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك *
 وله انكاح عبده وامته مكرهاً * اى يزوج كل واحد بالرضا * ولحره قتلت نفسها
 قبل الوطى المهر كله للمولى امة قتلها قبله * اى قبل الوطى لانه عجل بالقتل اخذ
 المهر فجوزي بالحرمان اما في الصورة الاولى فالتأثله نفسها لا تأخذ شيئاً فكميل
 المهر بالموت وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في الصورتين *
 وزوج الامة يعزل باذن سيدها * فان العزل منعه من حدوث الولد وهو ملك مولاه *
 وخبرت امة وكاتبة عنقت تحت حر او عبد * فان كانت تحت العبد فلها الخيار
 اتقا فانعا لعاروه وان يكون الحرة فرائداً للعبد وان كانت تحت الحر فبغير خلاف
 الخافى رح هذا بناء على مسئلة اعتبار الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار منعا
 لزبادة الملك ما بها وعدده بالرجل فام توجد مائة الفسخ وهو العار اوزيادة الملك *
 امة نكحت بلا اذن فعتقت بغيره ولم تجبر * لانها قد رعت * وما سمي للسيد وان

زاد على مهر مثلها لو وطئت معتقت وان صدقت اولادها ومن وطئ امته فولدت با ذمها
 ثبتت بحبه وهي ام ولده ووجب على الاب قيمتها * فلان قوله هم انت ومالك لا يبيك
 اوجب ولاية تملك الاب مال الابن عند الحاجة فقبل الوطئ تصير ملكا له
 لئلا يكون الوطئ حراما فيجب قيمتها على الاب * لا مهرها * لانه وطئ مملوكه * ولا قيمة
 ولدها * لانه ولد في ملك الاب * والجدة كالاب بعد موته فيه * اي بعد موت الاب
 في الحكم المذكور * لا قبله * اي لا قبل موت الاب * وان نكحها صح * اي ان نكح
 الاب امته الابن صح * ولم تصرام ولده ويجب مهرها لا قيمتها وولدها حر بقرا بته *
 اي بقرا به الابن فان الامه ملك الابن فيتم بها الولد فيعتق على اخيه لقوله هم من
 ملك ذارحم محرم منه متفق عليه * ونسد نكاح حره قالت لسيد زوجها امنته مني
 بالف ففعل * اي حره تحت مبد قالت لسيد زوجها امنته مني بالف ففعل صح
 الامر ويعتق الزوج على امرأته ويفسد النكاح خلافا للفرج فانه لا يعتق على المرأة
 عنده لعدم الملك ونحن نقول الملك يثبت بالاقضاء فصاركما لو قالت بعد مني
 بكذا ثم امنته مني وقول المولى امنته صار كما لو قال بعته منك ثم امنته منك
 فلما ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح ويرد عليه ان غاية ما في الباب انه صار كقوله
 بع عبدك مني بالف فقال الآخر بعث لا ينعقد البيع لان الواحد لا يتولى طرفي
 البيع بخلاف النكاح وايضا الملك الذي يثبت بطريق الاقتضاء ملك ضروري
 فيثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في ثبوته في حق النكاح حتى يفسد النكاح والتجارب
 من الاول ان البيع الثابت بالاقضاء مستغن من القبول فانه قد عرف في اصول
 الفقه ان المقتضى ليس كالمفوت بل هو امر ضروري فيسقط من الاركان والشروط
 ما يحتمل العقوط ومن الثاني ان الثابت بالاقضاء وان كان ضروريا ثبت
 به لوازمه التي لا يحتمل العقوط كما ميأتى في مسئله الهبة ان الهبة الاقضية

لا بد لها من القبض فبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك منه * والولاء لها * لانه متى عليها * ويقع من كفار بها لولوت به * . اي لولوت بهذا الاتفاق الاعناق من الكفارة يقع من الكفارة * وان قالت ذلك بلا بدل لم يفسد الولاء له * اي للميد وهذا عند ابي حنيفة رح وكذا عند محمد رح واما عند ابي يوسف رح فهذا الاول مواء فيثبت الملك هنا بطريق الهبة وتستغنى الهبة من القبض وهو شرط كما يستغنى البيع من القبول وهو ركن فنقول القبول ركن يستعمل الموطوع كما في النعاطي اما القبض فلا يستعمل السقوط في الهبة بحال * فان اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقرار عليه وان اسلم الزوجان الحرمان فرق بينهما والطفل معلم ان كان احد ابويه معلما واسلم احدهما وكتباي ان كان بين مجوسى وكتباي * لان الطفل يتبع خبر الابوين دينا * وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر * اي مواء كان مجوسيا او كاتبا * يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والافرق وهو * اي التفريق * طلاق بائن لو ابى لالوايت * لان الطلاق لا يكون من النساء * ولا مهرنا * اي في ابائها * الا للموطوعة * اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوعة فكل المهر وان لم تكن فنصفه لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول * ولو كان ذلك في دارهم * اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر * لم تمن حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكاتبة فهي له وتبين بتبين الدارين لا بالامس فلو خرج احدهما اليها معلما واخرج مسيبا بانتهوان مسامعا لا ومن هاجرت اليها ثلثا فلا عدة الا الحامل وارنداد كل منهما فمخرج عاجل ثم للموطوعة كل مهرها واغبرها نصفه لو ارند ولا شيء عليه لو ارندت وبقي النكاح ان ارندامعا ثم اسلمامعا و بعد ان اسلم احدهما قبل الآخر *

باب القسم

يجب العدل فيه والبكر والتهب والجدة والعنقة والحلبة والكتيبة مواء
ولامة والكتابة وام الولد والمديرة نصف ما للحره ولا قسم في السفريها فربما
شاء والقرمة اولى وان تركت قسمها لضرتها صح وان رجعت جاز *

كتاب الرضاع

يثبت بمصصة في حولين ونصف لا بعدة امومية المرضعة للرضيع وابوة زوج مرضعة
لكنها منه له * اى للرضيع فالحولان ونصف قول ابى حنيفة رح اما عند غيره
فعدته حولان وعند الشافعى رح يثبت بخمس مصات * فيحرم منه ما يحرم من
النسب الا ام اخته واخيه * فان ام الاخت والاخ من النعب هى الام او موطوءة
الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهى شاملة لثلاث صور الام
رضا ما للاخت او الاخ نسبا والام نسبا للاخت والاخ رضا ما والام رضا ما للاخت
او الاخ رضا ما فان قيل قوله الام اخته ان اريد بالام الام رضا ما وبالاخت
الاخت رضا ما لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد
بالام الام نسبا وبالاخت الاخت رضا ما او بالعكس لا يشمل الصورتين الاخرتين
قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضاع اعم من ان يكون احدهما فقط
او كل منهما * واخت ابنة * لان اخت الابن من النعب اما البنت واما الربيبة
وقد وثقت امها ولا كذلك من الرضاع * وجدة ابنة * ابي جدة الابن نسبا اما
امه او ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع * وام عمه واميته وام خاله وخالته * اعلم
ان ام هؤلاء نسبا اما موطوءة الجدة الصحيح او الجدة لغا مد ولا كذلك من الرضاع

ولا تنس العنود الثلاث في جميع ما ذكرنا * للرجل * اى هذه النساء المذكورة
لا يحرم للرجل ان اكانت من الرضاع * واخا ابن المرأة لها رضاعا * اى لا يحرم
اخو ابن المرأة لها اذا كان من الرضاع واعلم ان هذا مكرولانه ذكر ايام الاخ
ولما كانت المرأة ام اخ الرجل كان الرجل اخا ابن تلك المرأة وعبارة المحتصر كانت
كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب الاما اولاد اصوله واخوت ابنته وجدته
قا ولاد الاصول الاخ والاخوت والعم والعمة والخال والخالة فام هو لاد
تحرم من النسب لامن الرضاع ثم غيرت العبارة الى هذا فيحرمان مع قومها
عليه كالنسب وفروعه والزوجان عليهما اى تحرم المرضعة وزوجها على الرضيع وتحرم
قومها على الرضيع كما في النسب وتحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها وتحرم
زوج الرضيع على المرضعة وزوجها اى الرضيع ان كان ذكر التحرم زوجته على زوج
المرضعة وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعتها وضابطته في هذا البيت
الفارسي * از جانب شير * بر خویش شوند * واز جانب شیرخوار * زوجان و فروع *
وتحل اخوت رضاعا كما تحل نسباً كاخ من الاب له اخوت من امه تحل لاختيه
من ابنته ورضيعاً ندى كاخ واخوت لا شارباً لبن شاة وحكم خلط لبنها بتمام او دواء
اولين اخرين او شاة بالغلبة وبطعام الحمل * اى حكم خلط لبنها بطعام الحمل *
كما في لبن رجل * اى اذا نزل للرجل لبن فشربه صبي لا يتعلق به حرمة
الرضاع * واحتقان صبي لبنها وحرم لبن البكر والميت وان ارضعت ضرثها
رضيعة حرمتها على الزوج اى ان ارضعت امرأة ضرثها حال كون الضرعة رضية
حرمتها على الزوج * ولأمهم للكبرة ان لا توطأ وللرضيعة نصفه ورجعه على المرضعة
ان قصدت الفساد والاملا وحجته رجلان اورجل وامرأتان *

كتاب الطلاق

احسنه طلقة فقط في طهر لا وطأ فيه وحسنه وهو المتى طلقة تغير الموطوءة ولو في
حيض وللموطوءة تفريق الثلث في اطهار لا وطأ فيها فبمن تحيض واشهر في الأيسة
والصغيرة والحامل * فقله واشهر مطف على اطهار * وحل طلاقهن مقبب الوطئ
وبدهيه ثلث او ثنتان بمرة او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت
فيه او حيض موطوءة وجب رجعتها في الأصح * وعند بعض مشائخنا رج تستحب
وألم أن الطلاق ابغى المباحات فلا بد أن يكون بقدر الضرورة فاحسنه الواحدة
في طهر لا وطأ فيه اما الواحدة فلا نها اقل واما في الطهر فلانه ان كان في الحيض
يمكن ان يكون لشفرة الطبع لا لاجل المصلحة واما عدم الوطئ فللأب يكون شبهة العلوق *
فإذا طهرت طلقها ان شاء فلن قال الموطوءة انت طالق ثلثا للسنة بلانية يقع منطلق
طهر طلقة * لان الطلاق المني هذا * وان نوى الكل العامة صححت * اي النية حتى
يقع الثلث في الحال خلا فالزوج لانه بدعي وهو ضد المني وعندنا الثلث دفعة
مضى الوقوع اي وقوعها مذهب اهل السنة وعند الروافض لا يقع تمسك بقوله
بمعالي الطلاق مرتان الآية فالثلث لا يقع الا بثلث مرات * ويقع طلاق كل زوج عاقل
بالغ حرا وعبد ولو سكران * اي وان كان الزوج سكران خلافا للشافعي رج * واخرس
بإشارته العهدة لاطلاق صبي ومجنون وثام وسيد على زوجة عبدة وطلاق العرة
والامة ثلثة واننان * اي وطلاق العرة ثلثة وطلاق الامة اثنتان * ولو زوجهما
تخلاهما * فان امتبار الطلاق مندنا بالنساء وعند الشافعي رج بالرجال فاذا
كان زوج الامة حرا فالطلاق مندنا اثنتان وعند ثلثة وان كان زوج العرة عبدا
فالطلاق مندنا ثلثة وعندنا اثنتان *

باب إيقاع الطلاق

صريحاً ما استعمل فيكون خيراً مثل أنت طالق ومطلقك وتقع بها واحدة
وجعية وإن نوى ضدّها أي ضد الواحد الرجعية وهي الواحدة البائنة أو
أكثر من الواحدة وانظر المختصر هذا ويقع به الرجعية إذا أي سواء لم ينو أو نوى واحدة
رجعية أو بائنة أو أكثر من الواحدة * أولم ينو شيئاً وفي أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق
أو أنت طالق طلاقاً يقع واحدة رجعية إن لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنين وإن نوى ثلثاً
فثلث * هذا في الصرة أما في الأمانة فتنتان بمنزلة الثلث في الصرة وقد ذكر في أصول الفقه
أن لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالتلخيص واحد متبادر من حيث أنه
مجموع فتصح نية وإن لم ينو يقع الواحد الحقيقي أما الاثنان في الصرة فعدد
محض لا دلالة لفظ الفرد عليه * وبإضافة الطلاق إلى كلها أو إلى ما يعبر به من الكل
كانت طائقي أو راسك أو رقبتك أو رعنك أو رحك أو يدك أو جعدك أو وجهك
أو مرجك أو إلى جزء شائع كنصفك أو ثلثك يقع الطلاق وإلى يدها أو رجلاها لا وكذا
الظهور والظن هو الأظهر * لأنه لا يعبر بهما من الكل وعند البعض يقع * ونصف
طلقة أو ثلثها أو من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة * فقوله
واحدة مستند أخبره بنصف طلقة * وفي من واحدة إلى ثلث أو ما بين واحدة إلى ثلث
بمقتان وبثلاثة أنصاف طلقتين ثلث وبثلاثة أنصاف طلقة طلقتان وقبل ثلث * وجه الأول
أن ثلثة أنصاف طلقة يكون طلقة ونصف فتكمل النصف فحصل طلقان وجه الثاني أن
كل نصف يتكمل فحصل ثلث * وفي أنت طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الصرب
أولاً * قالوا الآن عمل الضرب في تكثير الأجزاء لا في زيادة المضروب * وإن نوى واحدة
وثنتين فثلث في الموطوءة وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين * أي إذا قال

غير الموطوءة أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثنيتن تقع واحدة كما إذا قال
غير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنيتن تقع واحدة * وإن نوى مع ثنتين فنلت
وفي ثنتين في ثنتين ونوى الضرب ثنتان وفي من هنا إلى الشام واحدة رجعية ومنجر
الطلاق في مكة أو في مكة أو في الدار * أي إذا قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهو
تجيز * وعلق في إذا دخلت مكة أو في دارك الدار ويقع عند الفجر في أنت
طالق فدا أو في فدا ونص في العصر في الثاني فقط * فانه إذا قال أنت طالق فدا يقتضي
أن تكون المرأة موصوفة بالطلاق في كل الفدا يقع عند الفجر ولا تصح نية العصر
كما إذا قال صمت السنة يدل على أنه صام كلها بخلاف صمت في السنة وفي قوله
أنت طالق في فدا يقتضي وقوع الطلاق في جزء من الفدا وليس جزء منه أولى من الجزء
الآخر فينتج عند الفجر لثلاثا بل لازم الترجيح بلا مرجح أما إذا نوى جزء معيناً تصح نيته *
ومند أولهما في اليوم فدا وفدا اليوم * أي إذا قال أنت طالق اليوم فدا يقع في
اليوم وإن قال أنت طالق فدا اليوم يقع في العد * ولنا أنت طالق قبل *
أن تزوجك وأنت طالق أمس لمن نكحها اليوم ويقع الآن فيمن نكح قبل أمس * أي
إذا قال أنت طالق أمس لامرأة نكحها قبل أمس يقع في الحال إذا قدر له على الإيقاع
في الزمان الماضي * وفي أنت كنا ما لم اطلقك أو منى لم اطلقك أو منما لم اطلقك
وسكت يقع حالاً وفي إن لم اطلقك يقع في آخر عمره وإن أدا ما بلانية مثل أن
صدأ بي حنيفة رح ومند هما كمنى ومع نية الوقت أو الشرط فكيفيته * وهذا بناء
على أن إذا عند أبي حنيفة رح مشترك بين الطرفين والشرط ومندهما حقيقة في الطرف
وقد يجيء للشرط بطريق المجاز فقوله إذا لم اطلقك بمعنى منى لم اطلقك كما
إذا قال طلقني نفسك إذا عشت فانه بمعنى منى شئت وعند أبي حنيفة رح لما كان
مشتركا بين المعنيين ففي قوله إذا لم اطلقك إن كان بمعنى منى يقع في الحال

وأن كان بمعنى أن يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقومه في الحال فلا يقع
بالشك وإنما حصة المشبهة فإن الطلاق متعلق بمشيتها فإن كان إذا بمعنى أن ينقطع
تعلقه بمشيتها بانقضاء المجلس وأن كان بمعنى متى لم ينقطع فلا ينقطع
بالشك * وفي أنت طالق ما لم اطلقك أنت طالق تطلق بالاخيرة * أي
أن قال أنت طالق ما لم اطلقك أنت طالق تطلق بالاخيرة وهي قوله أنت طالق
حتى لو قال أنت طالق ثلثة ما لم اطلقك أنت طالق تقع واحدة * واليوم للنهار
مع عمل معتد والوقت المطلق مع عمل لا يمتد فعند وجود الشرط لئلا يتخير في
أمرك بيدك يوم يقدم ملأن وتطلق في يوم أتزوجك فانت طالق * أعلم أن اليوم
إذا قرن بفعل ممتد يراد به النهار وإذا قرن بفعل غير ممتد يراد به الوقت
وذلك لأن طرف الرمان إذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياره كقولنا صمت
السنة بهلاف قولنا صمت في السنة فإذا كان الفعل ممتدا كالامر بالبدكان المعيار
ممتدا فيراد باليوم النهار ههنا وأن كان الفعل غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار
غير ممتد فيراد باليوم الوقت وأعلم أنه قد وقع خبط واضطراب في أن الاعتبار في
الامتداد وعدمه الفعل الذي تعلق به اليوم أو الفعل الذي اضيف إليه اليوم فالذكور
في الهداية في هذا الفصل أن اليوم يحمل على الوقت إذا قرن بفعل لا يمتد والطلاق
من هذا القبيل فيسظم الليل والنهار فهذا دليل على أن الاعتبار بالفعل الذي تعلق
به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم أتزوجك فانت طالق والمدكور في إيمان الهداية
أنه إذا قال يوم أكلم فلا مانع طالق يناول الليل والنهار لأن اليوم إذا قرن بفعل
لا يمتد يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد فهذا يدل على أن الاعتبار بالفعل الذي
اضيف إليه اليوم أن أمرت هذا ما كان كل واحد منهما غير ممتد كقوله أنت طالق
يوم يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وأن كان كل منهما ممتدا انحوا مرك بيدك

يوم امكن هذه الدار و يراد باليوم النهار وان كان الفعل الذى تعلق به اليوم غير
ممتد والفعل الذى اضيف اليه اليوم ممتدا نحو انت طالق يوم امكن هذه الدار
او بالعكس نحو امرك بكذا يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحا
لجانب الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد به اسقاط الطلاق فلا بد ان
كون المرأة طالقا ممتدا لان الطلاق اذا وقع فكون المرأة طالقا امر مستمر فلا فائدة في تعلق
اليوم به فيكون اليوم متعلقا بايقاع الطلاق لا بكون المرأة طالقا واعلم ان المراءى بالامتداد
امتداد يمكن ان يستوجب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد
ولاشك ان التكلم ممتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يستوجب النهار عادة * وراجع في
انت طالق ثنتين مع متق سيدك لك لو اعتق * رجل تزوج امرأة غيره فقال لها انت
طالق ثنتين مع اصابك مولاك اياك فامتنعها المولى فطلعت ثنتين فالزوج يملك الرجعة
لان اصاب المولى شرط للتطليق فيكون مقدا عليه فالعنع يكون مقدا على وقوع
الطلاق فبيع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقها ثلثا فيملك الزوج الرجعة فان قيل
كلمة مع للفران قلنا جاءت للتأخير فجاء مع العمر بمرا * وعند مجيء ضد بعد
تعلق متنها ونطليقها بمجيئه لا خلافا لمحمد رح * يعنى قال المولى اذا جاء الغد
فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين فجاء الغد وقع العنع والطلاق
ولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع العنع معارن لوقوع الطلاق فبيع الطلاق
وهي امه بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العنع فاعتبر
القدم والتأخر بالرتبة وعند محمد رح يملك الرجعة لان العنع امر موقوعا
لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مستمر بخلاف الطلاق فانه ابغض الباحات
فيكون في وقوعه بطوء وتأخير * وعند كالحرة * بالانفاق اخذا بالاحباط * وبيع
بانا منك بائن او ملبك حرام ان نوى لا انا منك طالق وان نوى وانت طالق

وَأَمَّا مَنْ دَعَا بِمَا يَقَعُ لِنَتَانٍ وَتَحْقِيقِهِ فِي وَصُولِ الْفَقْهِ فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي * وَكَتَابَتِهِ مَا
 لَمْ يَوْضِعْ أَمْرًا وَمَحْتَمَلًا وَغَيْرَهُ فَلَا تَطْلُقُ الْإِبْنِيَّةُ أَوْ لَالَةُ الْحَالِ وَسُيَّحَا أَمْتَدْنِي وَاسْتَبْرَى رَحِمَكَ
 وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ وَبِهَا تَقَعُ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَبِهَا قِيَاهَا كَانَتْ بِأَثْنِ بَنَةِ بَنَلَّةٍ حَوَامٍ بِخَلْقَةٍ بِرِيَّةٍ
 حَصْلَكَ عَلَى فَارِثِكَ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَهَيْتَكَ لِأَهْلِكَ مَرَحْنَكَ فَارَقْتَكَ أَمْرَكَ بِيَدِكَ
 أَفْتِ حُرَّةً نَقَعْنِي نَحْمَرِي أَسْتَبْرَى أَضْرَبِي أَخْرَجِي أَذْهَبِي قَوْمِي أَتَبْنِي الْأَزْوَاجَ
 تَقَعُ وَاحِدَةٌ بِأَنْتَ أَنْ نَبَا مَا أَوْشَيْنِمْ وَفَلَتْ أَنْ نَوَاءَ وَفِي أَمْتَدْنِي ثَلَاثَ مَرَاتٍ لَوْنُونِي
 بِالْأَوَّلِ طَلَا قَا وَغَيْرُهُ هَيْضًا صَدَقَ وَأَنْ لَمْ يَنْوِ غَيْرَهُ شَيْءًا فَتَلَتْ * وَبَارَةٌ الْمُخْتَصِرُ وَكَتَابَتُهُ
 مَا يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ فَخَصُوا أَخْرَجِي وَأَذْهَبِي وَقَوْمِي يَحْتَمِلُ رَدًا وَنَحْوُ خَلْقَةٍ بِرِيَّةٍ بِهَرَامٍ
 بِأَثْنِ يَصْلَحُ مَبَا وَنَحْوُ أَمْتَدْنِي وَاسْتَبْرَى رَحِمَكَ أَنْتَ وَاحِدَةٌ أَنْتَ حُرَّةٌ اخْتَارِي أَمْرَكَ
 بِيَدِكَ مَرَحْنَكَ فَارَقْتَكَ لَا يَحْتَمِلُ الْرَدَّ وَالسَّبَبُ قَبْلِي الرِّضَاءُ يَتَوَقَّفُ الْكُلُّ عَلَى
 النِّيَّةِ وَفِي الرِّضَاءِ الْأَوَّلَانِ وَفِي مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ نَفْطُ وَالْمَرَادُ بِحَالَةِ
 الرِّضَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ حَالُهُ فَضْضٌ وَلَا مَذَاكِرُ الطَّلَاقِ فَيَتَوَقَّفُ الْأَقَامُ الثَّلَاثَةُ عَلَى النِّيَّةِ
 وَفِي حَالَةِ الرِّضَاءِ يَتَوَقَّفُ الْأَوَّلَانِ أَيْ مَا يَصْلَحُ رَدًا وَمَا يَصْلَحُ مَبَا عَلَى النِّيَّةِ أَنْ نَوَى الطَّلَاقَ
 يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَأَنْ لَمْ يَنْوِ لَا يَقَعُ وَأَمَّا الْقِسْمُ الْآخِرُ وَهُوَ مَا لَا يَصْلَحُ رَدًا وَلَا مَبَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ
 وَأَنْ لَمْ يَنْوِ فِي حَالِ مَذَاكِرِ الطَّلَاقِ يَتَوَقَّفُ الْأَوَّلُ أَيْ مَا يَصْلَحُ رَدًا عَلَى النِّيَّةِ أَمَّا
 الْآخِرُ أَنْ هُوَ مَا يَصْلَحُ مَبَا وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ وَالسَّبَبُ فَيَقَعُ بِهِمَا الطَّلَاقُ وَلَنْ لَمْ يَنْوِ *

باب التفويض

وَمَنْ قِيلَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ أَوْ أَمْرَكَ بِيَدِكَ أَوْ اخْتَارِي بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ تَطْلِيقَهَا فِي مَجْلَسٍ
 حَلَمَتْ بِهِ وَأَنْ طَالَ * قَوْلُهُ تَطْلِيقُهَا مُبْتَدَأٌ وَمَنْ قِيلَ خَبِرَةٌ ثُمَّ عَمَرَ الْمَجْلَسَ بِقَوْلِهِ *
 حَالَمٌ تَقْمُ أَوْ تَعْمَلُ مَا يَطْعُهُ لَا بَعْدَهُ * أَيْ لَا يَكُونُ لَهَا الْإِخْتِيَارُ بَعْدَ قِيَامِهَا مِنَ الْمَجْلَسِ

ولا يجوز له ان يجلس في مجلس يتبدل باحد الامرين لما بالقيام او بغيره لا يكون
 جالساً في مجلس * وجلس القائمة والكاء القاعدة وقعود المنكته وداء الاب للمختارين
 وشهود تشهد هم ووقف دابة هي راكبها لا يقطع ولكنها كبتها وسيدانها كسيزها *
 حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بحبر الدابة * وفي اختارى لاتصح نية
 الثالث بل قمين بواحدة ان قالت اخترت نفسي او اختار نفسي وشرط ذكر النفس * من
 اختار في الاختار * اختارة لو قالت اخترت تبين * اي ان لم يذكر احدهما النفس
 بل قال الزوج فاختارى اختارة تقع باثنتي واحدة ان قالت اخترت * ولوكرر اختارى
 ثلثا فعالت اخترت اختارة او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلث بلاية *
 وهذا عند ابي حنيفة رح لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلث بلا ترتيب كالاجتماع
 في المكان فان ابطال الاولى والوسطية والاخيرية بقى مطلق الاختيار نصاركما لو قالت
 اخترت * ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بانت بواحدة * ذكر في الهداية
 انه تقع واحدة يهلك الزوجان هذا خطأ وقع من الكاتب والصواب انه لا يملك
 الرجعة وقيل فيه روايتان احدهما انه تقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى
 انها باثنتي وهذا اصح * ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اختارى تطليقة فاختارت
 نفسها تقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى الثالث فعالت اخترت نفسي
 بواحدة او بمررة واحدة يقعن ولو قالت طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي
 بتطبيقه فواحدة باثنتي ولو قال امرك بيدك اليوم ويعد غد لا يدخل الليل فيه حتى
 لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق ويطل امر اليوم ان ردتته وبقي الامر
 غدا وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في غدا ان ردتته في يومها
 لان الليل يصيرتا بها هنا فيصير المجموع تفويضا واحدا ان اردته في البعض بطل
 المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير تفويضا فان اردت احدهما بقي الآخر

ولو قال طلقت نفسك ولم سوو برؤي واحدة فطلقت نفسها يقع رجعية وإن طلعت
ثلاثا ونوادح ونية ثنتين لا إلا إذا كانت المنكوحة أمه * لأنه واحد اعتباري في
حقيها لأن قوله طلقت معنى أبعلي فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ قوديهتمل
الواحد الاعتباري وهو الثالث فلا يدل على العدد * ويقع بأبنت نفسي رجعية *
لأنها قالت في جواب طلعت نفسك فليس لها إيقاع المائت بل مطلق الطلاق ففي
قولها أبنت نفسي بطلت صفة الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي * وأحترت
نفسى لا يقع * لأنه ليس من الفاظ الطلاق * ولا يصح الرجوع من طلعت نفسك
وبتقيد بالمجلس وفي طلعت ضرتك وطلق امرأتى خلاهما * أى يصح منه الرجوع
ولا يتقيد بالمجلس لأن طلعت نفسك ليس بتوكيل بل هو يمين لأنه تعليق الطلاق بتطيقها
واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو يملك لأنها تعمل لنفسها فيتقيد
بالمجلس وأما طلعت ضرتك وطلق امرأتى فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد
بالمجلس * وفي طلعت نفسك متى شئت لا يتقيد به * أى بالمجلس * وفي طلعت ان
شئت يتقيد ولا يرجع * أى قال لأحد طلق امرأتى ان شئت يتقيد بالمجلس
لأنه ملقه بمشيئته فصارت تملكه لا توكيلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع منه كما في طلعت
نفسك * ولو قال لها طلعت نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء في
عكس * أى لو قال لها طلعت نفسك واحدة فطلعت ثلاثا لا يقع شيء عند أبي حنيفة
رح لأنه فوض إليها إيقاع الواحدة قصد الألف ضمن الثلاث وعندهما تقع واحدة *
ولو امرت بالبائن أو الرجعي عكست وقع ما أمر به ولا يقع شيء في طلعت نفسك
ثلاثا ان شئت لو طلعت واحدة وعكس * أى لو قال لها طلعت نفسك واحدة ان
شئت فطلعت ثلاثا لا يقع شيء في الأول لا يقع شيء لأن المراد ان شئت الثلاث
ولم توجد مشيئة الثلاث وفي الثانية لا يقع شيء عند أبي حنيفة رح لأن المراد طلعت

فيمكن أن تكون مشيئة واحدة قصداً ومبدأً ما نفع
نواحيها * ولا في أنت طالق أن شئت فقال شئت *
لأنه علق الطلاق بمشيئتها الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لأنها علقته بوجود
مشيئتها بوجود مشيئته ولا علم لها بوجود مشيئته وذلك لأن قوله أنت طالق إنشاء
فهو إيقاع في الحال لكن بشرط مشيئتها بمشيئتها لا بد من وجودها في الحال
ولم يوجد ذلك * وأن نوى الطلاق * أي أن نوى الطلاق بقوله شئت قال
في الهداية لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائطاً طلقها والنية
لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع إذا نوى لأنه إيقاع مبتدأ
لأن المشيئة تنبئ من الوجود أقول إذا قال الزوج أنت طالق أن شئت فمعناه
أن شئت طلاقك فقال شئت أن شئت أي شئت طلاقاً أن شئت طلاقاً
فقال الزوج شئت أي شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدرًا لعمل النية فيه يمكن
أن يجاب عنه بأن المقدر الطلاق الذي هو مفعول المشيئة وإذا قال الزوج شئت قدرته
مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذي جعل مفعولاً للمشيئة لا الطلاق الذي جعل
جزاءً للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لأنه علق الطلاق بمشيئتها مشيئة
موجودة ولم توجد تلك المشيئة بل علقته المرأة بوجودها بوجود مشيئته وهو غير معلوم لها
أما إذا قال شئت الطلاق ونوى يقع لأن مشيئته هذا إنشاء مبتدأ وإنما احتجنا إلى النية
لأنه يمكن أن يراد بالطلاق ما هو مفعول المشيئة فإن نوى هذا يقع وإن نوى طلاقاً
ابتدائياً يقع فلا بد من النية * وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علق بموجود *
كما لو قالت شئت أن كانت السماء فوق الأرض * وفي أنت طالق إذا شئت أو
إذا ما شئت أو متى شئت أو متيما شئت لا يرتد الأمر بردها * لأنه ملكها الطلاق في
الوقت الذي شأته فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالرد * وتطلق متى

شاعت واحدة لآخر وفي كلما شئت لها ايقام واحدة ثم وتم * لان كلمة كلما تعم الانعزال
 كما تعم الا زمان * لا التثنت جميعا ولا التطبيق بعد زوج آخر * فعوله ولا التطبيق
 بالرفع مطبق على الابقاع المضاف الى التثنت تقد بزه ليس لها ايقام التثنت جميعا
 ولا التطبيق * وفي حيث شئت وان شئت ينقيد بالجلس وفي كيف شئت تقع
 رجعية وان لم تشأ المرأة فان شاءت كالزوج بائنة او لثنا وقع ما شاءت وان نوت
 لثنا والزوج واحدة بائنة او بالقلب رجعية وان لم ينوشيا فما شاءت * هذا قول
 ابي حنيفة رح وحاصله ان الكيفية مفروضة اليها لاصل الطلاق فتقع رجعية ان
 لم تشأ المرأة اما ان شاءت فان وافق مشيئته مشيئتها في البائن او التثنت وقع ما انفقا
 صايمه وان خالفها تقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيئتها لان الزوج فوض المشيئة
 اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيئته لان مشيئتها مستفادة من الزوج فاذا تعارضتا تساقطتا
 فبقي الاصل اى الواحدة الرجعية وان لم توجد مشيئة الزوج تعتبر مشيئة المرأة
 في الكيفية واما عندهما فكما ان الكيفية مفروضة اليها فاصل الطلاق مفروض اليها
 ايضا * وفي كم شئت او ما شئت طلقت ما شاءت في مجلسها لا بعده وان ردت
 ارتدت وفي طلقتى نفسك من ثلث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لاثنا * هذا عند
 ابي حنيفة رح لان من للتبعيض وعندهما لها ان تطلق نفسها لثنا فتكون من
 للبيان قلنا لكل محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه *

بَابُ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ

شرط صحته الملك والاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك فانت كذا ان تكلمها
 فكلمها وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجته مكلمها * لوجود الملك وقت التعليق * او قال
 لاجنبية ان تكلمتك فانت كذا فتكلمها * لوجود الاضافة الى الملك وعند الشافعي رح

لا يقع لقوله بم لا يطلق قبل النكاح والمراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك
والملك هو العرط او اذا واذا ما وكل * نحو كل امرئة الى تدخل الدار فهي طالق * وكلما
 ومتى ومنما فعينها تنحل اليمين اذا وجد العرط مرة الا في كلما فانه تنحل بعد اثلاث *
 المراد بانحلال اليمين بطلان اليمين بطلان التعليق * فلا يقع ان يكها بعد زوج
 آخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا * فانه كلما تزوجها تطلق
 وان كان بعد زوج آخر * وزوال الملك لا يبطل اليمين وتنحل بعد الشرط مطلقا
 وشرط للطلاق الملك * لقوله مطلقا اي سواء وجد الشرط في الملك او في غير الملك فان
 وجد في الملك تنحل اليمين الى جزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزاء وان
 وجد لا في الملك تنحل لا الى جزاء اي بطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام
 المحلية فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فان ان تدخل الدار من غير
 ان يقع الثلث فصيلته ان يطلقها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين
 ولا يقع الثلاث ثم يزوجه فان دخلت الدار لا يقع شيء لطلان اليمين * وان
 اختلفا في وجود الشرط فالقول الامع حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها صدقت في
 حقها خاصة فعي ان حصت ثلث طالق وثلاثة وان كنت تحمين مهاب الله فانت
 كذا ومبده حول فانت حصت واحدة طنقت هي فقط وفي ان حصت يحكم بالجزاء
 بعد رؤية الدم ثلثة ايام من اوله * اي ان قال ان حصت فانت كذا فبعد ما رأت الدم
 ثلثة ايام يحكم بالجزاء من اول الدم لانه تنس برؤية الدم ثلثة ايام انه حيض
 فيحكم بعد ثلثة بوقوع الجزاء في اوها * وفي ان حصت حيصة لامع حتى يظهر *
 فان الحيضة هي الكاملة * وفي ان صمت يوما ناست طالق تطلق حين فرست من
 يوم صامت بخلاف ان صمت * فانه يقع على صوم ساحة * وان هلق طلاقه بولادة ذكو
 وطلقين بولادة انهي قولدهما ولم يدرا اول طلقت واحدة فصاء ونتمين تنزها *

اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى * وانقضت العدة بوضع الحمل * اى بالوضع
 الثانى وانما لا يقع به طلاق آخر لان العدة تنقض بالوضع قال الله تعالى واولات الاحمال
 اجلهن ان يضعن حملهن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مؤخر عن الوضع فنقض
 العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق * ولو ملق الطلاق بشئ من بضع ان وجد الثانى في الملك
 والا فلا * فقوله ان وجد الثانى في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثانى فقط
 في الملك وقوله والا فلا يشمل ما اذا لم يوجد شي منهما في الملك او وجد الاول في الملك دون
 الثانى * والتنجيز يبطل التعليق فلو ملق الثلث بشرط ثم نجز الثلث ثم ماتت
 اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شي * ومن ملق الثلث بوطي زوجته فالج *
 اى حشفته حتى التقى الحنانان * وليث فلا مقر لها عليه * العقر مهر المثل وقبل هو
 مقدار اجرة الوطي لو كان الزنا حالالا * وكذا لو ملق طلق امته بوطيها ولم يضر مراجعته
 في الرجمي فلنزع ثم اولج يجب العقر وكان رجعة ولو قال انت طالق ان شاء الله تعالى
 متصلا وماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى لم يقع ولو مات هو يقع لانهم يتصل به الاستثناء *
 اى لو قال انت طالق فاضق النكاح بان شاء الله تعالى فمات قبل تمامه * وفي انت
 طالق ثلثا الانتين تقع واحدة وفي الا واحدة ثنتان وفي الاثنا ثلث والله اعلم *

باب طلاق المريض

المريض الذى يصير ما رابا لطلاق ولا يصح تبرعه الامن الثلث من كان غالب
 حاله الهلاك بمرض او غيره فمن اصناه مرض وصح من اقامته مصالحة
 خارج البيت وقد رفيه * اى على اقامته مصالحة في البيت * ومن با وزرجلا
 او قدم ليقول قصا او رجما مريض * اى على نحو الذى مر * فلان ان زوجته
 وهو كذلك ومات بذلك العيب او بغيره تروى خلافا للشافعي ربح واعلم ان

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الواو على معناها لكن لا يراد بها المجموع بل يراد الأقل الذي هو الأثر تارة والموصى
 به أخرى فيكون الواو للجمع وهو ان الأقلية ثابتة فيهما لكن بحسب زمانين *
 كمن طلق ثلثا بامرها في مرضه ثم اقر لها بدين او وصى * فان لها الأقل من ذلك
 ومن الأثر في قولهم جميعا ولو طلق الثلث بشرط وجد في مرضه ان حلقه بمجيء وقت
 كرجب او فعل اجتبى ثرت الا اذا حلق في صحته وان حلق بفعل نفسه ثرت مواد كان
 التعليق في مرضه اولا والفعل حاله منه بد كالكلام مع الاجنبى اولاد له منه كاطل الطعام
 وصلة الظهر وكلام الابوين وان حلق بفعلها فان كانا * اى التعليق والفعل *
 في مرضه والفعل لها منه بد لا ثرت وان لم يكن لها بد منه ثرت وان كان * اى التعليق *
 في صحته لا ثرت الا فيما لا بد لها منه عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح خلافا لـ احمد
 وزفر ربح * فانها لا ثرت عندهما لانه لم يوجد من الزوج صنع في ابطال حقه بعدما
 تعلق حقه بماله هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الغار اذا ثرت ان وجد من
 الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقه بعدما تعلق حقه بماله بسبب المرض ولم يوجد
 ذلك الصنع لان التعليق كان في صحته بل المرأة ابطلت حقه بانها نذ لك الفعل
 فجوابهما ان الفعل لا بد لها منه فهي مضطرة الى الاتيان به فصا ر فعلها مضافا
 الى الزوج كما في الاكراه * وفي الرجعي ثرت في الاحوال اجمع وخص ارها
 بموته في مدتها * اما اذا انتضت مدتها ثم مات لا ثرت اجماعا وعبارة المختصر
 هكذا وان حلق بينوئها بشرط وجد في مرضه ثرت ان حلق بفعله او بفعلها ولا بد
 لها منه او يضرهما وقد حلق في المرض فالاحص ان التعليق ان كان بفعله ثرت
 مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه فكذلك الا انه ان كان التعليق في الصحة ففيه
 خلاف * احمد وزفر ربح وان كان لها منه بد لا ثرت وان حلق بغير فعلها فان كان
 التعليق في المرض ثرت والا لا

الرجعة فيكون المراد بالرجعة الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد انه ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقل من ستة اشهر يحكم بصحة الرجعة العاقبة ولا يراد انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطأ والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالتصواب ان يقال ومن طلق جا ملا منكرا وطأها فراجعها فجماعت بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة وامام مسئلة الولادة تصورتها انه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكرا وطأها فله الرجعة وانما تصح الرجعة في معتلني الحمل والولادة مع انكاره الوطأ لان الشرع كذبه في انكاره الوطأ لان الولد للفراش * وان خلاها وانكر فلا * اى لا تصح رجعتها لانه انكر الوطأ ولم يوجد تكذيب الشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانما يتأكد المهر بالخلوة لانها سلمت اليه المعقود عليه لالا انه قبض المعقود عليه بان وطئها * فان طلقها فراجعها فجماعت بولد لاقل من سنتين صحت * هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخلوة صورتها انه خلاها بامرأته وانكر وطأها ثم طلقها فراجعها الى آخره فانها اذا ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا الولد منه اذ هي لم تغربا نقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه العدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطأ قبل الطلاق لا بعد * لانه لو لم يطأ قبل الطلاق يزول الملك بنقض الطلاق فيكون الوطأ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المحلّم منه فاذا جعل وطأ قبل الطلاق تصح الرجعة * ولو قال اذا ولدت فانتم طالق فولدت ثم آخر ببطنين فهو رجعة * المراد ببطنين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون ببطن واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلّت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطأ حلالا اما اذا كانت الولدان ببطن

واحد لا يثبت الرجعة لان ملوق الولد الثاني كان قبل الولد الاول * وفي كلمة
 في الحصة فولدت ثلثة بطون يقع ثلث والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها عدة
 بالحيض * اى مدة الطلاق الثالث الذى وقع با لولادة الثالثة * ومطلقة الرجعى
 تنزى * ليرغب الزوج في رجعتها * ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطؤها *
 هذا عندنا واما عند الفاعى رح لا يحل وطؤها مطلقة الرجعى حتى يراجع
 بالقول * وعندنا لو طو يصير رجعة * ونكاح مائة ثلثة بالثلث في عدتها وبعدها
 ولا يحل حرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح وتمضى
 مدة طلاقه او موته * هذا عند الجمهور وعند معد بن المسيب لا يشترط وطؤ
 الزوج الثاني بل يكفى مجرد النكاح امتدلا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا
 غيره ولنا حديث العبدلة وهو حديث مشهور تجوز الزيادة به على الكتاب
 فيكون التحليل بدون الوطى مخالفا للحديث المشهور حتى لو قضى القاضي
 به لا ينفذ * والمراحم يحلل لاحيدها * المراهق هو صبى قارب البلوغ ويجماع
 مثله ولا بد من ان ينحرك آلتة ويشتهى * وكراه الفكاح بغير التحليل وتحلل الاول
 والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث فمن طلق دونها ومادت اليه بعد آخرها دت
 بثلث خلافا للمصمدرح والمائة بثلث لو قالت حلفت في مدة تحنله وطلب على طنة
 مدتها حلت الاول * قيل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه لا يهدم من ثلث
 حيض وطهرين فاقل مدة الحيض ثلاثة ايام واقل الطهر خمسة مفروما *

باب الايلاء

وهو حلف بمنع وطى الزوجة مدته * اى مدة الايلاء * فلا يلاء لو حلف على اقل
 منها وهى للحرة اربعة اشهر وللامة شهران * وحكمه طلقة بائنة ان براء الكفارة

والجزء ان حدث * فلو قال والله لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر * الاول موبد
والثاني موقنت باربعة اشهر * وان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق
او مبدى حو فعد الى ان قربها في المد احدث وتجب الكفارة في الحلف بالله تعالى
وفي غير الجزء وسقط الابلاء والايات بواحدة * اى ان لم يقربها بانت بطلقة
واحدة * وسقط الحلف الموقت لا الموبد * حتى لو كان الحلف موقتا باربعة اشهر
ولم يقربها بانت بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين
اما في الحلف الموبد ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها
ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا هذا معنى قوله * فنبين باخرى ان مضت مدة
اخرى بعد نكاح ثان بلائى * ثم اخرى كذلك بعد ثالث * فنقوله بلاني ابي بالقران *
وبقى الحلف بعد ثلث لا الابلاء فلو قربها كفولا تبين بالابلاء * اى في الحلف
الموبد اذا وقع ثلث تطبيقات من غير قربان بقى الحلف لانه لم يقربها فلم ينحل
اليمين لكن لم يبق الابلاء فلو نكحها بعد الزوج الثاني وقربها تجب الكفارة لبقاء
اليمين ولولم يقربها لا تبين بالابلاء لانه لم يبق الابلاء وقوله وبقي الحلف بعد
ثلث فيه تفصيل ان كان الحلف بالله يبقى الحلف حتى تجب الكفارة وان كان الحلف
بغير طلاقها يبقى الحلف وان كان بطلاقها لا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق * وقوله
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ابلاء بخلاف قوله بعد يوم والله
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين * اى لو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما
ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا لان في اليوم الاول كان
حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني كان حلفه على اربعة اشهر الا يوما واحدا * وقوله والله
لا اقربك سنة الا يوما وقوله بالبصرة والله لان خل الكوفة وامرأتها ولا ابلاء من
سبائنة واجنبية نكحها بعد ذلك فاما مطلقة الرجعى فكان زوجة او محرمين الفري

بالوطي ليرضى بها ^{بما} أو صغرها أو رتقها أو لسيرة أربعة أشهر يومها فقبوله قوله ^{فكس}
 إليها فلا يطلاق بعده لو مضت مدته وهو عاجز فإن صح قبل مدته فقبوله يوطئه وإلست
 على حرام إن نوى به الطلاق فيما ثبته وإن نوى به الظهار أو الثلث أو الكذب فما نوى
 وإن نوى التحريم أو لم ينو شيئا فأبلاء وقبل هو وكل حل على حرام وحرره به ست
 راست كيرم بروى حرام طلاق بلا نية للعرف وبه يقتضى *

باب الخلع

لا بأس به مند الحاجة بما يصلح مهر أو هو طلاق بائن ويلزم بدله وكراهة أخذه
 إن نشز وأخذ الفضل إن نشزت * أى أخذ الفضل على ما دفع إليها من المهر ولو
 طلقها بمال أو على مال وقع بائن إن قبلت ولزمها المال ولو خلع أو طلق بحجر
 أو خنزير لم يجب شيء ووقع بائن في الخلع ورجعى في الطلاق وإن قالت خالعتنى
 على ما في يدي أو على ما في يدي من مال أو من درهم ففعل ولا شيء في يدي لم يجب شيء
 في الأولى وترد ما قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وإن اختلعت على عبد لها
 أبق على براءتها من ضمانه تعلمه أن قدرت وقيمته أن عجزت وإن طلبت ثلثا
 بألف أو على ألف درهم فطلقها واحدة تقع في الأولى بأثنتي ثلث الألف و
 في الثانية رجعية بلا شيء مندأبى حنيفة رج * أما عندهما فيقع بائن بثلث
 الألف فانها إذا قالت طلقنى ثلثا بألف جعلت الألف موزا للثلث فإذا اطلقها واحدة
 يجب ثلث الألف لأن أجزاء العوض منقصة على أجزاء المعرض أما إذا قالت طلقنى ثلثا
 على ألف فكلمة على الشرط والطلاق يصح تعليقه بالشرط فأبو حنيفة رج يحمل عليه وأجزاء
 الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط وأبو يوسف ومحمد رج حملاه على المعرض بمعنى الباء
 كما في بيعت مبدا بألف أو على ألف فالجواب أن البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيحمل

في العوض ضروري قولا تصرورة في المطلق لصحة تعلقها لشرط * وان قال طلقى
نفك ثلاثا بالنفي الاولى التي طلقت واحدة لم يقع شيء * لان الزوج لم يرض
بالبينونة الا ان تعلم له الالف كلها ولم تعلم بخلاف قوله لما طلقى ثلاثا انما لغنا لها لما
وضعت بها البينونة بالنفي ارضى بالبينونة ببعضها * ولو قال انت طالق وعليك
اللعن اوانت حرة وعليك الف فقبلنا اولا طلقت ومتقت بثبتي * هذا عند
أبي حنيفة رح ومندهما ان قبلت المرأة طلقت بالف وان قبلت الامة متقت بالف
وان لم تقبل لا يقع شيء فا نهما جعل الواو في قوله وعليك للحال والحال بمنزلة
لشرط واو حنيفة رح جعل الواو للعطف وتنا سب الجمليتين في كونهما اسميتين
يدل على العطف فيكون اخبارا بان عليهما الف فيقع بلا شيء * والخلع معاوضة
في حقها حتى يصح وجوعها * اي اذا كان الايجاب منها قبل قبول الزوج بهم
وجوعها * وشرط الغيار انها * هذا عند أبي حنيفة رح اما عندهما فلا يصح شرط الخيار
لاحد فا لطلاق واقع والبدل واجب * ويقتصر على المجلس * اي اذا كان الايجاب
من قبلها لا يد من قبول الزوج في المجلس * ويمين في حقه حتى انكس الاحكام *
اي اذا كان الايجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول الموأة ولا يصح شرط الخيار
له ولا يقتصر على المجلس اي يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان الخلع
كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفقها وفيه معنى اليمين
فان اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء فالخلع تعلق الطلاق بقبول المرأة وهذا
من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانب المرأة معاوضة * وطرف العدد
في العناق كطرفها في الطلاق * فيكون من طرف العدد معاوضة ومن جانب المولى
يمينا وهي تعلق العنق بشرط قبول العدد فيترتب احكام المعاوضة في جانب العدد
لا في جانب المولى * ولو قال طلقتك ا من على الف فلم تقبل وقالت قبلت

[illegible]

باب الظهار

هو تسبیه زوجته او ما مبربه عنها اوجزاء شائع منها بعضو بحرم نظره اليه من امضاء
سحارمه بسا اورضا ما كانت علی کظهر امی اوراسک ونحوه او نصفک کظهر امی
او کبطنها او کعخذها او کفرجها او کظهر اخني او صني و یصبره مطاها و یحرم
وطؤها و داعیه حتی بکفران و طمی قبله * ای قبل النکفر * استغفر و کفر للظهار
فقط * ای تجب کفارة الظهار ولا یجب شیء آخر للوطی الحرام * ولا یعود حتی
یکفر * ای لا بطأها نایا حتی یکفر * والعود الموجب للکفارة هو زممه علی وطنها
ولیس هذا الاظهار * ای ما ذکر لبس الاظهار سواء نوى او لم ینو شیاً ولا یكون
طلاناً او ابلاد * وفي انت علی مثل امی او کامی ان نوى الکرامة او الظهار صححت *
ای نیته * وان نوى الطلاق بانته وان لم ینو شیاً لغا و بانته علی حرام کامی

ندم ما نوى من طلاق أو طهار أو انت على حرام كظهر ارمي طهار لا غير وان نوى طلاقاً أو بلاء
 وخص الطهر بزوجته فلم يصح من امته ولا ممن نكحها بلاء امرها ثم طهر منها ثم اجازت
 واثنت على كظهر ارمي لنمائه تجب لكل كفارة وهي متقربة وجاز فيها العلم والكافر *
 وفيه خلاف الشافعي رح وتحقيقه في وصول الفقه في حمل المطلق على المفيد * والذكر
 ولا لائتي والصغير والكبير ولا صم * اى من يكون في اذنيه وفرا ما من لا يجمع
 اصله لا ينبغي ان لا يجوز لانه فائت جنس المنفعة * والا مور ومقطوع احدين يديه
 واحدين رجله من خلاف ومكاتب لم يود شيئاً وشرى قريبه بنية كفارة
 واما ق نصف عبده ثم باقية لافائت جنس المنفعة كالا ممي ومجنون لا يعقل *
 احتراز عن يمين ويقيم * والمقطوع يداها وابها ماها او رجلاه او يد ورجل من
 جائب ولا مديهم ولا مكاتب ادين بعض بدله واعتاق نصف مبد معترك ثم باقية
 بعد ضمانه * لانه انقص نصيب صاحبه في ملكه ثم ينحول الى ملك المعتق
 بالضمان وعندهما يجوز اذا كان المعتق مومرا لانه يملك نصف نصيب صاحبه
 بالضمان فانه امتق كله من الكفارة بخلاف ما اذا كان معمر فان عندهما الواجب
 المعاينة في نصيب الشريك فيكون اعتاقا بعوض * ونصف عبده من تكفيره ثم
 باقية بدو طين من طاهر منها * لان الاعتاق يجب ان يكون قبل المبيع وندهما
 يجوز لان اعتاق البعض اصاب الكل عندهما * وان هجر عن اعتق صام شهرين
 ولا ليس فيها شهر رمضان ولا خضمة نهى صومها وان اطرب بعد او غير او وطئها
 في شهرين ليلا همدا او يوما هو استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلافه * وعند
 ابي يوسف رح لا يمتأنف الصوم لانه يجب ان يكون متتابعاً مقدماً على المسيس
 فالتابع حاصل بقى ان التقديم على المبيع غير حاصل لكنه ان استأنف يكون الكل
 مؤخرًا عن المسيس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم على المبيع فهذا الاول لا يبيح خيفة

ومحمد بن يحيى ^{رحمته الله} ^{في صحيحه} أن يكون مقدما على المحبس خاليا عنه قال لتقديم على المحبس
قد تأبته لكن خلوه عن المحبس ممكن فيجب رمايته * وإن عجز عن الصوم أطعم
هو أو نائبه متين مسكينا كالأقربة الفطرة أو قيمته * هذا عندنا وأما عند الشافعي رح
لا يجوز نعم القيمة * وإن غداهم وقضاهم واشبعهم فيهما وإن قل ما أكلوا
أو أعطوا من براؤ منوى تمر أو شعير أو واحد شهرين جاز وفي يوم واحد
قدر الشهرين إلا أن يومه * أي أعطى شخصا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين
لا يجوز إلا من هذا اليوم فما مضى وأما عند الشافعي رح فلا بد من التملك كما
في الكموة ووجه قولنا ما ذكر في أصول الفقه في دلالة النص أن الأ طعام جعل الغير
طاعما وهو بالباحة إلى آخره * وإن أطعم متين مسكينا كالأصاها من يوم منظهارين
لم يصح الأمن ظهارا واحدا من أطار وظهار صبح * هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح
وأما عند محمد رح يجوز من الظهارين وهما يقولان النية تعمل عند اختلاف
الجنسين كالأطاروا لظهارا عند اتحادهما فإذا لفت النية والصاع يصل كقارة
واحدة لأن نصف الصاع من أدنى المقادير فالودعي وهو الصاع كفارة واحدة
جعلها للظهارين فلا يصح * كصوم أربعة أشهر أو أطعام مائة وعشرين مسكينا أو امتلاق
مبتدئين من ظهارين وإن لم يعين واحد الواحد * لأن الجنس في الظهارين متحد
فلا يجب التعيين * وفي امتلاق مبتدئين أو صوم شهرين له أن يعين إلى شاء وإن
امتنق من قتل وظهار لم يجز من واحد * وعند زفر رح لا يجزئه من أحد هما في
الفصلين وعند الشافعي رح يجعل من أحد هما في الفصلين * وكفر مبتدأ هر
بالصوم فقط لا مبدأ بالمال منه * لأن الكفارة مباداة ففعل الآخر لا يكون عمله *

باب اللعان

من قدف بالزنا زوجته العفيفة * أي من فعل الرنا غير متهم به كمن يكون معها

والذي لا يكون له انت معروف واسما اقتصر على كون الزوجة مغيبة ولم نقل والمرأة ممن
يحد فانها كما قال في الهداية ولا شك ان العنة اهم من كونها ممن يحد فانها لان اشتراط
كونها من اهل الشهاد يبدل على الحرية والتكليف والاسلام لا حاجة الى قوله وهي
ممن يحد فانها بل يكفي ذكر العفة * وكل صلح شاهدا او نعي ولدها وطالبت به * اي
بموجب القذف * لا من فان ابي * اي امتنع عن اللعان * حس حتى يلا من او يكذب
نفسه فيحد فان لا من لا نعت والا حبست حتى يلا من او تصدقه * فينفى بسب
ولدها منه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق * وان كان هو عبدا او كافرا او محد ودا
في قذف حد * لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهلية الشهادة * وان صلح هو شاهدا
وهي امه او كافرة او محدودة في قذف او صبيبة او مجنونة او اولى نية فلا حد عليه ولا لعان *
لانها ان انصفت بالزنا لا يكون مغيبة وان انصفت بغيره مما ذكر لا تكون اهلا للشهادة
فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم حقها او اهليتها للشهادة * وصورة
ان يقول هو اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا وفي الخامسة
لعنه الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مسيرا اليها في جميعه ثم تقول هي
اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب
الله عليها ان كان صادقا في ما رماني به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما وان قذف
ينمي الولد او به وبالزنا ذكر فيه * اي في اللعان * ما قذف به ثم يفرق القاضي
وبعني سببه وبلحقه بامه وببين بطله فان اكدب نفسه حد وحل له نكاحها * لانه
لم يبق اللعان بينهما فعوله م المتلاعنان لا يجتمعان ابدا اي ماداما متلاعنان لان
علة عدم اجتمعا هما اللعان فلما بطل اللعان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع * وكذا
ان قذف غيرها محد اورنت محدث * اي حل له نكاحها ان قذف غيرها بعد التلا من
فحد اورنت بعد التلا من فحدث فان بقا اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه * ولا لعان

يغذفه الآخرش ونفى الحمل وان ولدت لاقل من سنة اشهر * هل عند اني حنيفة
 وزفرح وعند اني يوسف ومحمد رح يجب اللعان اذا ولدت لاقل من سنة الشهر
 لانه حنتين انه كان موجودا وقت النفي ولا ي حنيفة رح انه لا يثيق بوجود
 الحمل وبما اذا ولدت لاقل من سنة اشهر فيصير كانه قال ان كنت حاملا فحملك
 ليس مني ثم تبين انها كانت حاملا والتذف لا يصح تعليقه * وبزيت وهذا الحمل
 منه تلعنا ولا ينفى القاضي الحمل * لان تلعنهما كان بحسب قواه زنت لاني
 الحمل * وان نفى الولد زمان التهنية او شراء آلة الولادة صر وبعدء لا ولا من
 في حاله * اى حال النفي زمان التهنية وحال النفي بعد زمان التهنية * وان نفى اول
 توأمين واقربا لآخر حد * لانه اكدب نفسه بدعوى الثاني لانهما خلقا من ماء واحد *
 وفي مكه لام * اى اقربا لاول ونفى الثاني لام لانه قد فنفى الثاني ولم يرجع
 عنه * وصح نسبهما منه في الوجهين * لامرأته باحدهما وهما خلقا من ماء واحد *

باب العنين

ان اقربا لم يصل اليها اجله الحاكم سنة قمرية في الصحيح * وفي رواية الحسن من
 اني حنيفة رح انه يوجل سنة شمسية وفي ظاهرا لرواية سنة قمرية فالسنة الشمسية
 مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من فلك البروج وذلك في ثلثمائة
 وخمسة وثمانين يوما وربع يوم والعنة القمرية اثنا عشر شهرا اقربا ومدتها ثلثمائة
 واربعة وخمسون يوما وثلث يوم وثلث مبريوم * ور مضان وايام حبضها معها
 لا مدة مرضه ومرضها فان لم يصل فيها فرق الفاضى بينهما ان طلبته * اى
 ان طلبت المرأة التفريق * وتبين بطلقة ولها كل المهران خلاها وتجب العدة وان
 اختلفا * مطى على قوله ان اقربا لمراد الاختلاف ابتداء لا بعد التاجيل * وكانت

ثيبا أو بكرًا فنظرت النساء قتلن ثيب حلف فان حلف بطلن حقها وان نكل
 او قتلن بكر اجل ولو اجل ثم اختلفا فالتمسيم هناك ما مربوط بطلن حقها بحلفه حيث
 بطل ثمة كما لو اختارته وخيرت هنا حيث اجل ثمة * اى لا يحلوا ما ان كانت ثيبا
 او كانت بكرًا فنظرت النساء قتلن ثيب حلف فان حلف بطلن حقها كما فى الاختلاف قبل
 النكاح اجل وان نكل خيرت المرأة وان قتلن هى بكر خيرت ايضا وقوله كما لو اختارته
 فان المرأة ان اختارت زوجها بطلن حقها فى طلب التفريق * والخصى كالعين فيه *
 اى فى النكاح * وفى الاجبواب فرق جالا * اى فى الحال * اطلبها * اذ لا فائدة فى
 نكاحه بخلاف الخصى فان الوطأ منه منوقع * ولا يتخير احدهما بعيب الآخر *
 خلافا للشافعى رح فى العيوب الحممة وهى الجنون والجزام والبرص والقرن
 والهربق ومنه محمد رح ان كان بالزوج جنون او جزام او برص فالمرأة بالخيار
 وان كان بالمرأة لانه يمكن للزوج دفع الضرر من نفقة بالطلاق *

باب العدة

هى لحره تحيض للطلاق والفسخ * كالفسخ بخيار البلوغ وملك احد الزوجين
 الآخر وتقبلها ابن الزوج بشهوة وارقداد احدهما ودم الكفاءة * ثلث حيض
 كوامل * افاد بقوله كوامل انه انا طلقها فى الحيض لا يحسب هذا الحيض من العدة *
 كام ولد مات مولانا او اعتقها وموطوءة بشبهة * كما اذا زفت اليه غير امرأته وهو
 لا يعرفها فوطئها * او نكاح فاسد * كالنكاح الموقت والمنعة فى الموت والفرقة * يتعلق
 بالوطئ بالشبهة والنكاح الغامد فان العدة فيهما ثلث حيض سواء مات الزوج
 او وقع بينهما فرقة * ولان لم تجز * مطف على قوله لحره تحيض * تصعرا وكبر
 او بلغت بالسنى ولم تحض ثلثة اشهر * اى العدة لحره لا تحيض لصغر ونحوه المطلق

* والفصح ثلاثة اشهر * والموت اربعة اشهر ومشر * قوله والموت مطلق قوله قوله
الطلاق والفصح معناه العدة للحرة للموت اربعة اشهر ومشر * ولامة تحبض حيضتان
 اولهن لم تحض او مات منها زوجها نصف ما للحرة * اي العدة لامة تحبض للطلاق
والفصح حيضتان ولامة لم تحض للطلاق والفصح نصف ما للحرة اي شهر ونصف
 . شهر وا للموت فنصف ما للحرة ايضا وهو شهران وخمسة ايام * وللحامل الحرة
والامة * لانه لا فرق في الحامل بين ان تكون حرة او امة * وان مات منها صبى
وضع حملها * اي وان كان زوجها الجب صبيا فعدتها بوضع الحمل ومند
ابني يوسف والشافعي رح عدتها مدة الوفات لان العدة بوضع الحمل انما تجب
لصيانة الماء وذلك في ثالث النسب وهنا لا يثبت النسب من الصبى ولا ابني حنيفة
ومحمد رح ان قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزل بعد
قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن با نفسهن اربعة اشهر
ومشر فيكون ناسفاله في مقدار ما يتبادله الايتان وهو حامل توفي عنها زوجها فان
قيل المراد اولات الاحمال اللاتي يثبت نسب حملهن قلنا لا نعلم بل اولات
الاحمال اللاتي وجبت عليهن العدة فعدتهن ان يضعن حملهن * ولمن حبلت
تعد موت الصبى مدة الموت * لانها ما لم تكن حاملة وقت موت الصبى تعيين
مدة الموت * ولا نسب في وجهية * اي فيما حبلت قبل موت الصبى او بعد *
ولا مرأة العار للبائن ابعد الاجل * اي ان انقضت مدة الطلاق وهي ثلث حيض
مثلا ولم تنقض مدة الموت لابدان تترصد انقضاء مدة الموت وان انقضت مدة
الموت ولم تنقض مدة الطلاق تترصد مدة الطلاق * وللرجعي ما للموت وامن
امنت في مدة رجعي كعدة حرة * اي عدتها كعدة حرة * وفي مدة بائن او موت
كامة * اي عدتها كعدة امة * وا بعة رات الدم بعد مدة الاشهر تستأنف بالحيض *

الى ان كانت الزوجة في من الاياس اى خمسة وجمعين مئة فصامدا وقد انقطعت
 د منها فطلقها الزوج تعدت بثلاثة اشهر فقبل انقضائها رأت الدم فعلم انها لم تكن آيسة
 فتعنانف بالحيض قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية ابى نعى الدقاق رح انها
 متى رأت الدم بعد ما حكم بايستها انه لا يكون حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك
 في فساد الانكحة لانه دم في ضرر آوانه * كما تسنانف بالشهور من حاصت حيضة
 ثم ابعثت * اى انقطع د منها وهي في من الاياس تسنانف بالشهور اقول الاسيناف
 مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق والحيضة التي رأت قبل
 الاياس مشتملة على الوقت فيجب ان يكون محصو با من العدة من حيث انه
 وقت * وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلتا وحيض تراه منهما * حيض
 مبتدأ وتراه صفته ومنهما خبره اى حيض تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم هذا من
 ان وطئت فعل ماض وتراه فعل مستقبل ومنهما اى من العنتين واعلم ان هذا سذبننا
 اما عند الشافعى رح فيندخلان ان كان الوطؤ بالشبهة من الزوج وهي في عدته اما ان كان
 من آخر فلا * فاذا تمت الاولى دون الثانية يجب انماها * صورته طلقها الزوج باثنا
 اولثنا فصاحصت حيضة فوطئها فببر الزوج بشبهة فعليها مدتان فالحيضة الاولى من العدة
 الاولى وحيضتان بعدها تكونان من العنتين فتمت العدة الاولى فتجب حبضة
 رابعة لينم العدة الثانية * وتقتضى عدة الطلاق والموت وان جهلت بهما * اى
 يتطلق الزوج وموته * ومبتدأها عقيبهما * اى معيب الطلاق والموت * وفي نكاح
 فاسد عقب بغريقه او مزمه ترك الوطى ولو قالت انقضت عدتي حلفت * اى
 ان قالت المرأة انقضت عدتي وكذبها الزوج فالقول قولها مع اليمين *
 ولو نكح معتدته من بائن وطلقها قبل الوطى فعليه مهر تام وعدة مستقبلة * هذا عند
 ابى حنيفة وابى يوسف رح فان اثر الوطى في النكاح الاول باق وهو لعدة فصار

في المهر والنفقة والطلاق والرجوع
في الطلاق الثاني لان الزوج طلمها قبل النكاح فيه وعند خروج
الطليق منها اطلاق العدة الاولى سقطت بالنكاح الثاني
الطليق محمدرج * ولا عدة في قامة طلقها اذ هي * هذا عند ابي حنيفة رح اذا لم يكن
معتقد اهل الدمة ذلك وان كان معتقدهم ذلك تحب منه * وعندهما انجب مطلقا
ولا حربية خرجت اليها مسلمة وتعد معدة البائن والموت كبيرة مسلمة حرة اولا *
فقوله اولا مطلق على تولد حرة * وعند الشافعي رح لاحداد على معتدة البائن * بنوك
الربنة وليس المزعمرو المعصفرو الحناء والطيب والدهن والكحل الا بعدد لا معدة
العتق * اي اذا اعتق المولى ام ولده * ونكاح فاسد * لانه واجب الوضع لا تافى
على نوته * ولا يحطب معتدة الا تعريضا ولا يخرج معدة الرجعي والبائن
من بيتها اصلا * لقوله تعالى ولا تخرجوا من بيوتهن ولا تخرجهن الاية *
وتخرج معدة الموتى في الملبوس وتبيت في منزلها * اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج
بخلاف المطلقة لان النفقة اارة عليها * وتعتد في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق
الا ان يخرج او خافت تلى ما لها او الاهداء او لم تجد كراء البيت ولابد من شدة
بينهما في البائن وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه وكذا مع نسفه وحسن
ان يجعل بينهما قدرة على الصلوة * اي ان تكون بينهما امرأة ثمة تحول بينهما *
ولوا بانها او مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها * حيرة مفرجعت وان كانت
تلك من كل جانب خبرت معها ولي اولا والعود احمد وان كانت في مصر عتد
ثمة ثم تخرج بمحرم * اعلم ان الابانة والموت في السفر اما في ضرر موضع الاقامة
فان لم يكن بينهما وبين مصرها اي الذي خرجت منه مسيرة مفرجعت وان كانت
تلك من كل جانب خبرت بين الرجوع والتوجه الى الملة صد سواء كان معها ولي

اولا لكن الرجوع اولى ليكون الاخذ ادى منزل الزوج ^{بمقتضى} ودكر الامام السرخسي
 رح نخسرا فاقربهما بقى هنا فسيان احدهما ما اذا كان من كل تجا فيه اقل من محبرة
 صفر ينبغي ان تخبر على قياس قول السرخسي رح نخسرا فاقربهما وا لثاني ما اذا
 كان بينها وبين مصرها مسيرة صفر وبينها وبين المقصد اقل تتوجه الى المقصد
 واما في موضع الاقامة وهو ما قال وان كانت في مصر اى وان كانت في مصر حبي
 ابانها او مات عنها فان لم يكن معها ولى تعذ ثمة ولا تخرج منه بدون الولى وان كان
 معها ولى فكذلك ائند ^{بمقتضى} المقتدة حرام وان كانت المأفة اقل
 من مدة السفر وندهما يحل الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا لوحشة الفرفة
 واما الحرمة للسفر وقد ارتفعت لوجود الولى ثم لما جار الخروج عند ما قال اى
 الجانبين تتوجه فينبغى ان يكون الحكم على التفصيل الذى مر والله اعلم بالصواب *

باب النسب والحضانة

من قال ان كتحته اهى طالق فنكحها فولدت لى نصف منه منذ نكحها ازمه نكحه ومهرها *
 لانه لا يبعدان الزوج والزوجة وكلا بالنكاح فالوكيلان نكحها لى ليلقة معينة والزوج وطئها
 في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او موخر فلا بد من الحمل
 على المفارقة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وان علم بطاها في تلك الليلة فهو قادر
 على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا نعيه من الفراش مع تحقق الامكان فثبت
 نكحه منه وازمه المهر * وتثبت نسب ولد معتدة الرجعى وان جاءت به لاكثر من ستين
 مالم يقر با نقضاء العدة * لاحتمال العلوق في العدة وحوا كون المرأة ممتدة الطهر
 ام لا وافتت بانقضاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة اكثر من متنتين لا يثبت
 النسب على ما ياني انه انما يثبت اذا كان بين المتنتين اقل من نصف منه * ولذات

في الأقل لان الجمع في الأكثر * اى اذا كان بين الطلاق والولادة اقل من سنتين
بانسب وان الحمل على ان الوطأ المعلق كان في النكاح اولى من الحمل على كونه
في العدة على ان الرجعة امر حاد فلا يثبت بالشك اما اذا كان بين الطلاق
 والولادة اكثر من سنتين فلا بد من ان يحصل على ان الوطأ في العدة فنثبت الرجعة *
 ومبتوتة ولدت لاقل منهما * ومبتوتة بالجر مطف على معدة الرجعي اى يثبت
 نعب ولد المطلقة طلاقا باثنا لاقل من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لاسكان
 العلوق في زمان النكاح * وان ولدت لتمامها لا الابد موة ويحمل على وطئها بشبهة
 في العدة * اى ان جاءت لتمام سنتين من وقت الفقرة لم يثبت لان الحمل حادث
 بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطأها حرام وقوله لا بد موة لانه التزمة وله وجهه بان
 وطئها بشبهة في العدة * ومراعاة انت به لاقل من تسعة اشهر وتسعة اشهر لا * ومراعاة
 بالجر مطف على ميتوتة اى يثبت نعب ولد المطلقة مراعاة انت بولد لاقل من تسعة
 اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة صبغة تجامع مثلها وهى في سن يمكن ان تكون
 بالغة اى تجمع سنين فصا و لم يظهر فيها علامة البلوغ وانما اعتبر تسعة اشهر لان
 ثلثة اشهر مدة مدتها ستة اشهر اقل مدة الحمل وانما اعتبر اقل مدة الحمل ههنا
 واكثر مدة الحمل في البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة فعلى البالغة
 شبهة الوطئ زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين توجب
 ثبوت النسب فكذا شبهة وامام في المراهقة شبهة الوطئ في النكاح او في العدة وهى
 ثلثة اشهر ثابتة ثم حقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب
 لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ وهو امر حادث يضاف الى اقرب الاوقات وهو ستة
 اشهر الى وقت الولادة فهذا مذهب ابي حنيفة ومحمد رح واما عند ابي يوسف رح
 فان كان الطلاق رجعيا فالى سبعة وعشرين شهرا لان ثلثة اشهر مدة عدتها وستان

اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق باثنا فالى منتين لانها معتدة بحتمل ان تكون
 حاملا ولم تقر بانقضاء العدة فصارت كالكبيرة * ومعتدة اقرب بمضي العدة وولدت
 لاقل من نصف سنة ولتصفها لا * لانها لما ولدت لاقل من نصف سنة من وقت
 الطلاق ظهر كذبها بيمين فبطل اقرارها اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت
 الطلاق لا يثبت النسب لانا لانعلم بطلان الاقرار ثم لفظ المعتدة يشمل كل معتدة *
 ومعتدة ظهر حملها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بصحة تامة * اى بثبت نسب
 ولد معتدة اذ صحت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حمل ظاهر او اقرار
 الزوج بالحمل او شهد على الولادة رجلان او رجل وامرأتان بان دخلت المرأة
 بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت شيء والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمنا
 الولادة برؤية الولد او سماع صوته وانما قيد الصحة بالتامة حتى لا يثبت بشهادة
 امرأة واحدة على الولادة خلافا لهما فالحاصل ان عند ابي حنيفة ر ح ان كان
 للمعتدة حمل ظاهر او اقرار الزوج به تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد
 الحمل الظاهر او اقرار الزوج به لا بد من الصحة التامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة
 واحدة * او ولدت لاقل من منتين واقرار الورثة بها * اى ان كانت العدة مدة وفات
 والمدة بين الموت والولادة اقل من منتين اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالواو في قوله
 واقرار الورثة بها والمذكور في الهداية يقتضى كلمة اولان عبارة الهداية هكذا ويثبت نسب
 ولد المتوفى منها زوجها ما بين الوفاة وبين منتين فقوله ما بين الوفاة ظرف
 للولد فالولد بمعنى المولود اى يثبت نسب من ولد في وقت بين الوفاة وبين
 منتين ثم اورد هذه المسئلة فان كانت معتدة من وفات فصدمتها الورثة بولادتها
 ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه فعلم من هاتين المحتملتين ان احدهما كاف وهو
 كون المدة اقل من منتين واقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة والمدة بين الوفاة

[illegible]

له من حيث المبدأ فهي الحجة ولأن إقراره بالحبل إقرار بما يغضي إليه وهو الولادة *
 وأكثر مدة الحبل سنتان وأقلها ستة أشهر ومن نكح أمه بطلانها بشرائها فان ولدت لان
 من ستة أشهر مدة شراها لأمه والأبلا * لأنه اذا كان بين الشراء والولادة أقل من ستة
 أشهر كان العلوق ما بقا على الشراء فهو ولد منكوحه فيلزم بلاد موة أما اذا كانت المدة
 ستة أشهر أو أكثر فالولد ولد مملوك لان العلوق امرأه حدث فيضاف اليها أخرب
القاتلوت فلا يلزم بلاد موة * ومن قال لأمته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 على الولادة امرأة فهي أم ولده أو لطفل * مطف على قوله لأمه * هو ابني ومات
 فقالت أم الطفل هو أمه وأنا زوجته * ثانه * أي يرث الطفل وأمه من المقلان
 أسئلة فيما اذا كانت المرأة معروفة بالحرية وبكونها أم الطفل فلا سبيل الي بنوة
 الطفل له الا بنكاح أمه نكاحا صحيحا لأنه هو الموضوع للحل * وإن قال وأرثت أنت
 أم ولده وجعلت حريتها لا ترث * أي أم الطفل ويرث الطفل * والحضانة للام
 ملاجبرها طلقت أو لان أمها وإن صلت ثم لام أمه ثم لأخته لاب وام ثم لام ثم لاب
 ثم لخالته كذلك * أي لاب وام ثم لام ثم لاب فان الخالة اخذت الام فاخذت الاب
 وام أو ولي ثم اخذت لام ثم لاب وذلك لان الأصل في هذا الباب الام فالقراية من
 جهتها قد صلت على القراية من طرف الاب * ثم همته كذلك * أي لاب وام ثم لام
 ثم لاب فان العمة اخذت الاب فتقدم اخذت لاب وام ثم لام ثم لاب * بشرط حرينهن فلاحق
 لأمه وام ولد فيه * أي في الولد * والذمية كالمعلمة حتى يعقل ديننا * أي في ولد المعلم وفي
 الهداية مالم يعقل ديننا أو يخاف ان يالف الكفر وقوله أو يخاف يجب بالجزم وهو يخاف
 لانه مطف على المجزوم ولم لان المعنى مالم يخاف وهذا القيد لم يذكر في الوقاية وتجب
 رعايته لان تألف الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذ أخيف انه تألف الكفر يزم
 حنيفها * ونكاح غير محرم منه يعطى حقها * أي في الحضانة * وبمحرم لا كام نكحت ممة

يتفاء على ان البيت ملكه فله المدخ من الدخول فيه * لا من النظر اليها ولا من معها
شاه * والقول لا منع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة
وفي محرم غيرهما كل سنة هو الصحيح ونفرض نفقة مرس الغائب وطفله
 وابويه في مال له من جنس حقهم فقط * كادراهم والدنا نيرا والطعام والكسوة
التي تلبسها هي بخلاف ما اذا لم يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج
الى بعضها لتصرف الى نفقتها * وصند مودم او مديون او مضارب ان اقربه
وبا لنكاح او علم القاضى ذلك ويكفلها * اى يأخذ منها كفيلا * ويجملها على انه
لم يعطها النفقة * الضمير في انه ضمير الغائب * لا باقامة بيعة على النكاح * اى لا يفرض
القاضى النفقة باقامة البيعة على النكاح * ولا ان لم يخلف ما لا فانامت بيعة عليه
اى على النكاح * لفرض القاضى عليه ويامرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به
اى بالنكاح لان قضاءه على الغائب * وقال زفر راج يعضى بالنفقة بالنكاح * ومعلم
الغضاة اليوم على هذا الحاجة * ولمطلق الرجعى والبائن والمفارقة بلا معصية
كخيار العنق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة النفقة والسكينة * اى ما دام في
العدة وفى معتدة البائن خلاف الشافعى رحله حديث فاطمة بنت قيس ولنارد
ممرضى الله عنه * لا لمعتدة الموت والمفارقة بمعصية كالردة وتقبل ابن الزوج
وردة معتدة الثلث تحفظ لانكيتها ابنة * لانه لا اثر للردة والتمكين في الفرقة
لانها قد ثبتت قبلها فلا يعطيان النفقة الا ان المرتدة تجلس لتتوب ولا نفقة
للمحبوبة بخلاف الممكنة ابن الزوج * ونفقة الطفل فقيرا على ابيه * انما قال فقيرا
حتى لو كان غنيا فهي في ماله * ولا يشركه احد كنفقة ابويه وهرمه * اى لا يشركه
احد في نفقة طفله كما لا يشركه احد في نفقة ابويه وهرمه * وليس على امه ارضاعه
الا اذا تعيس * بان لا يوجد من ترضعه أولا يشرب لبن غيرها * ويحتاج الرجل

من ترصعة مدها * أى إذا لم تتعين الأم * ولو استجارها منكوحته أو ممدته من
روحى لترصعه لم تجز وفي المبثوة روايتان * أعلم ان قوله تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن اوجب الارضاع على الامهات ثم قوله تعالى لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار
مولده بولدها ولا مولود له بولده لوجب دفع الضرر عن الامهات والآباء فان استعنت
والاب لا ينضرر باستيجار المرصعة لا تجز الام لان الظاهر ان امتناعها للعجز لان
الشقاق الا مومية تدل على انها لا تمنع الا للعجز فاذا اقدمت عليه وتطلب الاجرة
لا تعطى لانه ظهر قدرتها فالاتيان بالواجب لا يوجب لاجرة على ان الشرع لم يوجب
للمرصعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل
من ياخذ النفقة وهى المنكوحه ومعددة الرجعى لا تعطى شيأ آخر للارضاع واما
المبثوة فكذا في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوحشها بالابانة فلا يرجى
منها المصاحبة والمعايلة فصارت كما بعد العدوة نعم تجوز الاجارة بعد العدوة لان
النفقة غير واجبة لها فتجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية *
ولا رصاعة بعد العدوة اولاد منه من غيرها صح * أى الاستيجار لارضاع ولنه الذى
منها بعد ما طلقها وانقضت مدتها والاستيجار لارضاع ابنه الذى من غيرها صح
مراء كانت المستاجرة في نكاحه او فى العدوة او بعد العدوة * وهى * أى الام * أحق
من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجرة ونفقة البنت بالعدو والابن زمانا على الاب
خاصة وبه يفتى * انما قال هذا لان على رواية الخصاف والحسن رجح تجب انلا نا
ثلاثا على الاب وثلاثا على الام وهذا اذا لم يكن لها مال حتى لو كان
فالنفقة فى مالهما * وعلى المومر يمارا العطرة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين
الابن والبنت ويعتبر بها الغرب والجزئية لا الارث ففى من له بنت وابن ابن كلها
على البنت وفى ولد بنت واخ صلب ولدها * مع ان الارث نصفان بين البنت وابن

الابن والارث في الارث لا شيء لوليد البنت لانه من ذوى الارحام * ونفقة كل ذي
 رحم في الارث لا شيء لوليد البنت لانه من ذوى الارحام * ونفقة كل ذي
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحتقيته * وانما قال هذا لان نفقة هو لانه انما تجب لغوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك فينبغي ان لا تجب الاعلى الوارث فقال المشر اهلبة الارث
 لاحتقيته وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت فمن له خال وابن عم
 يمكن ان يموت ابن العم اولا ويكون الارث للمحال فامتد الاقربية مع اهلية الارث *
 نفقة من لها حركات منفردات عليهن اخما ما كانه ونفقة من له خال وابن عم
 على الحال ولان نفقة مع الاختلاف ديننا الا للمزوجة والامول والفروع * ثم بعد هذا
 يضمن زيادة هذه العبارة ولا على الفقير الا لها وللغنى الا لها وصاروا المختصر
 قد غيرتها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا تجب على الفقير الا للزوجة والفروع
 ولا تجب للغنى الا للزوجة اما غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب له النفقة على احد *
 وباع الاب هروص ابنة لا مقارة لنفقته لا لدين له عليه مراهة اى لا يبيع الاب
 مال الابن لدين موى النفقة له على الابن قالوا لان للاب ولاية حفظ مال الابن
 وبيع المنقولات من باب الحفظ لا بيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول
 فالثمن من جنس حله وهو النفقة فيصرفه اليها قلت الكلام في انه هل يحل بيع
 العروض لاجل النفقة لاقى البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الثمن على ان العلة
 لو كانت هذا العجزا لبيع لدين موى النفقة لعين هذا الدليل بل العلة ان الاب ولاية
 تملك مال الابن منه الحاجة كما في استبدال جارية الاس فيكون له ولاية بيع
 هروص الابن لبقاء نفقة وانما لا يلي بيع العقار لانه معد لا تنفع به مع بقاءه
 * وهو الزراعة وولاية الاب نظرية ولا نظري في بيع العقار بل بيعه احجاف فمصلحة
 الابن ابقاءه والانتفاع به * ولا لالام بيع ماله لعقته * لان تملك مال الابن مخصوص

بالأب لقوله ثم أنت ومالك لا ييك ولأنه ليس للام ولاية التصرف في مال الابن *
 وضمن مودع الأسن الغائب لو اعفها على ابويه بلا عرقاض لا الأبوان لو انعقا ماله
 صدها وإذا قضى بنفقة غير العرس ومصت مدة صفحت * لأن نفقة هؤلاء إنما
 تجب كفاية للحاجة فإذا مضت المدة حصلت الكفاية وقد نزل عن جامع الكبير
 للبرذوي روح أن هذا إذا طالت المدة بعد الغرض أما إذا قصرت فلا تقط وقد رواه القصير
 . ثم بدون الشهر * إلا أن بانن القاضي بالاستدانة ومعلت * أي بانن القاضي
 . بالاستدانة فاستدانت ثم يصير بنا على الثائب * ونفقة المملوك على سيده فإن
 أبي كعب وانفق وان محزاً من بيعه *

كتاب العتاق

هو يصح من حر مملوك بصره لفظه بلاية كانت حراً ومعتق أو متيق أو اعتقك
 أو محرراً وحركت أو هذا مولاي أو بامولاي * لفظ المولى مشترك أحد معانيه
 المعتق وفي العبد لا يليق إلا هذا المعنى فيعتق بلاية * أو أرك حر ونحوه مما مر به
 من البدن وكنايته أن نوى كلامك لي عليك ولا سبيل ولا رق * وإنما كان لا ملك
 لي عليك كتابة لأنه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه أو بالعتاق وكذا لا سبيل لي
 إليك أي إلى التصرف فيك أو إلى الانتفاع بك وكذا لا سبيل لي عليك أي لا ملك لي
 عليك فإن الملك هو الطريق المودى إلى التصرف والانتفاع وأما لارق لي عليك
 فأعلم أن الرق هو محض شرعي يثبت في الانثان أنرا للكفر وهو حق الله تعالى وأما
 الملك فهو اتصال شرعي بين الانثان وبين شيء يكون مطلقاً تصرفه فيه وحاً جزاً
 من تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكاً ولا يكون مرفوقاً لكن الانثان لا يكون
 مرفوقاً إلا وإن يكون مملوكاً فالرق في الابتداء يكون ميباً للملك لقوله لارق لي عليك

فقال الرب في ذلك اليوم الملك * وخرجت من ملكي * وخلصت ممالكك ولأني
أطلقك * وبهذا ابني للاصغر والأكبر * وانما جاء بلغظ الباء في قوله وبهذا ابني ليعلم
بنية مطف على قوله وبكنايته ولولم يذكر حرف الباء او هم انه مطف على امثلة الكناية
بحول ملك لي ملك الى آخره في لزم ح انه كناية وليس كذلك فان المقوله ان كان يولد
مثله لثله وهو مجهول النسب يثبت تعبه منه ويكون حر او ان لم ينو وان لم يكن كذلك
يكون هذا اللفظ مجازا من الحرية في عق وان لم ينو لان المجاز متعين ولو كان كناية
يحتاج الى النية وفي الأكبر مناصنه خلاف ابني يوسف ومحمد رح وقد بالغت في
تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز من كتاب التنقيح وحاصله ان امكان المعنى
الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كاطلاق الامد على الانعام الشجاع فلا يشترط امكان
السوء لصحة المجاز وهو الخبرية * لابيا ابني ويا اخى * لان المقصود بالنداء استحضار
المانى بنصورة الاسم من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت
مجازا وهو الحرية بمخلاف يا حر لانه مصرح لا يحتاج الى قصد المعنى * ولامطابق لى
ملكك * اى لا يدلى عليك في ممكن ان يكون * مد ولا يكون عليه يد كامل كاتب *
ولفظ الطلاق وكنايته مع نية العق * فانه اذا قال لامته انت طالق ونوى العق
لا تعنى سندنا وصد الشافعي رج تعنى لان الاعتاق هو ازالة ملك الرقة والطلاق ازالة
ملك المنعة فيحوز اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازا قلنا المجاز لفظ يذكر
ويراد به لازمه وازالة ملك المنعة لازم لازالة ملك الرقة فانه اذا اعتق امته يزول
ملك المنعة ولا لزوم على العكس فيجوز المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر
الحرية وتراد بها الطلاق لا على العكس * وانت مثل الحرب بمخلاف ما انت الاحر ومن
ملك ذ ارحم محررم منه اراسق لوحة الله بعالي او للشيطان او للصنم او مكرها او
مكران او اضاف منه الى ملك او شرط ووجد مق * قوله ذ ارحم اى ذا قربة بسببه

الرحم وقوله محرم صفة ذابجره للجوار وقوله الى ملك نحو ان ملكك مبداء فهو
 حر او شرط ووجد نحو ان قدم فلان فعبدى حر فوجد الشرط متق لكن بشرط ان يكون
 العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت في الطلاق وقوله متق اى متق عليه ليكون
 ضمير عليه راجعا الى المبتدأ وهو من * كعبد لحرى خرج الينا معلما والحمل يعنى
 يعنى امه لاهى بعنقه * واعلم ان الحمل يعنى عتق الام لا بطريق التبعية بل بطريق
 الاصاله حتى لا ينجر ولاده الى مولى الاب وهذا اذا ولدت بعد عتقها لافل من سنة اشهر *
 والولد يتبع امه في الملك والرق والعتق وقروعه * اى ان كانت الام في ملك زيد
 فالولد المولود في ملك زيد يكون ملكا له وان كانت الام مشتركة كلن الولد مشتركا
 على مهام الام وان كانت الام مرفوقة فالولد المولود حال رقبته يكون مرفوقا وكذا
 ينسب الى العتق وقروعه كالكاتبه والتدبير فعنى الولد بتبعية الام انما يكون اذا كان بين
 العتق والولادة سنة اشهر او اكثر فحينئذ ينجر الولد الى مولى الاب فعلم انه لا تكرار *
 وولد الامه من زوجها ملك لبيدها وولدها من مولاها حر *

باب عتق البعض

وان اعتق بعض عبده صح ومعنى فيما بقى وهو كالكتاب بلارد الى الرق لومجز
 وقالوا عتق كله * هذا بناء على ان العتق لا يتجزئ بى لا اتفاق فكذا الاعتاق عندهما
 لانه اثبات العتق كالكسر مع الانكسار فيلزم من عدم تجزئ لازم وهو العتق عدم تجزئ
 ملزومه وهو الاعتاق لكن ابو حنيفة رح يقول الاعتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك
 الا ازالة حقه وهو الملك والملك متجزئ فكذا ازالته فاعتاق البعض اثبات شرط العلة
 فلا يتحقق المعلول الا وان يتحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله * ولو اعتق شرك حظه
 اعتقه الاخر او اسنمعه او ضمن اى عتق مومرا * اى حال كون المعتق مومرا * قيمة

والضمير في قوله لا معسر لولا انهما انفقوا استعني وللمعتق
 بالضمير في قوله اي بالضمير في قوله العبد وقال له مما له غنيا اي لا آخر تضمين
 في قوله لا آخر تضمين لان اعتناق
 البعض اعتناق الكل ولو شهد كل شريك بعق الآخر معي لهما في حظهما والولاء
 لهما وقال معي للمعسرين لا للمومنين لان كل اصلهما الضمان مع البعارة والمعابة
 مع العمار فان كانا معسرين تجب المعابة وان كانا مومنين فلا معابة ولا ضمان ايضا
 لان كل واحد يدهى اعتناق الآخر والآخر ينكر ولا بينة ولو تعا لعيار اسعى للمومنين
 لا لنصده لان منعه يثبت بقولهما ثم المومنين ان حقه في المعابة والمعسرين هم انه
 لاحق له في المعابة لان المعتق مومر ولا يقدر على اثبات الضمان لان شريكه منكر
 فلا شيء له اصل فان قلت نسغي ان لا تجب المعابة في شيء من الاحوال لان العتق
 انما يثبت باقرار كل منهما باعتناق شريكه والشريك منكر فصار اقرار كل واحد
 منهما انشاء للعق فلا تجب المعابة قلت العبدان كذب كل واحد منهما فيما زعم
 لا يثبت منعه وان صدقه تصديق كل واحد منهما يكون اقرار اوجب المعابة له
 على اصل ابي حنيفة روح واما على اصلهما فتصدىفة المومنين لا يكون اقرارا
 وتصديقه المعسرين يكون اقرارا وكذا تصديقه المومنين ان كان شريكه معسرا
 ووقف الولاء في الاحوال اي حال يسارهما وعمارهما وبعارهما واحدهما وعمار
 الآخر لان كل واحد منهما منكر اعتناقه فيتوقف الولاء الى ان تنفقا على اعتناق احدهما
 ولو علق احدهما منعه بفعل فذا والآخر بعدمه مضى وجهل شرطه متفق بصحة ومعنى
 في نصه لهما ومنه محمدرح مع في كله لان القضي عليه بسقوط المعابة مجهول
 فلا يمكن القضاء على المجهول فله نصف المعابة ما قط بيقين وكل واحد من الشريكين
 يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبي والمآل نصيبك فينصف بينهما

ولا عتق في مبدئين * اى اذا قال رجل ان دخل فلان الدار فاعبده حرو قال
 الاخران لم يدخل فلان الدار فاعبده حرو فمضى ولم يد راله دخل اولاً لا يعتق
 شيء من العبدين لان المقضى عليه بالعتق والمقضى له مجهولان ففحشت الجهالة *
 ومن ملك ابنة مع آخر بشراء او هبة او وصية او اشتري نصف ابنة من سيده او هلق
 بعته بشراء نصه نم اشترا مع آخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله
 اولاً * اى علم الشريك انه ابن لشريكه اولم يعلم * كما لو ربا * اى لا يضمن الاب
 نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنة
 وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب
 نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخوها اتفاقاً لان الارث ضرورى لاختيار الاب
 في نبوته * واعتقه الاخر او معى له * اى لم يملك للشريك ولابنة التضمنين بقى له
 احد الامرين اما الإعتاق والسعاية * وقلنا في غير الارث ضمن نصف قيمته فنيا ومعى
 له فقير * لان شراء القريب اعتاق فان كان موسراً يجب الضمان وان كان معسراً
 معى العبد وابو حنيفة رح يقول انه رضى باعما ن نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن
 باعتاق نصيبه حيث شاركه في ملة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون
 عذراً * وان اشترى نصفه ثم الاب باقيه فنيا ضمن له اومعى وخالف فيها * ففي
 هذه الصورة لم يرض الشريك باعما ن نصيبه فيعبر عنه هماً لا تعجب سعائه لان
 المعتق فني * ولود بره احد الشركاء واعتقه الآخر وهما موسران ضمن الماكت
 مدبرة لامعتقه والمدبر معتقه ثلثه مدبر الماكت * هذا عند ابي حنيفة رح وذلك
 لان المدبر متجزئ منه كالا متاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه
 فاخذ هماً اختياراً متاق حصته فتمعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر آخر كالتضمنين
 وغيره ثم للماكت توجه مبياضمان اى ضمان التدبير والاتاق لكن ضمان التدبير

ضممان المعاوضة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضممان المعاوضة هو الاصل
فيضمن المالك للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبرا او قيمة المدبر ثلثا
قيمته قتلا لان المنافع ثلاثة انواع الوطء والاستخدام والبيع فبالمدبر فالتبع
ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه الساكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا
للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باء الضمان ملكا مستندا وهونابت من وجه
دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الولاء فثلاثة للمدبر وثلثة للمعتق *
وقالا ضمن مدبرة لشريكة موصرا او موصرا * لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار
والعسر بخلاف ضمان الامتياز اذ هو ضمان جنائية * ولو قال هي ام ولد شريكي
وانكرت حده يوما وتوفى يوما * هذا عند ابي حنيفة رح وذلك لان المقران
لاحق له عليها فيما اخذ باقراره ثم النكيزم انها كما كانت فلاحق له عليها الا في
نصفها واما عندهما فللمنكران يستعفي الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لما
لم يصده صاحبه انقلب اقراره عليه انه ام ولدها فتعتق بالسعاية * ولا قيمة لام ولد
فلا يضمن غنى امتقها مشتركة * اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابي حنيفة رح وعندهما
متقومة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين امتقها احدهما وهو موصر لا يضمن
عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن * ولو قال لعبد بين صده من ثلثة له احد كما حر
فخرج ولحد ودخل آخر فاعاد ومات بلا بيان عتق من ثبت ثلثة اربعة ومن كل
من غير نصفه وعند موصر رح ربع من دخل ومن غيره كما قال * لان الاجاب
الاول دائري بين العار ج والثابت فينصف بينهما ثم الاجاب الثاني دائري بين الثابت
والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاعفة فما اصاب النصف
الذي عتق بالاجاب الاول لغاوما اصاب النصف الغارغ وهو الربع بقى فعتق
من الثابت ثلثة اربعة واما من الداخل فيعتق ربعه عند موصر رح لان هذا الاجاب

لما اوجب عتق الرتبع من الثابت فكذا من الداخل لانه متنصف لينهما وهما يقولان
 المانع من عتق النصف يختص بالثالث ولا مانع في الداخل فيعتق تصفه * وان
 قاله مريضا ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة كهام عتق عندهما وعتق ممن ثبت
 ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند محمد روح كل ستة كهام عتق عنده وعتق ممن
 خرج سهمان وممن ثبت ثلثة وممن دخل سهم ومعى كل في باقية على القولين
 ويصح الثلث والثلثان * ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له
 سوى العبيد الثلثة وقيمتهم مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كهام العتق لان
 صيرج الكمور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهي ثلثة من اربعة ومن
 الخارج النصف وهوانان من اربعة ومن الداخل كذلك فصرا المجموع سبعة
 بطريق القول من اربعة الى سبعة وعند محمد روح يعتق من الداخل اربعة وهو
 واحد من اربعة فيقول الى ستة فعندهما يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال
 ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل عدتساوى ثلث المال فيعتق من الخارج اثنان
 وهو السبعان ويسمى في خمسة اصابع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه
 ثلثة وهي ثلثة اصابع ويسمى في اربعة اصابع قيمته وعند محمد روح يجعل سهام
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان وهو ثلث
 الستة ويسمى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسمى في النصف
 ومن الداخل واحد وهو السدس ويسمى في خمسة امداس قيمته فلو كان قيمة كل
 عدانين واربعين درهما وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما
 يعتق من الخارج السبعان اى اثنا عشر ويسمى في خمسة اصابعه وهي ثلثون وكذلك
 الداخل وعتق من الثابت ثلثة اصابعه وهي ثمانية عشر ويسمى في اربعة
 اصابعه وهي اربعة وعشرون وعند محمد روح يعتق من الخارج من اثنين واربعين

الثابت نصفه وهو أحد وشروطه ومن الدخيل عند
 مجموع مهام العتق على القولين اثنان واربعون وثلاث المآل ديهم
 السابعة اربعة وثمانون وهي ثلثا المال * ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر
 من خرجت وثلثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت * اى ان كانت له ثلث
 زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الرطبي على الصفة المذكورة فبالايجاب
 الاول سقط نصف مهر الواحدة منتصفا بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة
 ثم بالايجاب الثانى سقط الربع منتصفا بين الثابتة والداخلة فاصاب كل واحدة
 الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالايجابين وسقط ثمن مهر الداخلة وانما فرضت
 المسئلة في الطلاق قبل الرطبي ليكون الايجاب الاول موجبا للبيونة فما اصابه
 الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب الثانى فيصير في هذا المعنى كالعتق ثم قل
 بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقبل هو قولهما ايضا فعلق هذه الرواية
 لا بد لها من الفرق بين العتق والطلاق وهو ان الايجاب الاول في العتق والطلاق
 اوجب التنصيف بين الخارج والثابت فلما مات قبل البيان بين ان في صورة
 العتق كما تكلم صار منتصفا بينهما لان الاصل في الانشاءات ان يثبت حكمها مقارنا
 للتكلم بها الان يجمع مانع ففى العتق ارادة الخارج تعارضها ارادة الثابت فالايجاب
 الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند ابي حنيفة رح او
 يصير مترددا بين الحرية والرقية كالمكاتب وهذا عند ابي يوسف رح فالايجاب
 الثانى لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل
 كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الايجاب نصفه فاذا كان
 نصفه محلا يعتق منه ربعة واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقة
 البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتصنف الايجاب الاول فالمطلقة اما الخارجة

وأما الثابتة فإن كانت الثابتة طلقت بالاول ولا حكم للايجاب الثاني لانه يمكن
 ان يراد به الاخبار وان كانت الخارجة فالاجاب الثاني يكون دائرا بين الثابتة والداخلية
 على السوية فيثبت ربعة لان الاجاب الثاني باطل على احد التقديرين وهو ارادة الثابتة
 بالاجاب الاول وهو صحيح على التقدير الآخر وهو نصف التقديرين فينصف ونصف
 النصف ربع فيسقط به ثمن المهر * والوطؤ والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت
 وتديروا سنيلاد ودية وصدة في مسلمتين في متفق مبهم دون وطئ فيه * اى قال
 لزوجتيه احدكما طالق فوطئ احدبهما او ماتت احدبهما فكل منهما بيان ان المراد
 هى الاخرى أما الوطؤ فلان النكاح مقد وضع لحل الوطئ والطلاق وضع لازالة
 ملك النكاح اى لازالة حل الوطئ اما فى الحال او بعد انقضاء العدة فالوطؤ دليل
 على ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق وأما الموت فلما مر في البيان انشاء من وجه
 فلا بد له من محل وانما فى احد كما حرفا ع احدبهما او مات احدبهما اود بر
 احدبهما او اسولد احدبهما او وهب احدبهما او تصدق به ولم فكل ذلك بيان ان المراد
 هو الآخر أما ان وطئ احدبهما لا يكون بيانا لان الامتاق ازالة الملك فالبيع
 ونحوه يدل على ان الملك باق في المبيع فلا يكون مرادا بالامتاق وأما الوطؤ فلان
 الامتاق لم يوضع لازالة حل الوطئ بل حل الوطئ انما يزول بتبعية زوال الرق
 او زوال ملك الرقبة ولم يزل شئ منهما وهذا قول ابى حنيفة رح أما عندهما
 فالوطؤ في العتق المبهم بيان ايضا لان الوطؤ لا يحل الا في الملك فمدل على ان الموطوءة
 ملكه فلم تكن مرادة بالامتاق * وباول ولد تلديته ابنا فانت حرة ان ولدت ابنا
 وبنتا ولم يدر الاول عتق نصف الام والبنت والابن مبد * لان الاول ان كان هو الابن
 فالام والبنت حران وان كانت البنت لم يعتق احد فاعتق نصف الام والبنت
 وأما الابن فهو مبد في كلنا لهما ثمن * ولو شهدا بعنق احد مبد به بطلت الا في

الوصية * ان عهدا انما امتنع احد مبدية فالتعها فلهها طلة مند ابى حنيفه ربح
 ليعيد المدعى الا ان يكون هذا في الوصية بان عهدا ان امتنع احد هما في مرض
 موته او شهدا على تدبيره في الصفة او المرض واداء الشهادة في مرض موته او
 بعد الوفاة تقبل امتصاصا لان التدبير والعق المذکور وصية والخصم اى المدعى
 في اثبات الوصية انما هو الموصى لان نفقه يعود اليه وهو معلوم وله خلف وهو
 المسمى بالوارث ولان العتق يشع بالموت فيكون كل واحد من العبدین خصما متمينا
 القول المدعى الاول معك لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد مبدية
 او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال
 ان المدعى هو الموصى او ما ثبه والدليل الثانى يوجب ان الشهادة بعق احد
 مبدية بغير وصية ان اقيمت بعد الموت تقبل لشيوع العتق بالموت * وقبلت
 في طلاق احدى نكاحه لحرطية الدموى في عتق العبد عند ابى حنيفه ربح لا الطلاق
 وعتق الامة ان يحرم الفرج لا يثبت في عتق المدعى استيه لعدم التحريم * اى قبلت
 الشهادة في طلاق احدى النساء وهذا الفرق وهو عدم قبول الشهادة في عتق احد العبدین
 والقبول في طلاق احدى النساء انما هو عند ابى حنيفه ربح خلافا لهما فان الشهادة
 مقبولة مند هما في الصورتين وانما فرق ابو حنيفه ربح لان الدموى شرط في عتق
 العبد مند ابى حنيفه ربح دون الطلاق لان في الطلاق تحريم الفرج وهو حق الله
 تعالى فلا يشترط الدموى وفي العبد يشترط الدموى فاذا لم يكن المدعى وهو احد
 العبدین متعبنا لا يصح الدموى واما ما عتق الامة فلا يشترط فيه الدموى مند
 ابى حنيفه ربح اذا كان فيه تحريم الفرج اما اذا لم يكن فيشترط ففى عتق احدى الامتين
 لعت الشهادة ان ليس فيه تحريم الفرج عند ابى حنيفه ربح فلا بد من الدموى فانا
 لم يكن المدعى متعبنا لم يصح الدموى فلعنت الشهادة *

باب التحلف بالعتق

ويعتق بان دخلت الدار فكل مبدلي يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلفه
او قبله وبلا يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل مبدلي او ملكه حر بعد قد عتده *
فبقوله مثل كل مبدلي اي كما يعتق من له وقت حلفه فقط في قوله كل مبدلي او املاكه
حر بعد قد عتده اي يعتق عند بعد العدة * لا التحمل بكل مملوك لي ذكر حر وان
ولده لاقل من نصف سنه * وانما قيد بالذكر لانه لو لم يعيد يعتق الحمل بتبعيه
الام * ودبر بكل مبدلي او املاكه حر بعد موتى من له يوم قال لا من ملك بعده *
فبقوله من له يوم قال مفعول قوله ودبر * وان مات عتقا من الثلث * اعلم انه لما اضاف
العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال فيصير مدبرا
لتعليقه بالموت فلا يجوز بيعه ومن حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية
فيتناول ما يملكه بعد هذا القول لان الاعتبار في الوصايا الملك حالة الموت فلا يكون
مدبرا لانه لم يوجد زمان الايجاب حتى يستحق العتق فيجوز بيعه * ومن امنق
على مال اونه فقبل عتق والمال دين عليه يكفل به بخلاف بدل الكتابة * صورته
ان يقول انت حر على الف او بالف فقبل عتق والمال دين عليه ختم الكفالة به
لانه دين صحيح لكونه ديناً على حر بخلاف بدل الكتابة فانه دين على مبد * والمعلق
عتقه بالاداء ما دون ان ادنى عتق لا مكاتب * صورته ان يقول ان ادبت الي
كذا فانت حر فانه يصير ما زونا بالتجارة ليمكن من اداء المال * ويقيد اداءه بالمجلس
ان علق بان وبان الا * اي لا يقيد بالمجلس * ورجع المولى عليه ان ادعى مما كسبه
قبل التعليق لا مما بعده وعتق في حاله * اي في حال ادائه مما كسبه قبل التعليق
في حال ادائه مما كسبه بعده * وان خلى دينه وبسه * اي بين المولى وبين المال بان

والمال في بعض النسخ الرواية من اجتهاد وقوله وان خلى يتصل بقوله ومتى
 اي بعض النسخ ان كان الاداء بطريق التخلي اي الاداء يحصل بالتخلي * ولا
 ان بعض * اي لا يعتق ان اداء بعضه * وان نزل قابضا في فصله * يتصل
 بما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض فانه يعتق في الفصل الاول
 ولا يعتق في الفصل الثاني مع انه ينزل قابضا في كلا الفصلين وانما قال هذا لان مند
 بعض المعاني روح ان ادب البعض لا يجر على القبول فعلى هذه الرواية ان ادب البعض
 بطريق التخلي لا يتزل المولى منزلة القابض لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعتق
 لان شرط العتق اداء الكل فلا يعتق لهذا المعنى لانه لم يصرف قابضا بل صار قابضا لبعض *
 وفي است حر بعد موتي بالف ان قبل بعد موته واعتقه الوارث متق والا فلا *
 اي لا يعتق بالمال المذكور وانما قيدت بهذا القيد لانه قال والا فلا اي ان لم يوجد
 المجموع وهو القبول بعد الموت واعتاق الوارث لا يعتق يشمل ما اذا قبل بعد
 الموت لكن الوارث لم يعتقه فم لا يعتق فيصدق ان يقال لا يعتق بالمال المذكور
 يشمل ما اذا لم يقبل بعد الموت لكن الوارث اعتقه فم يصدق ايضا انه لا يعتق بالمال
 المذكور ولا يصدق ان يقال انه لا يعتق ضرورة انه يعتق محابا * ولو حرره على
 خدمته سنة فقبل عتق وخدمه مدته * اي وجب عليه الخدمة في المدة المذكورة
 والضمير في مدته يرجع الى العبد اضاف المدة اليه بانني ملازمة اي مدة ضربت
 له ومدتها في نسخة بخط المصنف روح يعني مدة الخدمة اي مدة ضربت للخدمة *
 فان مات مولاه قبلها * اي قبل المدة * تجب قيمته * اي قيمة العبد * وعند محمد
 روح قيمة خدمته كبيع عبد منه بعين فهلكت تجب قيمته وعند غيره *
 اي الاختلاف في مسألة الخدمة بناء على الاختلاف في هذه المسئلة وهي ما اذا قال
 لعبد بعث نفسك منك بهذه العين كتوب معين فهلكت العين تجب قيمة العبد

وعند محمد روح قيمة العين لتعذر الوصول الى البدل فهنا كما في تلك الصورة
وانما يجب قيمة العين عنده لان العين بدل شيء ليس بمال وهو العنق والعنق
لا قيمة له فتحسب قيمة العين ولهما ان العين بدل نفس العبد نصارى كما اذا باع
عبد اجمارية لمات العبد ثم فسحا العقد في الجارية تحسب قيمة العبد وفيها منقها
مخالفي على ان تزوجنيها ان فعلوا وبنت منعت ولا شيء على امره * اى قال رجل
لاخر اعتق امك بالف على بشرط ان تزوجنيها فاعتقها المولى وبنت التجارة الزوج
فلا شيء على الامر لان اشتراط البدل على الغير لا يجوز في العنق * ولو ضم منى قسم
على قيمتها ومهرها وتجب حصصة القيمة * اى لو قال اعتق امك منى بالف وباقى
المسئلة بحالها فانه يقع الاعتاق من التعمير طريق الاقتضاء كما نوتت فيقيم الالف على
قيمتها ومهر مثلها ففرضنا ان قيمتها الف ومهر مثلها خمس مائة فيقيم الالف على الف
وخمس مائة فنلنا الالف حصصة القيمة وثلاثة حصص مهر المثل فوجب عليه اداء ثلثي
الالف الى المولى ومقط عنه ثلث الالف لانه قابل الالف بالرقبة شراء وبالبيع
نكاحا فعلم له الرقبة دون البضع فوجب حصصة ما علم له ولم يجب حصصة ما لم يعلم
له * فلو نكحت فحصة مهرها مهرها في وجهيه * هذا الذي ذكرنا انما هو على
تقدير الاباء اما اذا لم تآب ونكحته فمهرها حصصة مهر المثل من الالف وهو ثلث
الالف فيما فرضناه وقوله في وجهيه اى فيما لم يقل منى وفيما قال منى *

باب التدبير والاستيلاء

من اعتق من دبر مطلقا باذا مت فانت حرا وانك حر عن دبر منى او انت مدبر
او دبرت اوان مت الى مائة سنة وقلب موته قبلها فمدبر * فقوله من اعتق
مبتدأ وخبره مدبر واصلم انه قال في الهداية ان التدبير اثبات العتق من دبر وانما
فسره بهذا راية لموضع اشتقاق التدبير فلماذا قال في المتن من اعتق من دبر وانما

في المدة التي يملكها المولى ان يعلق المتق بغير مطلق او متقيد بقيد يكون
 في المدة التي يملكها المولى ان يعلق بغير مطلق او متقيد بقيد يكون
 في مرضى هذا الموضع قوله ان ميت الى مائة سنة وهو ان ثمانين سنة مثلا وان كان
 في الصورة متقيد الموقوف المعقون مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة نقوله
 ان ميت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان ميت فيكون في حكم المطلق وقوله ان
 ميت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان ميت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع
 في حكم الله برقتان لا يباع ولا يورث ويستخدم ويستاجر والامة توطأ وتنكح * هذا
 عندنا وما منه العاصي * مع يجوز انتقاله من ملك الى ملك * فان مات سيده
 حقق من ثلث ماله وصح في ثلثه ان لم يترك غيره وفي الله ان استغرق دينه *
 لانه لما كان ابنا بعد الموت كان له حكم الوصية * وبيع ان قال له ان ميت في معنى
 او مرضى هذا الى سنة او نحوها مما يمكن غالبا وعق ان وجد شرطه كعق المدبر *
 نقوله وبيع اي عتق بغيره كعق جميع ما هو وجبة الانتقال من ملك الى ملك وقوله
 مما يمكن غالبا اي مما لا يكون قوه ولا جبا في الغالب ذكر الامكن واذا اتفرد *
 وامة ولدت من سيدها او من زوج فملكها صارت ام ولد وحكمها كالمدبرة الا انها
 تعلق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا ان يقربه فان
 اقرب ولد آخر يثبت نسبه بلاد مودة وانتفى بنفيه * اعلم ان الفرائش اما ضعيف
 او متوسط او قوي فالضعيف هي الامة فلا يثبت نسب ولدها الا بدعوة سيدها
 فاذا ادعى صارت ام ولد وهي الفرائش المتوسط ويثبت نسب ولدها بلاد مودة
 لكنه ينتفى بنفيه والفرائش القوي هي المنكوحة فيثبت نسب ولدها بلاد مودة
 ولا ينتفى بالنفي بل يجب اللعان * وام ولد النصراني اذا اعلمت تصح في قيمتها
 وتمتق بعدها * اي بعد المعايه * ان مرض عليه الاسلام فايح وهي بحالها ان مرض

فاسلم * اى تكون ام ولده كما كانت * فان انصبي ولد امة مشتركة * اى بين
الجدى وبين آخر * ثبتت نسبه منه وهى ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف مقرها
لا قيمة ولدها * لانه لما استولد الجارية ثبتت النسب فى النصف لمصادفة ملكه فثبتت
فى الباقي ضرورة ان النصب لا ينجز لان الولد لا ينعلق من مائتين فيلزم تملك
الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وايضا نصف مقرها الحرمة الوطنى بخلاف وطنى
جارية الابن فان قوله عليه السلام انت ومالك لا ييك لا يراد به المعنى الصحيح
وهو ان يكون ملكا للاب ضرورة كونه ملك الابن يدل عليه قوله هم انت ومالك
لا ييك فيراد به المعنى المجازى وهو حل الانتفاع فتصير قبيل الوطنى ملكا للاب
ليكون الوطنى حلالا فلا يجب العرقى مسئلتنا وقع الواقع فى محل بعضه ملك الغير
ولا سبب لحل الوطنى فيجزم فيجب العرق والنسب يثبت ضرورة ثبوت النصب
حنه فيثبت قبيل المولى لكن بعد ابتداء الوطنى فلا يجب قيمة الولد * وان ادعى
معه موهومهما * خلافا للشافعى رح فان عنده يرجع الى قول القائل وهو الذى
ينبع آثار الآباء فى الابناء * وهى ام ولد لهما وعلى كل نصف مقرها وتقاصا
ويثبت من كل ارث ابن * لان المقر يواخذ باقراره * وورثا منه ارث اب *
لان الاب احد مالكنه غير معلوم فيوزع ميراث الاب عليهما * وان ادعى
ولد امة مكاتبه لزمه مقرها ونصب الولد وقيمته * لانه وطنى معتمدا على الملك
فيكون ولده ولدا لمرورو وهو ثابت النصب وهو حر بالقيمة * لا الامة * اى لا تصير
الامة ام ولده اذا ملك له فيها حقيقة * ان صدقة مكاتبه * اى انما يثبت
النصب ان صدق المكاتب المولى وعند ابى يوسف رح لا يشترط تصديق المكاتب
للمولى * والا لا يثبت تبعه الا اذا ملكه يوما * اى ان لم يصدق المكاتب
المولى لا يثبت النصب الا اذا ملك المولى الولد يوما *

كتاب الالفاظ

الذين تقوى الخبر بذكر الله أو الخلق وتقى لثت * أى الايمان التى اعتبرها
الشرع ورتب عليها الاجرام لثت وانما قلنا هذا لان مطلق اليمين اكثر من الثلث
كاليمين على الفعل الماضى صادقا ومتينا بترتب الاحكام عليها ترتب المواخذة
على الغيوب وهدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة * فحلفه على فعل او ترك ماض
كأن يا محمد أقموس * يمكن ان يراد بالفعل مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام
وهو المصدر ام من ان يكون قائما بالعلاء او بالجمادات نحو والله لقد هبت الريح
فان قلت اذا قيل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا السلف على الفعل قلت
يقدركم كان او يكون ان اريد فى الزمان الماضى او المستقبل والمراد بالترك مدم الفعل
وقوله كاذبا حال من الضمير فى قوله فحلفه ثم بين حكم الغيوب بقوله * يا ثم به *
ثم مطلق على قوله كاذبا قوله * او طانا انه حق وهو ضد لغو * ثم بين حكمه بقوله *
برجى مغرة * ثم مطلق على فعل او ترك قوله * وعلى آت منعقد * الاحسن ان يقال
وآت منعقد بلا كلمة على ليكون معطوفا على ماض فانه ان اذ كر لفظ على يكون معطوفا
على فعل او ترك ثم لا بد ان يقدركم قوله آت موصوف وهو فعل او ترك فيكون فيه
اطناب مع وجوب تقدير ما ليس بمتكرر لو امقط لفظة على حتى يكون مطلقا على
ماض فبه ايجاز لا احتياج نقد يرشى * غير مفلوط فان قلت السلف كما يكون على
الماضى والآتى يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اى قسم من اقسام السلف
قلت انما لم يذكره لمعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل اولافى النفس فيعبر عنه
باللسان فالأخبار المتعلقة برمان الحال اذ احصل فى النفس فيعبر عنه باللسان فان
تم التعبير باللسان انعقد اليمين فزمان الحال صار ماضيا بالنعبة الى زمان انعقاد

اليمين فاذا قال كنهتم لا بد من الكناية قبل ابتداء الكلام واذا قال صوف اكتب لا بد
 من الكتابة بعد الفراغ من الكلام بقى الزمان الذى من ابتداء الكلام الى آخره فهو
 زمان الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى آن الفراغ وهو آن انعقاد اليمين
 فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي * وكفرية فقط ان حث * انما قال فقط
 ليعتزازا من مذهب الشافعى رح من الكفارة فى الغموس * ولوموا او كرها حلف
 او حث * يعنى تجب الكفارة وان كان الحلف بطريق السهو والاكراه حلافا للشافعى
 رح وقال فى الهداية القاصد فى اليمين والمكسرة والناسى سواء والمراد بالناسى
 العاهى وهو الذى حلف من غير قصد كما يقال الا تانيئا فقال بلى والله من غير قصد
 اليمين وكذا ان كان الحث بطريق السهو والاكراه تجب الكفارة لان الفعل الحقيقى
 لا يعدمه السهو والاكراه وكذا الاضماء والجنون فتجب الكفارة بالحنث كيتما كان *
 والقسم بالله او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق او بصفة يحلف بها
 من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه ومظمته وقدرته لا بغير الله كالى والقرآن
 والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها من صفاته صرفا كرحمته وعلوه ورضاءه وغضبه و
 سخطه وهذا بقوله لعمر الله وايم الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان
 لم يقل بالله وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يضاف الى الله وان فعل كذا فهو كافر وان
 لم يكفر علقه بماضى او آت وسو كذا من غير مخرج اى قسم * فتقوله لعمر الله مبتدأ
 وقسم خبره والمراد بقاء الله تقديره لعمر الله قسمى وقوله ايم الله قد قيل هو جمع
 يمين حذف المون منه خفة لكثرة استعماله تقديره ايم الله يمينى وقيل هو من
 ادوات القسم كالواو وعهد الله بالجرب واسطة حرف القسم وقوله وان لم يكفر انما
 قال هذا لانه مطلق الكفر بالفعل المذكور فيكون قسما بحسب التعليق فعدم الكفر بذلك
 لا لغفل دل على عدم صحة التعليق فلا يصح القسم فعدم الكفر لما اوههم عدم صحة

...
 الفعل فقد حرم الفعل ونحوه الجلال يمين وقوله عليه السلام
 أو أت أي لا يكفر بهذا القول سواء بطل الكفر بفعل ماض أو مستقبل وعند البعض
 أن عليه بفعل ماض يكفر لأن التعليق بفعل بعلم أنه قد وقع تنجيز لكن الصحيح
 أنه لا يكفر إن كان يعلم أنه يمين فإن كان عنده أنه يكفر بالحلف بكفر فيهما
 وجهاً وحق الله وحرمته وموكله خورم بخداي يا بطلان زن وإن فعله فعليه
 خطبة أو سبحة أو لعنة أو أنا زن أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربوا أو حروف
 القسم الواو والباء والتاء وتضمير كالله وكفارته عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين
 كما مرقى الظهار أو كموتهم لكل ثوب يستر مائة بدنة فلم يجوز السراويل فإن جبر عنها
 وقت الأداء * أي يجوز من الأشياء الثلاثة وقت إرادة الأداء * صام ثلاثة أيام ولاء
 ولم تجز بلا حنث * التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنث ثم
 حنث لحجب الكفارة خلافاً للشافعي ربح فعنده اليمين بسبب الكفارة والحنث شرط
 وجوب الأداء فيجوز التقدير عليه وعندنا الحنث بسبب لان اليمين انعقدت للبر
 والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين مبطلها فالحنث بسبب واليمين شرط
 فلا تقدم على الحنث وخلاف السامعي ربح في الكفارة المالية فإنه يمكن أن يثبت
 نفس الوجوب لوجوب الأداء كما في الثمن فنفس وجوبه يتعلق بالمال
 وجوب الأداء بالفعل قلنا المال غير مقصود في حقوق الله تعالى فالكفارة المالية
 وغير المالية على العموم على أن نفس الوجوب ينفك من وجوب الأداء في العبادات
 البدنية فنفس الوجوب يتعلق بالهيئة المصلحة للعبادات وجوب الأداء يتعلق
 بأبواق تلك الهيئة على ما حققناه في شرح التقييم * ومن حلف على معصية كعدم الكلام
 مع أبيه حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافروا ن حنث مسلموا ومن حرم ملكه

لا يحرم وإنما استباحة كفر * أى وإن ماسلم به معاملة المباح كفر لأن تحريم الحلال
 يمين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم على أن اليمين أن كان على نعل
 وجودى فهو واجب المباح وإن كان على مدمى فهو تحريم الحلال * ومن نذو
مطلقا * أى غير معلق بشرط يحولله على صوم هذا اليوم * أو معلقا بشرط يريد أن
 قدم ضائي فوجد مئى و بمالم يرد أن زيت ونهى أو كفر هو الصحيح * أما قال
 هذا احترازا من القول الآخر وهو وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يريد أن لا يريد أن
 كان هذا صحيحا لأنه إذا علقه بشرط لا يريد أن فقيه معنى اليمين وموانع لكنه بظاهره
 نذر فيتخير أقول أن كان الشرط أمرا حراما كان زنيث مثلا ينبغي أن لا يتخير لأن التخيير
 تخفيف والحرام لا يرجب التخفيف * ومن وصل أن شاء الله تعالى بعقله بطل *

باب الحلف بالفعل

من حلف لا يدخل بيتا يحنث بدخول صفة لا الكعبة أو مسجد أو بيعة أو كنيسة
 أو دهيلا أو ظلة باب دار * لأن الست موضع اعد للبيتونة فالصفة بيت لاهذه المواضع *
 كما في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة * حيث لا يحنث * وفي هذه الدار يحنث
 أن دخلها منه مدة صحراء أو بعد ما بنيت أخرى أو وقف على مطبخها وقيل في مرفأ
 لا يحنث به * أى بالوقوف على المطبخ * كما لو جعلت مسجدا أو حماما أو بيتنا
 أو بيتا أو دخلها بعد هدم الحمام * حيث لا يحنث لأنها لم تنق دارا أصلا * وهكذا
 البيت ودخله منه مدة صحراء أو بعد ما بنى بيتا آخر * فإنه لا يحنث لزوال اسم البيت
 وأعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منه مدة أنه يحنث لأن اسم الدار يطلق على
 الخربة فهذه العلة توجب الحنث في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم نفهم بأن الوصف
 في الحاضر لغو فرق وإنه لأن معناه أنه إذا وصف المأرا إليه بصفة محولا يكلم هذا المأرا

البيت المسمى بالشباب هذا لغو لغو لا يدخل فيه الدار او
 البيت المسمى بالبيت حتى يكون لغو لغو في احد هذين لغو لغو في الآخر ثم هذا البيت
 لا يدخل في البيت هذا البيت. وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل منه ما
 صغرا لان البيت وصف في لغو لغو في المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر
 في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما بنيت حماما انه لا يحسن
 لا يدخل في الدار في الدار المعمورة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا
 على البيت فاذا قيل لا يدخل دارا فالاولى ان يراد الدار المعمورة وايضا وجوب صرف
 يطلق الى الكامل او حسب ارادة المعمورة واذا قيل لا يدخل هذه الدار فانهم بناءها
 فصحة اطلاقها على المنهدمة ترجحت بالاشارة فيبحث ان دخلها منهمة وان بنيت دارا
 اخرى بحث بدخولها ايضا اما لو جعلت حماما او بيتانا فلا بحث لانه زال عنها اسم
 الدار بالكلية واما البيت فلا يطلق الا على موضع امد للبيتوتة فان ا خرب لم يصح
 اطلاق البيت عليه أصلا ولا يقال ان البيتوتة وصف والوصف في المشار اليه لغو لان
 البيت اسم جنس مع انه مشتق من البيتوتة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم
 الاشارة اذا دخل في الصفات يكون الوصف لغو نحو لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخا
 يبحث اما ان دخل في اسماء الاجناس وان كانت مشتقة نحو واللله لا يشرب هذه الخمر
 فلا بد من بقاء حقيقتها حتى لو تحلل فشرب لا يبحث ولو حلف لا يشرب هذه
 الخمر لا تحلف فشرب بعد ما صار مرا يبحث فا حفظ هذا البحث فانه مزلة الاقدام *
 او هذه الدار فوق في طاق باب لو غلق كان حار جا ولا يسكنها وهو ما كنها
 او لا يلبسه وهو لا يلبسه او لا يركبه وهو لا يركبه فاخذ في النقلة ونزع ونزل بلامكث *
 اي اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كنها فلا بد من ان ياخذ في النقل بلامكث
 حتى لو مكث فاعة يبحث وهذا من نا واما عند زفر فبحث لوجود السكنى

وان قل لنا اليمين شرعت للبر فزمان تحصيل البر يكون مستثنى وكذا في لا يابسه
وهو لابس ولا يركبه وتوراكبه * اولا يدخل فتعد فيها * فله لا يبحث به فان الدخول
هو الا تنقل من الخارج الى الداخل فلا يبحث بالبحث بخلاف السكنى واللبس
والركوب فانه في حال البحث ما كن ولا بس وراكب ممن قولنا وقيل في مرفنا
لا يبحث الى هنا الحكم مدم البحث * الا ان يخرج ثم يدخل * هذا استثناء مفرغ
من قبيل الطرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا الخروج ثم المصدر يقع هيما نحو
انينك خفوق النجم اى وقت خفوقه فتقدير الكلام في قوله لا يدخل فتعد لا يبحث
في وقت الوقت خروجه ثم دخوله * وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه
بأهله ومناعه اجمع حتى يبحث بوند بقى * هذا عند ابي حنيفة رح واما عند
ابى يوسف رح فيعتبر نقل الاكثر واما عند محمد رح فيعتبر ما يقوم به كدخائه
قالوا هذا احسن وارق بالناس * بخلاف المصر والقرية * فانه لا بشرط نقل الاهل
والمناخ * وحنت في لا يخرج لوحمل واخرج بامر لا ان اخرج بلامر اما مكرها
اوراضيا ومثله لا يدخل افعاما وحكما * فالاقسام ان يخرج بامر وان يخرج بلا
امر اما مكرها اوراضيا والحكم البحث في الاول وعدمه في الآخرى * ولا في
لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم الى امر آخر * فانه لا يبحث لان خروجه
لم يكن الا الى الجنازة * وحنت في لا يخرج الى مكة يخرج بردها ورجع * لان الخروج
الى مكة قد تحقق * لا في اياتيها حتى يدخلها * اى لو حلف ان لا ياتي مكة لا يبحث
حتى يدخلها * ونذابه كخروجه في الاصح * اى لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه
مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا ياتي مكة والاول اصح لقوله تعالى
انى ذاهب الى ربي اى متوجه اليه واما الوصول فليس في ومعه * وفي لياتين
مكة ولم باتها لا يبحث الا في آخر حيوته * لانه ح متحقق مدم الا تيان * وحنت في

بما تبنه فقد انقطع ان يأبى بلا ما نع كمر من السلطان و دين بنية الحقيقة *
ان منيت الامتناع الحقيقية وهي القدرة الناتجة التي يجب صدها
صدور الفعل فهى لاتكون المقارنة للفعل يصدق ديانة لاقتضاء لانها تطلق في العرف
على سلامة الاصحاب والآلات فاليعنى الاخر خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء * وشرط
للبر في لا يخرج الابانة لكل خروج اذن * لان تقديره لا يخرج الا خروجا مليصفا اذا نه
فالمستثنى هو المخرج بالاذن فما سواء بقي في صدر الكلام * لاني الا ان اذن *
اى ان قال لا يخرج الا ان اذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان اللغة مثل الى
ان فاذا اذن مرة انتهى الحرمة ويمكن ان يراد الوقت اذني بان يجعل المصدر حيثما
فيجب لكل خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة اخرى بلا اذن
فعلى التاويل الاول لا يبحث وعلى الثاني يبحث فلا يبحث بالشك * والبحث في ان
خرجت وان ضربت قالت طالق لربدة خروج او ضرب عبد فعلهما افورا * اى شرط للبحث
في ان خرجت وان ضربت فعلهما افورا * وفي ان تغديت بعدم تعال تدمعى تغديه معه *
اى شرط للبحث في ان تغديت تغديه معه * وكفى مطلق التغدى ان ضم اليوم *
اى كفى للبحث مطلق التغدى ان قال ان تغديت اليوم فانه لو كان جوا با يكفى قوله
ان تغديت فلما زاد اليوم علم انه كلام مبتدأ ففي البحث بمطلق التغدى في هذا اليوم
ولا يشترط للبحث التغدى معه * ومركب المأذون ليس لمولا في حق الحلف الاذا
لم يكن عليه دين معترق وبواه * اى ان حلف لا يركب دابة زيد تركب دابة مبتدأ
المأذون فان كان عليه دين معترق لرقبته وكعبه لا يبحث لان هذه الدابة ليست
لزيد وان لم يكن عليه دين معترق فان نوى بدابة زيد ابنته الخاصة لا يبحث
وان نوى دابة هى ملك زيد بدايم من ان تكون خاصة له او تكون دابة عبد المأذون
فم يبحث وقال ابو يوسف رح يبحث في الرجوع كلها اذا انواه وقال محمد رح يبحث

وان لم ينو* ويتقيد الأكل من هذه النسخة بثمرها* لان المعنى الحقيقي مجهز
حسا* وهذا البر باكله ضمنا* هذا عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما بناء على ان اللفظ
ان كان له معنى حقيقى متعمل ومعنى مجازى متعارف قابو حنيفة ربح
يرجح المعنى الحقيقى وهما يرجحان المعنى المجازى فالمراد عندهما اكل باطنه
مجازا فيحنت باكله مواءم بالقبض او غيره فيعملان بعموم المجاز* وهذا الدقيق
باكل خبز* فلا يحنت لواءته كما هو* اى يحنت باكل ما يتخذ منه كالخبز ونحوه
لان المعنى الحقيقى مجهز فبراد المجازى* واكل الشواء باللحم لا الباذنجان والجزر
والطبيب بما طبع من اللحم والراس براس يكبس في التناير ويباع في مصره* مالا
بالعرف فان الايمان مبنية عليه* والشحم بخم البطن* هذا عند ابي حنيفة ربح
واما عندهما يتناول شحم الظهر ايضا* والخبز بخبز البر والشعير لا خبز الارز ببلدة
لايعتد فيه والفاكهة بالنفاح والمشمش والطبخ لا العنب والرمان والرطب والقناء
والخيار* هذا عند ابي حنيفة ربح وعندهما العنب والرمان والرطب فاكهة* والشرب
من نهر يا لكرع منه فلا يحنت لو شرب منه ناء* هذا عند ابي حنيفة ربح فان من
عنده لا ابتداء الفاقة وعندهما للتبعض اى لا يشرب من مائه* بخلاف الحلف
من مائه وتحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل د امراتى البلدة بحال ولايته* اى
يقيد تحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل مفيد انى البلد بحال ولايته* والضرب
والكموة والكلام والدخول عليه بالحيوة لا الغسل* اى ان حلف لضرب زيد
يقيد بحال حيوته ولو حلف لغسل زيد لا يتقيد بحال حيوته* والقريب بما دون
النهر* اى يقيد القريب بما دون الشهر* فى ليقضين دينه الى قريب والشهر بعيد
وما اصطبح به فادام وكذا اللحم لا الشواء* فى المغرب قال ابن الانبارى ربح الادام
ما يطيب الخبز ويصلحه ويتلذذه الأكل وهو يعم المائع وغير المائع واما الصنغ

البحر لا يحنت في لا ياكل بمر افاكل رطباً او شيزرا او بمر افاكل رطباً
البحر فاكل رطباً ويشي اولاً لا ياكل بمر افاكل رطباً واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا
البحر فاكل رطباً ويشي اولاً لا ياكل بمر افاكل رطباً بناء على ان البحر والرطب من
اماء الاجناس فافاً صلباً رطباً صامهية اخرى كما بينا في لا يدخل بيتاً * اولهما فاكل
صمماً * اي لا يحنت في لا ياكل لهما فاكل صمماً * اولهما او شحماً فاكل البية ولا في لا يشري
رطباً فاشري كباية بمر فيها رطب وحنت لو حلف لا ياكل رطباً او بمر او ولا بمر
فاكل مذنباً * اي حلف لا ياكل رطباً فاكل مذنباً او حلف لا ياكل بمر فاكل مذنباً
او حلف لا ياكل رطباً ولا بمر فاكل مذنباً حنت عند ابي حنيفة رح لان المذنب
بعضه رطب وبعضه بمر فمن اكله اكل البحر والرطب وقال في الهداية ان مندهما
اذا حلف لا ياكل رطباً لا يحنت بالبحر المذنب واذا حلف لا ياكل بمر لا يحنت
بالرطب المذنب وقد قال في المغرب البحر المذنب وقد نبت اذا بدأ الارطاب
من قبل ذنبه وهو ما غفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك ان الارطاب
ليس الا من جانب واحد وهو الذي ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب
هو الذنب اذا مررت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون
في ذنبه قليل بمر والبحر المذنب على العكس اي ما في ذنبه قليل رطب فاقول
اصناف التمر التي رأيناها من تمر بغداد وفارس وكرمان يبدأ ارطابها من الجانب
الذي ليس عليه القمع ففي غير هذه البلاد ان كان ابتداء الارطاب من طرف القمع
فما قال صاحب الهداية يكون صحيحاً وان لم يكن الارطاب من جانب القمع
فوجه صحته ان الرطب المذنب ما يكون اكثر رطباً والبحر المذنب ما يكون اكثر
بمر اثم لما كان البحر من طرف القمع فمراس البحر ما يلي القمع وذنبه الطرف الآخر

ولما كان الرطب هو الطرف الآخر رأس الرطب طرفه الحاد وذببه طرف القمع بهذا وجه صحته * أولا يا كل لهما فاكل كبدا او كرسا او لحم خنزير او انسان * قيل لا يحنث باكل الكبد والكرش في عرفنا لانهما في عرفنا لم يعد لهما واما لحم الخنزير والا نمان فهما لحم حقيقة فيحنث بهما * والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والصور منه الى العجرو في ان لبست او اكلت او شربت ونوى مبنا لم يصدق اصلا * اى نوى ثوبا معيننا وطعاما معيننا او شرابا معيننا لم يصدق قضاء ولا ديانة لان المنفى ماهية اللبس ولا دلالة له على الثوب الا اقتضاء والمقتضى لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص * ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا دين * اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء * وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف رح فمن حلف لا شرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه ا وكان فُصِب في يومه لا يحنث * اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند ابي حنيفة ومحمد رح سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او العتاق وعند ابي يوسف رح ليس بشرط فان حلف والله لا شرب من الماء الذى في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او حلف ان لم اشرب الماء الذى في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ماء فيه لا يحنث متدهما وعند ابي يوسف رح يحنث وان حلف وكان فيه ماء فارىق في اليوم فالحكم ما ذكر * وان اطلق فكذا في الاول دون الثاني * اى ان لم يقل اليوم لا يحنث فيما لم يكن في الكوز ماء عندهما خلافا لابي يوسف رح وان كان نصب يحنث اجماعا وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم او لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب ام يكن البر منصورا وان لم يذكر اليوم فالبر انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موسعا بشرط ان لا يغوته في مدة

[illegible]

في العرف ملتبس لقوله يفعلُه وقوله يفعلُه واقع على مرة فقله لا يفعلُه يكون الذبد *
 وبعلى المشى الى بيت الله تعالى او الى الكعبة بحجب حج او عمرة مشيا ودم ان ركب
 ولا شيء يعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله تعالى او المشى الى الحرم *
 هذا عند ابى حنيفة رح واما عند ابى يوسف ومحمد رح فيلزمه حج او عمرة
 مشيا * او المسجد الحرام او الصفا والمروة ولا يعتق عبد قبل له ان لم احج العام
 فانت حر فشهد ابنه بكونه * هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رح واما
 عند محمد رح يعتق لانه قامت شهادتهما على امر معلوم وهو التضحية بكونه
 ومن ضرورته عدم الحج وهو شرط العتق وقالوا هذا شهادة على النفي والشهادة
 على النفي غير مقبولة فنقول النفي الذي يحيط به علم الشاهد هو مثل الإنبات
 على ما بين في اصول الفقهاء في التسريح * وحديث بصوم ساعة بنية في لا يصوم
 لا لو ضم يوما او بصوما يعتق يتم يوما * فان قلت الصوم الشرعى هو صوم اليوم
 واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعى يحمل على المعنى الشرعى قلت الشرع
 قد أطلقه على ما دون اليوم في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فالصوم التام صوم يوم
 فاد اقال لا اصوم يوما ولا اصوم صوما يراد به الصوم التام * وبركعة في لا يصلى
 لا بما دونها ولو ضم صلوة قبضع لا باقله وولد ميت في ان ولدت فانت كذا وعتق
 الحى في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا * هذا عند ابى حنيفة رح واما
 عندهما فلا يعتق لان اليمين انحلت بولادة الميت فلنا لم نحل لان قوله ان ولدت
 المراد به الحى بقرينة قوله فهو حر فان الميت لا يمكن حرية * وفي ليفضين دينه
 اليوم وقضاء زبوا او بنهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر ولو كان متوقفا او
 رصا صا او وهب له لا * ميجى في مسائل شتى من كتاب القضاء ابن الزيف مابردة
 بيت المال والبنهرجة ما يرد التجار والسوق ما غلب عليه ضمة فالزيف والبنهرجة

لا بد من العلم بان كل من يبيع بغير علم يبيع بالصدق فلا بد ان يكون له علم بان
 ما يبيع به لا يضره ولا ينافي له في العلم ببق الصدق وباع الادراك لم يتصور
 الاشارة الى صورة عدم الاشارة لا بحث لان الاضافة معتبرة وفي صورة الاشارة
 بحث لان هذه الاشياء يمكن ان تهجر لذاتها فاذا كانت الذات معتبرة كان الوصف
 وهو كونه مضافا الى فلان في الحاضر لغوا * وحين وزمان بلانية نصق سنة تكرار
 مرفق * لغيره تعالى يولي اكلها كل حين باذن ربها * ومعها ما نوى والذكر لم يدور
مفكرا * قال له وصيغة زوج لا ادري ما الدخول منه نصف منه مثل لا اكله حيناً *
 ولا بد من معرفة ايام منكورة ثلثة وايام كثيرة والايام والشهور والمنون مشرة وفي اول
 عبدا شريته حران اشترى عبدا متق * اي لا يحتاج الاولى الى غراء عبدا آخر *
 وان اشترى عبدا من ثم آخره لا اصلا * لان الاول فرد لا يكون غيره من جنسه
 ما بقاء عليه ولا مافاراله ولم يوجد * فان ضم وحده متق الثالث * اي قال اول
 عبدا شريته وحده حرفا يجري * عبدا من ثم آخر متق الثالث لانه اول عبدا شراء
 وحده * وفي آخر عبدا ان اشترى عبدا فمات لم يعتق * قال آخر عبدا شريته حر
 فاشترى عبدا فمات المشتري لا يعتق هذا ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذلك العبد
 آخر لان الاجر لا بد له من اول ولم يوجد * فان شترى عبدا ثم آخر ثم مات
 متق الآخر يوم شري من كل ماله ومندهما يوم مات من ثلث ماله * لان الاخرية
 تحققت بالموت فيعتق عبدا الموت من ثلث ماله وله ان بالموت نسيم انه كان آخر
 عبدا الشراء فيعتق في ذلك الوقت * ولا يصير الزوج فارا الوفاق الثلث به حلانا
 لهما * والضمير في به يرجع الى الآخر وصورة المسئلة رجل قال آخر امرأة تزوجها
 طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم مات طلق عبدا ابى حنيقة رح عبدا الزوج
 فلا يصير فارا لان ثلث عبدا وعبدا نطلق عبدا الموت فيصير فارا فترث * وبكل

عبد بشري بكذا فهو حرقى أول ثلثة مشروحة منقرضين والكل ان بشرية معا ومقط
 بشرية اية كفارة هي * اى الكفارة هذا عندنا واما عند زفر والشافعي رح لا تستط
 فالساحل ان النية لابد ان يكون مغارته لعله العتق وهذا جعل الكفارة علة العتق
 والملك شرطاً ونحن جعلنا على العكس لان الشرع جعل شراء العريب اجناً فانما
 اشترى اياه بنية الكفارة كانت النية مغارته لعله العتق ومندهما لا حيث جعل
 القربان بنية الكفارة لا بشرية حلف بعقده * اى قال ان اشترى هذا العبد فهو حر فشاء
 بنية الكفارة لا تستط الكفارة لان علة العتق اليمين والشراء شرط فلا تكون النية مغارته
 للعله يرد عليه انه قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق مندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط
 بصير المعلق علة فنكون النية مغارته لعله العتق * ومعتولة بنكاح معلق عندها من
 كفارته بشرائها * قوله ومعتولة عطف على مبدى لا بشرية معتولة وصورتها ان
 يقول لامة اعتولها بالنكاح لانه اشترى منك ثلثة حرة من كفارة يميني فاشترىها
 تعنى لوجود العطف ولا يجزئه من الكفارة لان حرينها مستحقة بالامتلان * وتعنى
 بان تعريت امة هى حرة من نسراها وهى ملكة يوم حلف لاص شراها فنعراها *
 لان هذه الامه لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم يضاف متبها الى الملك او مبيده وقية
 خلاف زفر وح * وكل مملوك لى حرامهاث اولاده ومدبره ومبيده لا مكاتبه
 الابستهم * لانه لا يملكهم بدا * وبهذا حرا وهذا هو العبيده سبق ثالثهم وخير في الاولين
 كاطلاق * كانه قال احدهما حر وهذا فان قلت بل هو كقوله هذا حر او هذا ان قلت قد
 اجيب منه في شرح التجميع بجوابين فان شئت فطالعه * ولا م دخل على فعل يقع
 من غيره كببيع وشراء واجارة وخياطة وصامة وبناء يقتضى امره ليخصه به
 فلم يحسن في ان يعت لك ثوبا ان بامه بلا امره ملكه اولا * اراد بدخوله على فعل
 غلفه به ففي قوله ان يعت لك ثوبا فعبده حر فاللام متعلق بالبيع فيقتضى اختصاص

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

کتاب الحدود

الحد مقربة معدرة يجب حقا كنهه تعالى فلا تغزير ولا قصاص حد * اما التغزير فلعدم
التقدير واما القصاص فلانه حق رولى القصاص * والزنا وطؤ في قبل خال من ملك
وشبهة * كمعددة البائن او الثلث * ويثبت بسمادة اربعة بالزنا لا بوطن او جماع
فيسألهم الامام عنه ماهو وكيف هو واين زنى ومتى زنى ومن زنى * اما الموال
من الماهية فلان بعض الناس يطلقونه على كل وطن حرام وايضا قد أطلقه الشارع
على غير هذا الفعل نحو العيان تزنيان واما من الكيفية فلانه قد يقع الوطؤ من غير التقاء
الخصتين واما من اين فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد واما من متى
فلان التقادم لا يوجب الحد واما من الزنية فلانه قد يكون في وطئها شبهة * فان بينوه
وقالوا رأينا وطأها في نرجها كالميل في الكحلة وعدلوا سرا وعلنا حكمه * ثم حطف

التقديرواما الفصاص فلانه حق ولى الفصاص* والزنا وطوفى قبل خال من ملك

وشبهة * كمعتدة البائن أو الثلث * وثبت بمهاداة أربعة بالزنا لا بوطم أو جماع

فيسألهم الامام عنه ما هو وكيف هو وايين زنى ومنى زنى وبمن زنى * اما السؤال

من المأهبة فلان بعض الناس يطلقونه على كل وطني حراموا بضاد أطلقه الشارع

على غير هذا الفعل نحو العيان تزنيان وأما من الكيفية فلأنه قد دفع الوطء من ضم النفاء

الختانير، وأما ميرزا، فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد، وأما ميرزا،

فلان التقام لا يوجب الحد. أما من المزية فلا بد قد يكون في وطنها شبهة * فان تبين

وقالوا ربنا وطمأنا في نرجها كالميل في الكحلة وعدلوا اسماء وعلنا حكمه * ثم عطف

في وجوب الجحد أولا

الجحد * أعلم ان الشبهة ضربان في الفعل وفي المحل فمخرج في
 الأول بقوله * وهي في الفعل ثبتت بظن غير الدليل دليلا فلا يحد الجاني
 المحل انما تحل له في وطئ امه اجد ابويه وهرمة وميعة والمرتهن المارهوة في الاصح
 والمعتدة بثلاث وبطلاق على مال وباعتاق ام ولده * أعلم ان اتصال الاملاك بين
 الاملاك في الزوج قد يجرم ان للابن ولاية وطئ جارية الاب كما في العكس وضحي
 في الجحد * الجحد * قوله تعالى ووجدك هاثلا فاضني ابي بهال
 الجحد * وضحي باللفظها قد يورثه جبهة كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتياج
 العبيدة الى اموال المولى ان ليس لهم مال يتفقون به مع كمال الانبساط بين ماله
 مولى واحد مع انهم معذورون بالجهل مطقة لامتناعهم حل وطئ ابناء المولى ومالكية
 المرتهن المارهوة ملك يد تد تورهم حل وطئ المارهوة وبقاء اثر النكاح وهو العدة لا يبعد
 عن معنى نهي لافي يشبه عليه حل وطئ المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة
 * بالاعتاق حال كونها ام ولد ثم شرع في الضرب الثاني من الشبهة بقوله * وفي المحل
 بقيام دليل ناف للحرمة ذاتا فلم يحد وان اقرب حرمتها عليه في وطئ امه ابنته ومعتدة
 الكنايات والبائع المبيعة والزوج الممهور قبل نسليهما والمختوكة * الدليل الثاني
 للحرمة قوله * مانت وما لك لا يبيك وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم ان الكنايات
 رواجع وكون المبيعة في يد البائع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون
 المهر صلة اى غير مغايل بمال دليل عدم زوال الملك كالهبة والملك في الجارية المشتركة
 دليل حل الوطئ فمعنى قوله ناف للحرمة ذاتا انا لونهاظرنا الى الدليل مع قطع النظر
 عن المانع بكون منافيا للحرمة * فان ادعى النسب يثبت في هذه لافي الاولى * اى
 في شبهة المحل لافي شبهة الفعل * وحد بوطئ امه اخيه وعمه واجنبية وجدها على فراشه

وإن كان هو أمنى وأنهى زنى بها حربى وذمى زنى بحرية لا الحربى والحربية *
بغنى الداخلين * أونا بأمان وذلك لأنه أن كان هذا في دار الحرب لا يجب الحد ومن
أبى يوسف رح يحدون جميعا وعند محمد رح أن زنى الحربى لا حد وقوله وذمية
مطف على الضمير المستتر في حد وهذا جائز لوجود الفاصلة * ولا من وطوع أجنبية زمت
إليه وقلن هى مرسك وعليه مهرها ومحرمة لكها * مطف على قوله أجنبية وهذا أما
أبى حنيفة رح فانه جعل النكاح شبهة في درج الحد * أوبهيمه أوتى في دبر * هذا أما
أبى حنيفة رح أما أما مندهما ومن الشافعى رح في أحد قوله يحد حد الزنا لأنه في معنى
للزنا لأنه قضاء الشهوة في محل مستهي على سبيل الكمال على وجه تمحض حراما وله
أنه ليس بزنا فإن الصعبا رضى الله منهم اختلفوا في موجبه من الأحراق وهدم الجداز
والنكيس من مكان مر رفع بإتباع الأجبار فعند أبى حنيفة رح يعز ربا مثال هذه
للا أمور * أوزنى في دار حرب أوبقى * هذا أما أبى الشافعى رح * ولا بزنا في
مكوى بمكثفه أصلا * أى لا على هذا ولا على هذه وعند زفر والشافعى رح تحدى *
وفي مكثفه حد هو فقط ولأن أقرب واحدة به والآخر بنكاح وفي قتل أمة بها يجب
الحد والقيمة والخليفة لا يحد * لأنه صاحب الحق نبا بنة من الله تعالى * وبقتص
ويؤخذ بالمال * لأن من له الحق هو الوارث والمالك

باب شهادة الزنا والرجوع عنها

من شهد بحد مقادم قريبا من أما لم تقبل الافى قذف * فإن حد الذف فيه
حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم * وضمن السرقة * أى إن شهدوا بالسرقة التقادم
يثبت الضمان لأنه حق العبد وهو لا يحقق بالتقادم وعند الشافعى رح تقبل * وإن
أقرب حد * أى إن أقرب بالحد التقادم حد الافى الشرب على ما بأنى لأن المانع من
قبول الشهادة إنه قد هيجنه على الشهادة عداوة وحادثة وهذا المعنى لا يوجد في الأقرا *

في الشبهة الاولى ان الزوجين يمتنعان من الزنا في بلادهم
 وبغيره من الامم لا يمتنعان في الامم الاخرى في السرقة دون الزنا على ما يأتي في الفرق
 في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى * ولو اختلف اربعة في زنا ونسب بيت او اقربوا
 وجهها حد * اذا لتوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهاءه في زاوية
 اخرى وجه للفرق لا يضره ان لو كانت امرأة او ام ولده لا يخفى عليه * فان شهدوا
 كذلك اختلفوا في طوعها او بلد زنا او انفق حجتاه في وقته واختلفا في بلده او شهدوا
 بزنا في بلد اخر او هم فسقة او هم شهود على شهود لم يحد احد وان شهد الاصول ايضا
 بقدرهم * واعلم ان في هذه الصور لا يحد احد لا المشهود عليهما بالزنا ولا الشهود بسبب
 النذف فقولهم وان شهدوا كذلك اى شهدوا وجهها الموطوءة لا احد على المشهود عليه
 لاحتمال ان تكون المرأة زوجته او امته ولا على الشهود لوجود اربعة شهداء وان
 شهد اربعة وقال اثنان منها كانت طائفة واثنان منها كانت مكرهة فلا حد عليهما عند
 ابي حنيفة ربح وسندهما يحد الرجل لاتفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف في
 طوعها وله ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد
 لا يكون بطوعها وكرها وان لم يكن واحدا فلا نصاب للشهادة على كل معهما ولا يحد
 الشهود لوجود العدد وان شهد اربعة بزنا واختلفوا في بلد زناه فلا حد عليهما لما مر ولا
 على الشهود خلا فالزهر ربح لوجود العدد وان شهد اربعة بزنا في وقت معين في
 بلد معين واربعة اخرى بزنا في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حد عليهما لان
 شهادة احد الفريقين مردودة لتيقن كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا على
 الشهود لاحتمال صدق احد الفريقين يرد عليه انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما
 كاذبا والظاهر هذا لما مر من ييقن كذب احدهما وعدم رجحان احدهما فيكون صدق
 احدهما محتملا احتمالا بعيدا ثم على تقدير صدق احدهما يحتمل ان يكون الصادق

هذا الفريق ^{المشبه} أو ذلك الفريق ففي صدق كل واحد احتمال الاحتمال وهو
 شبهة الشبهة فلا اعتبار لها ^{فأقول} وإنما لا يحد الشهود لوجود أربعة شهادت شهادة كل
 فريق ان لم توجب حدا على المشهود عليه فلا أقل من ان توجب تهمة يندرونها
 الحد من الفريق الآخر وان نظرت امرأة واحدة فقالت هي بكر تثبت بشهادتها
 البكارة فيندرو حد الزنا ولا يثبت حد القذف لشرطية الرجال وإذا كانوا نفقة يندرو الحد
 ولا يحد الشهود لان النفقة اهل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة وان كانوا شهودا على
 شهود لم يحد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا تداولته الالسنه ينطرق اليه
 زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة الفروع
 لم يحد ايضا لان شهادتهم قدردت من وجه برء فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في
 حدادة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان رد شهادتهم لعني يختص بها لا يسرى
 الى الاصول لعدم ذلك ^{لما المعنى} في شهادتهم ويمكن أن يقال انما ترد شهادة الاصول
 لانهم هموا الى اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا تكون شهادتهم حجة الله تعالى
 بل سمعوا الى اشاعة الفاحشة لعداوة او نحوها فترد شهادتهم لهذه التهمة * وان شهدوا
 سميا او محدودين في قذف او ثلثة او احدى محدود او عبدا او وجد كذا بعد الحد وحدوا *
 لعدم اهلية الشهادة او عدم النصاب فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم ياتوا بأربعة شهادت فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية * وارش جرح جلدة ودرودة
 رجمه في بيت المال * اى شهد الشهود بالزنا والزاني غير محصن فجلد فجرحه
 الجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او محدودا في قذف فارش الجلد ودر منداى حنيفة
 رح وقال في بيت المال لان فعل الجلد ينتقل الى القاضي وهو ما مل للمسلمين
 فالقراءة في مال المحلوم وله ان الفعل الجرح لا ينتقل الى القاضي لانه لم يامر
 بالجرح فينصر على الجلد ثم هو لا يضمن لثلاث يمتنع الناس من الاقامة مخافة

في بيت المال * وأي رجوع من الأربعة بعد رجوع حد * أي حد الرجوع فقط حد
 الذذف وعند زفرح لا يحد لانه ان كان قاذف حتى فقد سقط بالموت وان كان قاذفة
 ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فلا يجب الحد قلنا هو قاذف ميت لان شهادته
 بالرجوع انقلبت فذا فاصار قاذفا بعد الموت ولم يبق مرجوما بحكم القاضي لانفساخ
 الحكم بانفساخ الحجة * وخرم ربع الدية * هذا عندنا وعند الشافعي رح يعتص بناء
 على اصله في شهود القصاص كما قال في الديات * وقبله حدوا فقط * أي أي رجوع
 من الأربعة حد جميع الشهود حد الذذف ولا يحد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد
 الحكم فعند محمد رح حد الرجوع فقط ولا يحد الباقون لتأكد شهادتهم بالقضاء قلنا
 ينفسخ القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم فعند زفرح حد الرجوع فقط * ولا شيء
 على خامس رجوع فان رجع آخر حد او خرما ربع دية * فان المسئلة فيما اذا كان
 الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجوع وقد بقي ثلثة ارباع
 النصاب * وضمن الدية من قتل المأمور برجمة * أي امر بالرجم فقتله لطريق آخر *
 او زكى شهود الزنا فرجم فظهروا عبدا او كفارا فيهما * أي في مسئلة القتل والتزكية
 والضمان على المزكبين في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا ضمان عليهم بل في بيت
 المال * وبيت المال ان لم يرك فرجم * أي ضمن بيت المال اذا شهد الشهود بالرجم
 فلم يركوا فرجم فظهروا عبدا او نحو ذلك * وان شهدوا بزنا واقرروا بنظرهم عمدا قبلت *
 أي شهادتهم لانه يباح لهم النظر لتحمل الشهادة * وزان انكروا مرسه وقد
 ولدت منه او شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم * هذا عندنا خلافا لفرع الشافعي
 رح فشهادة النساء لا تقبل عند الشافعي رح وزفرح جعل الاحصان شرطا
 في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء *

باب حد الشرب

هو كحد القذف ثمانون موطاً للسر ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو فطرة فمن اخذ برئها وان زالت بعد الطريق او مكران زائل العقل ينيذ التمر او اقربه مرة * اى بشرب الخمر او بالسكر بالنبيذ * او مهدبه وجلان وعلم شربه طوعاً يحد صاحبا مان اقربه او شهدا عليه بعد زوال الريح او ثقبها او وجد رئعها منه * اى علم الشوب بان ثقبها او وجد ريع الضمر منه بلا اثر او شهادة * او رجوع من اقرار شرب الخمر او السكر او اقرار مكران لا * اعلم ان في الاقرار بعد زوال الريح لا يحد خلافاً لمحمد رح فان التقادم عنده لا يمنع الاقرار كما في سائر الحدود وانما لا يحد عندهما لان حد الشوب انما يثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وبدون رأى ابن مسعود رضي الله عنه لا يتم الاجماع وقد قال ثمان وجدتم رائحة الضمير فاجلدوه فبدون الرائع لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل على وجوب الحد واعلم ان السكر عند ابي حنيفة رح في حق وجوب الحد ان لا يعرف شيئاً حتى الارض من السماء وفي حق حرمة الاشربة ان يهذى وعندهما ان يهذى مطلقاً واليه مال اكثر المشائخ رح وعند الشافعي رح ان يظهر الرأى في مشيته وحركته واطرافه * ولو ارتد هو لا تحرم عليه مرة * اعلم ان الاحكام الشرعية كصحة الاقرار والطلاق والعناق جارية عليه جزاله لكن ارتداده لا يثبت لانه امر حقيقي اعتقادي لاحكامي فعند مدم العقل لا يثبت اعتقاده الكفر ولما لم يصح ارتداده لا يثبت توبته كصحح النكاح * ونزع توبته وقرق جلده كما في الزنا *

باب حد القذف

من قذف محصناً * اى حرماً مكلفاً معلماً مغيباً من الزنا * بصريحة او بزناً في الجبل * معناه زنى في الجبل فانه كما جاء ناقصاً جاء مهوراً ايضاً وعند محمد رح لا يحد لان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الابن...
اي قال لست بابن زيد الذي هو ابو المقنف
فقط المصنف رح لا نفق الهانوف وقوله في غضب يتعلق بالانفاذ الثلاثة ولست

لا يبك في غير الغضب بحسب الجملة المعالجة * اوبيا لرس الزانية لمن اعه ميت محصنة حدان

طلب هو ليس المراد ان الطلب مقصور على مخاطب فانه ان طلب ابو هاجد ايضا *

الزوجة او بنسبته اليه او الى خاله او صممه او رابه * اي زوج امه فالجذاب

فصل في إبطال ما لا يبعد وكذا الوجه إليه وهكذا الحال والعم والراب • وقوله يا ابن

حاء الحما ويا نبطي لعربي * اذ لا يراد بهما نفى النجب بل التشبيه فيما يوصفان به *

والطلب بقذف الميت للوالد والولد وولده ولو محرما * هذا عندنا وما عند الشافعي رح

فحق الطلب لكل وارث فان حد القذف يورث عنده ومنهنا لا بل ينبت لمن يلحق به

البيان في النسب وقوله وولده يشمل ولد البنت عندهما خلافا لـ أحمد رح وقوله ولو

محمود ما يحوله الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلاف الزفرج والقاتل * ولا يطالب

اجد مہندہ واپاء بقذف امہ و لیس فیہ ارث و مقو و اعتیاض عنہ * ہذا صلیبہ و مہندہ

الشافعي رح يجرى فيه الارث ونحوه بناء على ان حق العبدية غالب بناء على

الأصل المشهور وهو أن حق العبد يغلب على حق الله تعالى إذا اجتمع الاحتياج العبد

و استغناء الله تعالى ونحن نغلب فيه حق الله تعالى لان حق العبد هو دفع العار راجع

إلى حق الله تعالى أيضا لأن النعمة إلى الزنا إنما تكون حبيبا للعالم لأن الله تعالى

حرمة * فان قال يا زابي فردة بلا بل انت حدك اولو قال لعمره بازانية فردت به

حدث ولا لعان * لانها قد فت الزوج فتحدو قد ذه اياها لا يوجب الحد بل المعان

وزنيبت بك هدرا * أي قال لزوجته يا زانية فردت بقولها زنيبت بك هدرا لان
 قول المرأة يحتمل ان يكون تصديقا له يعني زنيبت بك قبل النكاح ويحتمل ان
 يكون ردا يعني ان وجد مني زني فهو ليس الاممكيني اياك لاني ما كنت غيرك
 وتمكيني اياك ليس بزني فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولاحد
 عليها لاحتمال المعنى الثاني * ولا يخرج ان اقرب ولد نفقي وحده ان عكس * لان
 النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا فيجب اللعان اما ان نفاه ثم اقره فقد
 اكذب نفسه فيجب الحد * والولدان له * أي ولد اقره ثم نفاه وولد نفاه ثم اقره ينبت
 منهما منه لاقراره * ولا شيء بليس بابني ولا بابنك * لانه نفى الولادة ولا يجب به
 شيء * ولاحد بقذف من لها ولد لا اب له ولا عنت بولد * انما قال بولد لانها
 لو لعنت بدون الولد فبقذفها يجب الحد والفرق بينهما انه وجد في الاول اماراة الزنا
 وهي الولد المنفي ولم توجد في الثاني * ولا يقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ
 في فبر ملك من كل وجه او من وجه كامة مستركة او وطئ مملوكة حرمت ابدا
 كالامة التي هي اخته رضاما ولا يقذف من زنت في كفرها ومكاتب مات من وفاء *
 أي لاحد بقذف مكاتب مات ونرك ما لا يفي ببذل الكتابة لان الحد انما يجب
 بقذف الحر وفي حرمة هذا المكاتب اخلاف الصحابة رض * وحده بقذف من
 وطئ حراما لغيره كوطئ مرسه حائضا او وطئ مملوكة حرمت مرقنة كامة مجوسية
 او مكاتبه * فان حرمة الاول موقفة الى زمان الاسلام والثانية الى زمان العجز
 وعند أبي يوسف رح وطؤ المكاتب بسقط الاحصان * كمجوسى نكح امه فاسلم
 ومسا من قذف مسلمانا * أي حد بقذف مجوسى كذا وهذا صد ابي حنيفة رح
 خلافا لهما بان عنده لنكاح الحارم حكم الصحة فيما بينهم خلافا لهما وقوله ومسا من
 بالرفع مطف على الضمير المستتر في حده وكفى حد لجنابات التحريم فان اختلف لا *

فإنه مشتمل على ما في المتن من أن الاختلاف المقتضوف أو القدر في به وهو الزنا كما إذا قد فيه
 ثم لا يخلو من أن يكون زيدا بزني ثم يزني آخره لعل أما إذا فزيدا بزني واحد وكرد
 هذا القذف يتد اخل وهذا إنما يخل إلى الحق العبدية فالب منه أما من دنا لا كان حق الله
 تعالى غالباً يتد اخل إلى المقصود لا تزجراً أما إذا اختلفت الجنابات فالقصد
 من كل واحد غير المقصود من الآخر فلا يتد اخل *

فصل التعزير

وهو تأديب دون الحد وأصله من العزربمعنى الرد والردع * أكثره مائة وثلاثون سوطاً
 وأقله ثلث * لأن التعزير ينبغي أن لا يبلغ الحد وأقل الحد اربعون وهي حد العبيد في
 القذف والشرب وأبو يوسف رجع اعتبر حد الاحرار وهو ثمانون ونقص منها سوطاً
 في رواية وخمسة في رواية * وصح حصة مع ضربه وضربه اشد ثم الزنا ثم للشرب
 ثم للقذف * قالوا يحصل الانزجار بالتعزير وحد الزنا ثابت بالنص وحد الشرب
 ثبت بأجماع الصحابة رضي الله عنهم ومبنيه متيقن وسبب حد القذف * محتمل
 لاحتمال الصدق أقول حد القذف ثابت بالنص وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 جلدة وحد الشرب قيس على حد القذف * ومزوز بقذف مملوك أو كافر زنا ومسلم
 بيافاسق با كفر يا خبيث يا مارق با فاجر يا مخنث يا خائن بالوطي بازنديق بالص
 ياديوث يا قريظان يا شارب الخمر يا آكل الربوا يا ابن الفحمة يا ابن العاجرة انت
 تاوى اللصوص انت تاوى الزواني يا من بلعب بالصبيان با حرام زاده لا بيا
 حمار يا خنزير يا كلب يا قيس يا قرد يا حجام يا ابنه وابوه ليس كذلك يا موارجا
 بعايا ناكس يا ضحكة يا مسخرة ومن حد او هزومات هدرمه ولو مزوز زوج مرسه لا *
 قبل الفحمة من يكون همته الزنا فلا بعد أقول الفحمة في العرف افحش من الزانية

لانه الزانية قد حفظت عجزاً وثاني منه والتجبة من تجاها به بالاجرة والفاجرة تكون
 بكل معصية فلا تحده ولفظ مرام زاده معناه المتولد من الوطئ الحرام وهو اعم من
 الزنا كالوطئ حالة الحيض لكن في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا وكثيراً
 ما يراد به التجريز الحب فهذا لا يجب الحد واما واجر يستعمل فيمن يواجر اهله
 للزنا لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال اجرت الاجير مواجرة اذا
 جعلت له على فعله اجرة ولفظ بغاص شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون
 والضحكة بوزن الصفرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهمزة من يضحك على
 الناس وكذا السخرة ونحوه واعلم ان الالفاظ الدالة على القبايح لا تعد ولا تحصى
 فالواجب ان يذكر لها ضابط يعرف به احكام جميعها فانقول قد مررت ان نعمة المحسن
 الى الزنا توجب حد الغذف فنسبة غير المحسن كالعبد والكافر اليه لا توجب الحد
 لانضاط درجاتهما بل توجب التعزير لاشاعة الفاحشة ونعمة المحسن الى غير الزنا
 لا توجب حد الغذف فهل توجب التعزير ام لا فان نعمة الى فعل اختياري يحرم
 في الشرع ويعد عاراً في العرف فحجب التعزير والا لا الا ان يكون تقصير الاشراف وانما
 قلنا الى فعل اختياري احترازاً عن الامور الخلقية فلا تعزير في باحمار لان معناه
 الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلاً وهو امر خلقي وكذا القرد يراد به
 قبيح الصورة والكلب يراد به سيء الخلق الا ان يقال لانعان شريف النفس كعالم
 او علوي او رجل صالح فانهم اهل الاكرام فيعزروا بهاتهم بخلاف الارزال اذ يتفوهون
 بامثال هذه الكلمات كثير اولاً يبالون من ان يقال لهم ولما قلنا يحرم في الشرع
 احترازاً عن افعال اختيارية لا تحرم في الشرع مع انه يعد عاراً في العرف كالاحجام
 ونحوه يراد به دنى الهممة وكذلك يقال بالفارسية ياكس ان قيل للاشراف مزر
 ولغيرهم لا الا ترى ان السوقية لا يبالون بافعال فيها الحسنة والدناءة وانما قلنا

فإنه إذا رآى السرقة احترازاً من افعال اختيارية تحرم شرماً ولا بعد عاراً في العرف
كله في السرقة والغناء وأعمال الديوان في زماننا ثم كيفية التعزير وكيفية يفوضان إلى
رأى الامام نيرامى مظم الجنابة وصعورها وحال الفائل والمقول فيه *

• كِتَابُ السَّرْقَةِ •

وكيف الأخذ خفية ومحلها مال محرز مملوك وهو شرط * فان محل الفعل شرط للفعل لكونه
خارجاً عنه محتاجاً إليه * ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة * أعلم ان المال المذكور
مقدور بالنصاب وهو مقدار عشرة دراهم مضروبة من فضة وعند الشافعي ربع دينار
ذهب وعند مالك ربع ثلاثة دراهم * وحكمها انقطع فان سرق مكلف حراً ومبدقاً والنصاب
محرز بلا شبهة * احترازاً عما يكون في الحرز شبهة كما اذا سرق من بيت ذي رحم محرر
* بمكمن كبيت او صندوق او يحاط كجاليس في طريق او مسجد صندة ماله واقربها مرة *
هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحم * وعند أبي يوسف رحم لا بد ان يقر مرتين
قياماً على الزنا فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يفترض الاربعة في الزنا بالنص
على خلاف القياس فما سواه بقي على الاصل وهو ان المرأ مواخذ باقراره * او شهد رجلان
وما لهما الامام كيف هي وما هي ومتى هي واين هي وكف هي ومن سرق وبينها
قطع * بسأل عما هي لانه ربما يتوهم انه لا يحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى اى
نطم الطريق ومن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخرج او ناول من هو خارج
ومن متى كانت ليعلم انها متقدمة ام لا ومن اين كانت اى في دار الاسلام او دار
الحرب وكف هي ترجع الى السرقة والمراد المعروق فيمعال من الكمية ليعلم ان المعروق
كان نصاباً ام لا ومن سرق ليعلم انه من ذي رحم محرر ام لا * فان شارك جميع
فيها واصاب كلا * اى كل واحد * قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم * اى مع ان

الاخذ صدر من ~~بني مشر~~ فلفظ * وقطع بالساج والقنا والابنوس والصدل والمقصود
 الخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والانا * والباب متخذين من الخشب * انما
 حدث هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والعجر المباشرين في الصحاري والجمال
 فينوم انه لا قطع فيها * لابتانة يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب
 وممك وصيد وزرنج ومغرة ونورة ولا بما يعد مربعا كلبن ولحم وفاكهة رطبة
 ونمر على شجر وبطيخ * هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح واما عند ابي يوسف رح
 يقطع في كل شيء الا في الطين والتراب والحرقين وعند السانعي رح لا يمنع القطع
 كون الشيء مباح الاصل كالخشب ولا كونه رطبا كالفاكهة ولا كونه معرضا للنسาด
 كالمرقة ولما قول ما تفسد رضى كانت اليد لا تقطع في عهد رسول الله م في الشيء
 النافذ ابي الحقيق وقوله م لا قطع في الطير وقوله م لا قطع في نمر ولا شجر *
 وزرع لم يحصد * لعدم الجرد * ولا في اشربة مطربة وآلات لهو و صليب من
 ذهب او فضة و شطرنج ونرد * لانه يقول اخذته للاراقة والكرم * وباب مسجد *
 لعدم الاحراز خلافا للسانعي رح * ومصحف * لانه يقول اخذته للقراءة خلافا
 لابي يوسف والسانعي رح * وصبي حر * لانه ليس بمال * ولو محليين * يرجع الى
 المصحف والصبي فان الحلية تبع وعند ابي يوسف رح ان بلغت الحلية النصاب
 يقطع * ومعدود فتر الا الصغير ود فتر الحساب * لان اخذ العدد الكبير يكون فصبا
 او خذا اما لامرقة والمقصود من الدفتر ما فيه وهو ليس بمال واما د فتر الحساب
 فاما المقصود منه المال وهو لا يسرق لفائدة غير مالية * ولا في كلب وفهد و خيانة و خلس
 ونهب و دس ومال مامة * كمال بيت المال * ومال له فيه شركة ومثل حقه حالا
 او موجلا * اى كان له على آخر دراهم سواء كانت حاله او موجلة فسرق مثلها *
 ولو بمربد * لانه بمقدار حقه يصير شريكا * وما قطع فيه وهو بحاله * اى لا يقطع بمعرفة

وإذا قطع من مالكة ثم سرقه والجهال أنه لم يتغير من حاله وهذا عندنا
وأما يونس بن جابر والشافعي رحم يقطع لقوله م فإن ما دنا قطعه ولنا أن عصمة
المسروق قد سقطت على ما يأتي في مسألة القطع مع الضمان ثم إذا عاد المسروق إلى
مالكة فالعصمة وإن ما دنا فشبها سقطها سقطت القطع وقوله م فإن عاد إلى
الحرقة لا إلى المسروق لثلاث معارض دليل سقوط العصمة على أنه مطعون طعنه الطحاوي *

فإن تغير فسرق قطع ثانياً كزحل قطع فيه فتمسح فسرق ولا أن سرق من ذي رحم
محرم منه * سواء كان المال ماله أو مال أجنبي للشبهة في الحرز * بخلاف ماله
من بيت غيره * فإنه إذا سرق مال ذي رحم محرم من بيت أجنبي يقطع لوجود
الحرز * ومال مرضعة * سواء سرق من بينها أو من بيت غيرها فإنه يقطع خلافاً
لأبي يوسف رحم لأن الرضاع قلما يشتهر فلا انبساط ولا يكفي الأذن بالدخول شرعاً
فإنه متحقق في الاختصاص ما مع أنه يقطع * ولا من زوج وعرس ولو من حرز
خاص له * إنما قال هذا لأن فيه خلاف للشافعي رحم * ولا من سيده أو عرسه أو زوج
سيده ولا من مكاتبه ومضيفه ومغتم وحمام وبيت أذن في دخوله * فإن كان الأذن
نهاراً فسرق ليلاً لم يقطع وأعلم أن الحرز بالحافظ لا باعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فإذا
سرق في الحمام شيء وله حافظ فلا يقطع لأن الحمام حرز وقد اختلف بالاذن بالدخول
ولا اعتبار بالحافظ فيه فلا يقطع بخلاف الحافظ في المسجد فإن المسجد ليس بحرز فاعتبر
الحافظ * أو سرق شيئاً ولم يخرج من الدار أو دخل بيتاً وناول من هو خارج *
هذا عندنا وأما عند الشافعي وأبي يوسف رحم أن أخرج يده وناول غيره فعليه القطع
وإن أدخل الآخر يده وناول وأخذ فعليه القطع وفي النصيرة أن وضع فيهما بين الداخل
والخارج فأخذ الآخر نفى رواية لا يقطع وفي رواية يقطع بهما * أو نقب بيتاً فدخل
يده وأخذ شيئاً * هذا عندنا وعند أبي يوسف رحم يقطع كما في الصندوق فلما ليس

بهنك الحرز على المال بخلاف الصندوق لان المحكن ليس الا هذا * او طرصرة
خارجة من كم غيره * هذا يشمل ما اذا كانت الصرة في الكم او نفس الكم بان جعل
الدرهم في الكم وربطها من خارج بقبي موضع الدراهم وهو شيء من الكم خارج
ما في الكم فاذا طرلا يجب القطع واعلم انه اذا كانت الصرة نفس الكم ياتي باربع صور
لانه اما ان جعل الدرهم في داخل الكم والرباط من خارج او جعلها على خارج الكم
والرباط من داخل وعلى التقديرين اما ان طرا وحل الرباط فان طرو الرباط من خارج
فلا قطع وهو ما قبل التقييم وان طرو الرباط من داخل وذلك بان يدخل يده
في الكم فيقطع موضع الدراهم فيخرج الدراهم مع الطرف فاخذ الدرهم من الكم
فيقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه اذا حل الرباط يبقى
الدرهم في الكم فلا بد من ان يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وان حل الرباط و
هو داخل لا يقطع لانه يدخل يده في الكم فيحل الرباط فيبقى الدرهم خارج الكم فاخذها
من خارج وعند ابي يوسف رج يقطع في الوجوه كلها لان الكم حرز * او سرق جملا
من قطار او حملا و قطع ان حفظه ربه * فان القائد والمائق والراكب لا يقصدون
الا قطع المعانة دون الحفظ حتى لو كان هناك حافظ قطع مارق الحمل والحمل *
او نام عليه * فان النوم على الحمل او يقرب منه حفظ له * او شق الحمل واخذ منه
شيئا * فان الجوارق حرز * او ادخل يده في صندوق غيره او كنهه او جيبه * المراد ادخال
اليدين في الكم للاخذ لا لحل الرباط كما مر * او اخرج من مقصورة دار فيها
مقاصير الى صحنها او سرق رب مقصورة من اخرى فيها * اراد موضعها كدروسة
او نحوها فيها حجرات يمكن في كل منها انعان لا تعلق له بالحجرة التي يمكن فيها
غيره لا كالدائر التي صاحبها واحد ويوتها مشغولة بمناعة وخداعة وبينهم انبعاث *
او الفئ شيئا من حرز الطريق ثم اخذه او حملة على حمار فمافاه واخرجه من الحرز *

عندئذ يقطع مواء اخذه او تركه في الطريق وعند زجر رح
لا قطع في الماء ولا في الحمل فان الالتقاء ليس بالخراج كمنالة من هو خارج وكما
اذا التقى ولم ياخذ قلما اذا لم يطرء عليه يد حقيقة كان في حكم يده ثم بالاخذ بعد
الخروج بخلاف مسئلتى المنالة وعدم الاخذ وفي مسئلة الحمل مبر الدابة بضاف اليه *

فصل

يقطع يمين المارق من زنده وتحسم ثم رجله اليسرى ان كان فان ما د
ثالثا لا ويسجن حتى يتوب * اما السجين فقط واما مع التعزير عند بعض مشائخنا
وعند الشافعى رح يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى لقوله م من مرق فاقطعوه
فان عان فاقطعوه فان عان فاقطعوه فان عان فاقطعوه ومذمبا مانور من علي رض
ولو كان الحديث صحيحا لما خالفوه ولا اخذ الصحابة رضى الله عنهم بقوله والطحاري
قد طعن في الحديث ^{بأنه لا يقطع على السبابة} * فان كان يده اليسرى او ايهاها
او اصبعها او رجله اليمنى مقطوعة او شلاء او رده الى ما لكه قبل الخصوبة او ملكه
بهبة او بيع او قصت قيمته من المصاب قبل القطع او سرق ناد من ملكه او احد
المارقين وان لم يبرهن او لم يطالب ما لكه وان اقربها فلا قطع * لانه لو قطعت
اليمنى وقوة البطش فائتة في اليسرى يلزم تقويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة
اهلاك وكذا ان كانت الرجل اليمنى مقطوعة او شلاء لانه اذا لم يكن للانسان يد
ورجل في طرف واحد فهو لا يقدر على المشى اصلا واما من الطرفين فيضع العصا
تحت يده فيكون قائما مقام الرجل العائنة وادارد السروق الى ما لكه قبل الخصوبة
لا يمكن الدهوى فلا يظهر السرقة وصدابي بومن رح يقطع وانما قال ملكه بهبة
ليعلم ان المراد الهبة مع القبض وعند زجر والشافعى رح يقطع وكذا في نقصان القيمة

يقطع عندهما وإنما لا يقطع عندئذ لأن النصاب لما كان شرطاً يكون شرطاً عند ظهور العروة
وهو حال القضاء وقد ذكر في كتبنا أنه لا يندفع القطع عند الشافعي رح بمجرد دعوى
السارق أن المعروق ملكه لأنه لا يجوز سارق من ذلك فيؤدي إلى سد باب الحد لكن
في الوجيز ذكر خلاف هذا وملل بأنه صار خصماً في المال فكيف يقطع بحلف غيره
وقوله أولم يطالب مالكها وإن أقر هو بها فلا قطع أي إن لم يطالب مالك السرقة
أي المعروق فلا قطع وإن أقر السارق بالسرقة لأنه لما كان الدعوى شرطاً لا بد من
مطالبة الدعي * فإن صرفاً وغاب أحدهما فشهدا على سرقتهما قطع الآخر ونقطع
بخصوصة ذي يد حافظة كمودع وخاصب وصاحب ربوا * أي باع ديناراً بدينارين
وقبضهما لمرقا من يده * ومنعير ومنعير ومضارب وقابض على يوم الشراء
ومرتهن وبخصوصة المالك من سرق منهم * أعلم أن الدعوى شرطاً لظهور العروة
ولقطع اليد وإن كان من حق حقوقي الله تعالى لأنه لا شك أن المعروق منه أمر حقيقة
الحال من الشهود وكذا من السارق المقران يمكن أن يكون ملكاً للمارق بطريق الارت
أو ملكاً لدى رحم محرم وهو غير عالم به ففي ترك المعروق منه الدعوى وكذا
في غيبته مظنة عدم وجوب القطع أما غيبة المزنية وإن كان بها توهم أنها لو كانت
حاضرة أدعت أمراً يعطى الحد فلا اعتبار به لأن المزنية راضية بالزنا فنكون متهمه
في دعوى ما يعطى الحد فهذا هو الفرق الذي وعدته في باب شهادة الزنا ثم مطلق
على الضمير المستكن في قوله وقطع قوله * لا من سرق من مارق قطع * أي لا يقطع
بطلب المالك والمارق لو سرق من مارق بعد القطع لما عاين من مقطوع مصمته *
وقطع صبدأ أقر سرقة وردت إلى مالكها * هذا عند أبي حنيفة رح من غير تفصيل
ومند زفر رح لا يقطع من غير تفصيل لأن أقرار العبد بالحدود والقصاص لا يصح
ههنا وإن كان ما دونها فإن الأذن لم يتناولها أما في رد المال فإن كان ما دونها يصح فبره

الحل وان كان المحجور اذا ما عذما فان كان مازداً ونأيقطع ويرد المال وان كان محجوراً
فليس هو الذي كان هاكنا يصح اقراره لان الواجب ليس الا القطع واقراره به صحيح
وان كان قائماً فعند ابي حنيفة روح يقطع ويرد المبروق وعند ابي يوسف روح يقطع
ولا يرد المبروق وعند محمد روح لا يقطع ولا يرد فنقول لزفر روح ان اقراره بما يوجب
تلف نفسه او اعضائه وان كان يتضرر به المولى فهو غير منهم فيه لان ضرره فوق ضرر
المولى والمولى تعالى في صدره ان خبت نفوس بعض المالكين يصل الى غاية يوترون
اهلاك نفوسهم ليتضرر به مولا لهم فذلك شيء نادر لا يصلح ان يبنى عليه الاجكام
ثم بعد ذلك الاصل عند محمد روح رد العين والقطع تبع له لشرطية الدموين وثبوت المال
بلا قطع من غير عكس واقرار العبد المحجور بالمال لا يصح فلا يثبت تبعه وهو لا قطع
قلنا القطع ليس تبعاً لرد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع جزاء الفعل فاي يوسف
روح لم يجعل احدهما تبعاً للآخر فيعتبر اقراره في حق نفسه وهو القطع لاني حق المولى
وهو رد المال وابو حنيفة روح جعل الفعل اصلاً لان المحال كالشروط وما قطع به ان
بقي رد والا لا يضمن وان اتلف * اما قال وان اتلف احتراساً من رواية الحسن
من ابي حنيفة روح انه يجب الضمان في الامتهلاك وعند الشافعي روح يضمن في الهلاك
والامتهلاك فعنده القطع والضمان يجتمعان لان الضمان بناء على عصمة المال وحسن
نقول بان نقال العصمة الى الله تعالى معناه ان المال كان معصوماً حقاً للعبد فاذا ورد
عليه المرقعة او جب الثأر مع الحد وهو حق الشرع فالجناية وردت على حق الشرع
ففي حالة المرقعة صار المال معصوماً حقاً للشرع فلم يبق معصوماً بحق العبد فلا يجب
الضمان * ولا يضمن من مرقع مرات يقطع بكلها او بعضها شيئاً منها * المبروق منهم
ان حضروا حتى كان القطع للكل لا يضمن لاحد اصلاً وان حضر البعض حتى قطع
لاجلهم فكذلك عند ابي حنيفة روح واما عند ما يستقطضمان من قطع لاجله * ولا تأطع

بما من امر بقطع بمئنة سرقة ولو عمدا و قطع من شق ما سرق في الدار ثم اخرجته *
وانما يقطع اذا بلغ المشقوق نصاب السرقة وعند أبي يوسف رح لا يقطع لان الثوب
صار ملكا للمارق بسبب الخرق الفاحش لهما ان الاخذ ليس ميبا للملك وانما
نقول بالملك ضرورة اداء الضمان فلا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد ومثله
لا يورث الشبهة * لان سرق شاة فذبحها ما خرج * لان السرقة تمت على اللحم و
لا قطع فيه * ومن جعل ما سرق دراهم او دنانير قطع وردت * هذا عند أبي حنيفة رح
واما عندهما لا يجب رد هالان الصنعة متقومة مندها فصارت شيئا آخر * فان حمرة فقطع
فلا رد ولا ضمان وان سوده رد * اي ان سرق ثوبا وصبغه احمر فقطع لا يجب رد الثوب
وان هلك فلا ضمان وعند محمد رح يؤخذ الثوب ويعطى ما زاد الصبغ وان سوده رد عند
ابي حنيفة رح لكون المواد نقصانا فلا يقطع حق المالك وكذا عند محمد رح كما في الحمرة
فان الصبغ لا يقطع حق المالك وعند أبي يوسف رح لا يرد فان المواد زيادة كالحمرة *

باب قطع الطريق

من قصده معصوما على معصوم * اي حال كون القاصد معصوما اي مسلما او ذميا *
فاخذ قبل اخذ شيء وقتل حبس حتى يتوب * اي يظهر فيه ميماء الصالحين * وان اخذ
مالا بسبب كل واحد منه نصاب السرقة قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلاخذ
قتل حدا الا قصاصا * اي هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص فذكر ثمره هذا
بقوله * فلا يغفوه ولي وان قتل واخذ ما لا قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا *
فقواه او قتل مطف على قطع اي ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب حيا
من غير قطع * وسعي برمح حتى يموت * البعش شق البطن * وترك ثلثة نام وما اخذه
فتلف لا يضمن * اي اذا قتل قاطع الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كما في السرقة

* أشهر والأشهر من أخذ هم حدا * أى أن بأمر القتل أعتكهم بجسدي أعتكهم على الجمع *
و أشهر من أخذ هم حدا * أى أن بأمر القتل أعتكهم بجسدي أعتكهم على الجمع *
ثاني * أى ناب قبل أن يؤخذ * أو يكن منهم غير مكلف أو ذو رحم محرم من المارة *
أو قطع بعض المارة على البحر أو قطع الطريق ليلا أو نهارا بمصر أو بين مصرين *
فلا حد و لولا خوف * أو ارشة أو مفوء * أى في الصور المذكورة لا يجب الحد *
أى أن يكن القتل عند اللولي العود وإن كان غير عمد فالدية و يكون للولي *
العفو عند أبي يوسف رح إذا كان بعضهم غير مكلف أى صبيا أو مجنونا فأبشر *
العقلاء بعد الباقون أما في المصر أو بين المصرين إذا كانا قريبين كالكونة والحيرة *
بحسب بلحقة الغوث غالب أفقيه خلاف الشافعي رح و عند أبي يوسف رح إذا قاتلوا *
نهارا أبدا للسلاح حدوا و كذلك الليل سواء كان بالعلاج أو غيره * وفي الحنفي دب و من أهله *
قتل به نفي أية * الحنفي من صور القتل بالتنقل وفيه القصاص عند أبي يوسف رح *

كتاب الجهاد

هو مرض كفاية بدا * أى ابتداء وهو أن يبتدأ المسلمون بمحاربة الكفار * أن قام به *
بعض مقط من الباقين فإن تركوا أنتموا الأعلى صبي و عبد وأمرأة وأصغر ومقد *
وأقطع ومرض مبين أن هجموا أخرج المرأة والعبد بلا أذن * فانه إذا هجم الكفار *
على نفر من الثغور بصير فرض مبين على من كان يقرب منه وهم يقدر ون على الجهاد *
وأما على من وراهم فإن أبلغ الخبر اليهم بصير فرض مبين عليهم إذا أحسب اليهم أن خفي *
على من كن يقرب منهم بأنهم عاجزون من المقاومة أو إن لم يعجزوا أو كن نكاسلوا *
ثم ون إلى أن يصير فرض مبين على جميع هل الاسلام شرقا وغربا هذا نظير صلوة *
الجنابة تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد من الميت فإن قام بها الأقربون *

أو بعضهم سقط من الكل وان بلغ الى الأبعد ان الأقربين ضيعوا حقه فعلى الأبعد ان
 يقوم بها فان ترك الكل لكل من بلغ اليه خبر موته يصير آثماً * وكرة الجمل مع فـ
 وجدونه لا * الجعل ما يجعل للعامل على عمله والمراد انه اذا كان في بيت المال شيء
 لا يجعل الامام على ارباب الاموال شيئاً من غير طيب انفسهم لينقوي به الغزاة آثماً
 اذا لم يكن فيه شيء فيفعل ذلك * فان حوصروا * اى الكفار بان حاصروهم المملون *
 وهو الى الاسلام فان اجروا الى الجزية فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * اعلم انه
 لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدخل على انه يجب عليهم من العبادات وغيرها
 ما يجب علينا لان الكفار لا يخاطبون بالعبادات عندنا واما عند من يقول بانهم
 مخاطبون فالذمى وغيره في ذلك مواءم عند قبول الجزية لانا مرمهم بالعبادات
 كما نامر المسلمين بل يراد انه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضنا لدمائهم
 واموالهم او تعرضوا لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك
 لان قبل قبول الجزية كنا نتعرض لدمائهم واموالهم وكانوا يتعرضون لدمائنا و
 واموالنا فقبول الجزية ليس الا لرواى هذا التعرض يوجب ذلك انهم جعلوا الدليل
 على هذا الحكم قول علي رضي الله عنه انما بدلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا
 واموالهم كما لو لنا * ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة وندبت * اى الدعوة اى
 ندب تجديد الدعوة * لمن بلغته فان ابوا * اى من الجزية * حاربوا بمنجنيق
 وتحريق وتغريق ورمى ولو معهم مسلح وتترسوا به بنيتهم وقطع شجر
 وافساد زرع بلا قدر وظول ومثله * قال في الهداية الغدر الحيانة ونقض العهد و
 قتل * الحرب خدمة تشبه على الناس التفرقة بين العدو وبين خدمة الحرب
 فاقول مادام الحرب قائمة لا يحرم الخداع وان يريهم اننا لانحاربهم في هذا اليوم
 حتى امنوا فنحاربهم فيه او نذهب الى صوب آخر حتى غشوا فقاتلهم بيانا ونحو

بما لا يجوز المجاورة لان هذا استئمان وعهد فالمجاورة نقض العهد وهذا المحرم
من خدام الحرب بل خدام في حال السلم فيكون غدر والعلول السرقة من المغنم
المثلة اسم من مثل به بمثل مثلاً قتل يعقل قتل اي بكل به معناه جعله نكالا وعبرة
عبره مثل قطع الاضراس وتعميد الوجه يقال مثل ما لقتل اي قطع انفه ومثله
يعرفون تسبعت بقوله م لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا في المثلة تعبير خلق الله
على فيحرم * و قتل غير مكلف وشبه فان واهمي ومعد وامرأة الا ملكة او
او مقاتلا منهم او ذمال يحس به او ذاراي في الحرب واب كافر بداء فيقتله غير
ابنه * اي لا يقتل الابن الاب الكافر ابتداء وهو احتراز عما اذا قصد الاب قتله
بحيث لا يمكن دفعه الا يقتله فانه لا بأس بقتله وقوله فيقتله بالنصب اي لان بقتله
غير ما يفعل المضارع ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها ميبا لما بعدها اي بعد
مدة اشياء منها الحية فمن يقتل الابن اياه سببا لقتل غير الاس اباء بان
يشغله ولبسته ليجي آخر فيقتله * واخراج مصحف وامرأة الا في جوش يوم من عليهم
وصولحوا ان خير او يوحى منهم مال ان لنا به حاجة ونذ ان هو انفع ففوتلوا * لفظ
كان مصمرفي قوله ان خير او ان لنا به حاجة ونذ ان هو انفع النذب نقض المصاحفة
مع اخبارهم بذلك * وقبل بذ لو خانوا ابتداء * اي قتلوا قبل نذ ان بدؤوا بالحيانة *
وصولح المرتد بلا مال ولارد ان اخذنا * يعني يجوز لنا ان نصالح المرتد ولا نعجل
في قتله لان اسلامه مرجو لكن لانخذ منه شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية
من المرتد لكن لو اخذ بالارد اية لانه مال غير معصوم * ولا يباع سلاح وحيل
وحدد منهم ولو بعد صلح وصح امان حروحة فان كان شرابا وذاب ولغا امان
الذمي واسيروا واجر معهم ومن اسلم ثم لم يجر البنا وصبي وعبد الا ما ذوبين

... ومجنون * المواد بما لا يصير مسلم امير في يد الكفار وبالناسخ تاجر معلم منهم *

باب المغنم وقسمته

قسم الامام بين الجيش ما فتح منوة او اقر اهل عليه بجزية وخراج * قوله او اقر مطف
على قوله قسم الامام ثم مطف على احد الامرين وهو قسم او اقر قوله * وقتل الامارين
او استروهم او تركهم احرار اذمة لنا * اي ليكونوا اهل ذمة لنا * ونفى منهم وفداهم * المن ان
يترك الا سيرا الكافر من غير ان ياخذ منه شيئا والفداء ان يترك وياخذ منه مالا او سيرا مسلما
منهم في مقابلته ففي المن خلاف الشافعي رح واما الفداء فقبل ان تضع الحرب اوزارها
يجوز بالمال لا بالامير المسلم وبعدة لا يجوز بالمال باجماع علماء ثنا وبالنفس لا يجوز عند
اسي حنيفة رح ويجوز عند محمد رح ومن ابي يوسف رح روايتان وعند الشافعي
رح يجوز مطلقا * ورد هم الى دارهم ومقره ابنة يشق نقلها وذبحت وحرقت وقعة
مغنم ثم الايداع فبرهنهنا في قسم ورد * ومدد لحقهم ثمة كمقاتل مية * اي في المغنم *
لا سرفى لم يقابل ولا من مات ثمة * لانه بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي رح
يصير ملكا مستقرا هزيمة الكفار فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه * ويورث ثمط
من مات هنا وحل لنا ثمة طعام ولف وخطب ودهن وصلاح به حاجة بلا قسمة
لا بعد الخروج منها ولا بيعها وتمولها ورد الفصل الى المغنم ومن اصاب ثمة عصم نفسه
وطفله * لانه صار مسلما تبعا * ومالا معه او اودعه معصوما * اي مالا وضعة امانة
عند مسلم او ذمي * لا ولده كبيرا وعمره وحملها وعقاره * لان العقار من جملة
دار الحرب وهو في يدها اهل الدار فقيه خلاف الشافعي رح * وعبد مقاتلا وماله مع حربى
بفصص او ودعة ويعتبر وقت المجاوزة * اي يعتبر لا متحقاق مهم الفارس والراجل
وقت مجاوزة الدرب وهو الباب الوا مع على السكة والمضيق من مضائق الروم

والاراد فيها من همل دابر الحربنة وعند الشافعي رح يعتبر وقت شهود الوقعة * فمن
 دخل ثارهم فارما فنفق فرصة * اى مات تفهد الوقعة راجلا * فله سهمان سهم فارس
 ومن دخل راجلا فاشترى فرما فله سهم راجل * هذا عندنا امامنا الشافعي رح
 فعلى العكس وسهم الفارس عند اربعة امهم * ولا يسهم الا فرس * اى فرس واحد فعلم
 من هذا انه لا يسهم للبغل والراحلة * ولا لعبد وصبي وامرأة وذمي ورضخ لهم * الرضخ
 اعطاء القليل والاراد ههنا اقل من سهم الغنيمة * والخمس للمكسبين واليتيم وابن
 العييل وقدم فقراء ذوى القربى عليهم ولا شىء لغيرهم وذكر الله تعالى للبرك
 وسهم النبي هم سقط بموته كالصفي * هذا عندنا امامنا الشافعي رح فيقسم على
 خمسة امهم سهم الرسول هم للخليفة وعندنا سقط بموته كما سقط الصفي فانه كان النبي
 هم ان يصطفى لنفسه شىء من الغنيمة وسهم ذوى القربى لهم اى ابني هاشم وبني
 المطلب اعلم ان النبي هم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
 عبد المناف وكان لعبد مناف اربعة بنين هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل ولما
 قسمهم مولد هم فنانم خبر قسم خمس ذوى القربى بن بنى هاشم وبني المطلب
 وكان منمان من اولاد عبد شمس وجبير بن مطعم من اولاد نوفل ولما رموه الله هم
 فعلا لانكر فضل بنى هاشم لكاتبك الذى وضعك الله فيهم ولكن نحن واصحابنا
 من بنى المطلب اليك فى السب سواد فما بالك اعطينهم وحرمتنا فقال هم انهم
 لم يارقوني فى الجاهلية ولا فى الاسلام وشبك بين اصابعه فالشافعي رح بقسم كما
 قسم النبي هم ونحن نقول له علل رموه الله هم بصحبته ونصرتهم اياهم فلم يبق
 دوافه هم فيستحقون بعد وفاته هم بالفقر حيث قال موضعكم منها بخمس الخمس
 ولما كان موصيا من الزكاة نستحق من يستحق الزكاة وقد نقل ان الخلفاء الراشدين
 كانوا يقيمون على نحو ما قلنا وكان ممرض يعطى فقراءهم * ومن دخل دارهم

فأخار خمس الاصل ^{التي} له ولا اذن * لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة والغنيمة
 هذا اخذ من الكفار فله او هذا بالمنعة فان لم يكن له منعة لكن وجد اذن الامام فهو في
 حكم المنعة لان الامام بالان التزم نصرته * وللأمام ان ينقل وقت القتال حناقيق
 من قتل قتيلاً فله سلبه * التنفيل اعطاء شيء زائد على مهم الغنيمة والتركيب يدل
 على الزيادة قوله من قتل قتيلاً فله سلبه سواء قتيلاً لقربه الى القتل * او لسرية جعلت
 لكم الربيع بعد الخمس * اي بعد ما رفع الخمس جعلت لكم ريع الباقي او ثلثه او نحو
 ذلك * لا بعد الاحراز هنا * اي بدار الاعلام لانه صار ملكاً للغانمين * الا من الخمس
 وسلبه مامعه حتى مركبه وما عليه وهو لكل ان لم ينقل * خلافاً للشافعي رح فان
 العلب عنده للقاتل ان كان من اهل ان يعهم له وقد قتله مقبلاً لقوله عليه السلام من
 قتل قتيلاً فله سلبه ونحن نحصل هذا على التنفيل لا على وضع الشريعة *

باب استيلاء الكفار

اذا مبي بعضهم بعضاً واخذوا ما لهم او عبر اند اليهم او غلبوا على ما لنا وحرزوه
 بدارهم ملكوه * هذا عندنا واما عند الشافعي رح لا يملك الكفار ما لنا بالاستيلاء لما ذكر
 في اصول الفقه ان النهي من الافعال العسيرة يوجب القبح لعينه والقبح لعينه لا يفيد
 حكماً شرعياً وهو الملك فالا انما يملكون لا متيلاء هم على مال غير معصوم في زعمهم
 وليس لنا ولاية الالزام فسقط النهي في حق الدنيا اذا العسيرة انما كانت ثابتة مادام
 محرراً بدارنا لنيقن التمكّن من الانتقام فانما زال الاحراز سقط العسيرة * لا حرناً
 ومدبرناً وام ولدنا ومكاتبنا ومبدنا آبقا وان اخذوه * انما قال وان اخذوه لان الخلاف
 فيما اخذوه وقهره وقيدوه ففي هذه الصورة لا يملكونه عند اني حنيفه رح خلافاً
 لهما لكن ان لم يخذوه قهر الا يملكونه اتفاقاً لهما ان عصبته كانت لحق المولى وقد

كانت قد صارت لها من ايدى اهل البيت العتيق التي كانت لسوق الاولى ما زالت لهم
 مصرية التي قد كانت باعتبار الادوية فصار بمنزلة الاحرار فلا يملكونه * وملك
 بالعبودية حرهم وما هو ملكهم ومن وجد منا ماله * اى في يد الغائبين بعد ما غلبنا
 عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله * اخذه بلاشى * ان لم يقم * اى بين العائمين *
 وبالقيمة لن يقم * والتمن ان شراء منهم تاجر وان اخذ ارض منه مغنوة * اى ان فقت
 حبه في يد التاجر فاخذ لرشه فالملك القديم ياخذ منه بكل التمن ان شاء ولا يحيط من
 التمن شي * بازاء ما اخذ من الارش * فان امر عبد فبيع ثم كذا فله المشتري الاول اخذه
 من الثاني بتمنه ثم لم يده اخذه منه بتمنين وقبل اخذ الاول لا * عبد امر من زيد
 فاشترى عمرو بمائة ثم امر من عمرو واشترى بكر بمائة وعمرو ياخذ * من بكر بمائة
 ثم ياخذ زيد من عمرو بمائتين لانه قام على عمرو بمائتين ولولم ياخذ عمرو فليس
 لزيد ان ياخذ من بكر لان بكر اشترى عبد امر من عمرو بعد ما اشترى عمرو فلو
 اخذه زيد من بكر تصاح التمن الذي انقضاء عمرو فلا ياخذ زيد قبل اخذ عمرو *
 فلو ابق بمتاع فاخذهما الكفار مشراهما منهم رجل اخذ العبد سبيلنا وخيره بالتمن *
 لما امر بهم لا يملكون العبد الا بق * وعق عبد مسلم شراء مستامن ههنا وان حله دارهم *
 هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يعتق لان الواجب ان يحرق دارنا على بيعه وقد
 زال ان لا يدلنا عليهم بقى مبداء في ايدى قلنا اذا زالت ولاية الجبر اقيم الاحتاق مقامه
 فخلصا للمعلم من ايدى الكفار * كعبد لهم ام لم نعه فباعنا او ظهرنا عليهم *

باب المستامن

هو يشمل معلما دخل دارهم بامان وكافر ادخل دارنا بامان * لا يتعرض تاجر فانه
 قد هم وما لهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او حبه او خيره بعلمه وما اخرجه * اى بطريق

التبرع * ملكه ملكا حراما فيصدق به * انما يملكه لانه ظهر بمال مباح وانما كان
 حراما للغدر * فان ادانته حربى * اى باشر تصرفا اوجب الدين في ذمة التاجر *
 اذ كان حربيا اوضب احدهما من الآخر وجاء اهتالم بنفس لاحدهما بشىء * لانه
 لا ولاية لنا على المتناهي * وكذا لو فعل ذلك حربيان وجاء احدهما من * لانه لا ولاية
 لنا عليهما * فان جاء مسلمين قضى بينهما بالدين لا القصب * لان الادانة وقعت
 صحيحة لتراضيهما بخلاف العصب لانه لا تراضى ولا عصمة * فان قُتل مسلم مناهم
 مثله ثمة عمدا او خطأ ودى من ماله وكفر للخطاء * لانه لم يجب القصاص وقت القتل
 لتعذر الاستيفاء لانه بالمنعة متجب الدية لوجود العصمة في ماله على العاقلة اذ الوجوب
 عليهم بامتنار النصرة والتقصير في الصيانة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبائن الدارين *
 وفي الاميرين كفر فبط في الخطاء * اى لا يجب شىء الا الكفارة في الخطاء عند ابي حنيفة
 رح ومندهما تجب الدية في العمد والخطاء لان العصمة لا تبطل بالامر كما لا تبطل
 بالامتنان وله ان الامير صار تبعا لهم بفهرهم اياه فيبطل الاحراز فنقط العصمة المقومة
 وهى ما يوجب المال عند التعرض فلم تجب الدية لافى العمد ولا فى الخطاء لكن العصمة
 الموثمة وهى ما يوجب الاتم عند التعرض باقية فيجب الكفارة في الخطاء * ولا يمكن
 حربى هانئة وقيل له ان اقامت هانئة او شهرا نضع عليك الجزية فان رجع قبل
 ذلك * جزاء الشرط محذوف اى فيها او نحوه * والا فهو دى لا يترك ان يرجع *
 اى ان لم يرجع قبل الدية للضرورة فهو دى واعلم ان من لامعاص له بالعريفة
 ينوهم ان الالا متشاء ولم يعلم انه كلمة ان مع لادغم احدهما فى الاخرى *
 كما لو اشترى ارضا فوضع عليه خراجها * اى ان اشترى المتناهي ارض
 خراج فوضع عليه خراجها يصير ذمها لانه اذا التزمه التزم المقام في دارنا
 ولا يصبر ذميا بمجرد الشراء لانه ربما يشترى للنجارة * وعليه جزية سنة من وقت

ويقتل الخراج أو تكتل هاربة ذميا هتاروق عكسه لا * اى ان يلج الحربي ذميه
 لا يصير الخراج ذميا ان يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول حيث صارت تبعا
 للزوج * فان رجع المستامن الى داره حل دمه فان اسرا وظهر عليهم فقتل مقطوعين
 كان له على معصوم * اى مسلم او ذمى * واى دبعة له عنده * اى صار فيا كل
 ودبعة له عند معصوم في دارنا * وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فهما لورثته * اى دين
 كان له على معصوم وودبعة له عنده وذلك لان الامان باق في ماله فيرد عليه ان كان
 حيا وعلى ورثته ان مات او قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهر با عليهم صار ماله غنيمته
 بتبعيته * حربي هنا وله ثمة عرس واولاد وودبعة مع معصوم وغيره فاسلم هتائم ظهر عليهم
 فكله في * اما العرس والاولاد الكبار فلعدم التبعية واما غير ذلك فلانه ليحت في بده فاسلامه
 لا يوجب عصمته * وان اسلم ثمة فهاء فظهر عليهم فطقه حرم مسلم وودبعة مع معصوم
 له وغيره في * فقله وودبعة مبتدأ ومع معصوم صفته وله خبره اى للحربي الذى
 اسلم * ومن اسلم ثمة وله ورثة هنا لك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطاء *
 اى له ورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل ممددا فلا يجب شيء وان كان خطأ
 لا يجب الا الكفارة وممددا لغاى رح يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء *
 واخذ الامام دية مسلم لا ولي له * اى مسلم قتل خطأ ولاولى له * وممنا من
 اسلم هتائم ما قلة قاتله خطأ * اى جاء حربي با مان فاسلم ولاولى له فقتل خطأ
 فالامام باخذ الدية من ماقلة قاتله * وقتل واخذ الدية في عمد ولا يغفو * اى ان كان القتل
 ممددا فالامام بالخيار ان يمتو في القود او باخذ الدية لكن ليس له ولاية العفو *

باب الوظائف

ارض العرب وها اسلم اهله وفتح جنوة وقسم بين جيشنا والبصرة مشربة والمواد

وما فتح منوة واقراهله عليه اوصالهم خراجية * ارض العرب ما بين العذيب الى
 اقصى حجر باليمن بمهرة الى احد الشام وسوان مرق العرب ما بين العذيب الى عقبة
 حلوان ومن الثعلبية ويقال من العلت الى عبادان * وموات احبي يعتبر بقربه
 وخراج وضعه عمر رضى الله عنه على المواد لكل جرب بيلعه الماء صاع من براوشعير
 ودرهم ولجرب الرطبة خمسة دراهم ولجرب الكرم او النخلة مصلة صغفها ولما
 هو اكثر مفران وبستان ما يطبق * الجرب ستون ذراعا في منين ذراعا في كتب
 الفقه ذراع الكرياس مبع قبضات وذراع المساحة مبع قبضات واصبع قائم وعند الحساب
 الذراع اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ستة شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض *
 ونصف الخارج غلة الطاقة ونقص ان لم تنطق وظيفتها ولايران ان اطاعت عند ابي يوسف
 رح وجاز عند محمد رح ولاخراج لوانعطع الماء من ارضه او غلب عليها او اصاب الذرع
 أنه ويجب ان مطلقها مال الكها ويبنى ان اسلم المالك او شراها معلوم ولا مشرفي خارج
 ارضه * اى ارض الخراج وهذا عندنا وعند الشافعي رح يجب * ويتكرر العشر
 بتكرار الخارج * بخلاف الخراج فانه لا يتكرر واعلم ان الخراج نوعان خرج
 موظف وهو الوظيفة المعينة التي توضع على الارض كما وضع عمر رضى الله عنه
 على مواد العراق وخراج المقاسمة كربع الخارج وخمسه ونحوهما فالذي لا يتكرر
 هو الموظف اما خراج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر *

فصل الجزية

اعلم ان الجزية نوعان جزية وضعت بالتراضي فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق
 وجزيته يبتدأ الامام وضعها اذا غلب عليهم * ما وضعت بصلح لا تغير وحين فلبوا واقروا
 على املاكهم توضع على كتابي ومجموعي ووثني عجمي ظهر فناء * فيه خلاف الشافعي رح

هذه لا توضع عليه منده * لكل سنة ثمانية واربعون درهما * ياخذ في كل شهر اربعة دراهم *
 وعلم الموتى ففسخها وعلى فقير يكسب ربحها * وعند الشافعي رح يوضع على كل
 حالم وحالة دينار الفقير والعنى مائة * لا على ثونتي مربي فان ظهر عليه نعسه وطفله
 في مولا مرتد ولا يقبل منهما * ابي من الوثني العربي والمرئد * الا الاسلام او السبق *
 وعند الشافعي رح يمترق مشركوا العرب * ولا على راهب لا يخالط * وعند ابي يوسف
 رح وهو رواية * محمد بن ابي حنيفة رح توضع ان كان قاه را على العمل * وصى
 وامراة ومملوك واصبي وزمن * وعند ابي يوسف رح نجب اذا كان له مال *
 وقبر لا يكسب * وعند الشافعي رح نجب * وتقط بالموت والاسلام * خلافا للشافعي
 رح فبهما * وتداخل بالتكرار * هذا عند ابي حنيفة رح خلافا لهما * ولا تحدث بيعة
 وكسبة هنا ولهم اعادة المهنمة وميزان ذمي منافي زيه ومركبة وسرجة وملاحة فلا
 يركبها خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبيج * وهو خبط غليظ بقدر الاصبع من
 الصوف يشده القسي * ولا يملكه ويمنع الزنا من الابويهم * ويكسب على سرج
 كالكاف وميزت نسائه في الطريق والحمام ويعلم على دونهن لئلا يجتمعن لهم ونقص
 هذه ان غلب على موضع الحربا او لحق بدارهم وصار كمرتد في الحكم بموته بلحاقه
 لكن لو اصر يمترق والمرئد يقتل لان امتنع من الجزية او زنى بمسلمة او قبلها او سب
 النبي عم * وعند الشافعي رح سب النبي عم هو نقص العهد * ويؤخذ من مال
 بالعي تغلبي وتعلبية ضعف زكوتا ومن مولا الجزية والخراج * خلافا لرفرح
 فانه يؤخذ منه ضعف زكوتا وهو الخمس في الاراضى ونصف العشر في غيرها مما
 يجب فيه الزكاة * كمولى القرشي * فانه يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله مولى
 القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالحاشمي في هذا
 الحكم لان الحرمان يثبت بالشبهات * ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي

قتل أو لحق بدارهم وحكم به بطل * أعلم ان المكاح والذنيح باطلان انفاقا والطلاق
 والإملاذ صحيحان انفاقا والمفاوضة موقوفة انفاقا والباقي موقوف عند أبي حنيفة ر ج
 ونافذ عندهما * فان جاء مسلما قبل الحكم فكانه لم يرتد وان جاء بعده وماله مع
 ورثته اخذه ولا تقتل جرثومة * خلافا للشافعي ر ج * ولحنس حتى نعلم وصح
 تصرفها وكسبها الورثتها فان ولدت امة فادما فهو اسره حرا يرثه في المصلحة مطلقا
 ان مات أو لحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف
 حول منذ ارتد * قوله مطلقا اي هو اذ كان بين الارتداد والولادة اقل من
 ستة اشهر او اكثر لان الولد يتبع خيرا لا يمين ديننا فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم
 يرث المرند واما ان كانت الام نصرانية فان كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر
 يرث وان كان اكثر من ستة اشهر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب
 يجبر على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية * وان لحق بماله *
 اي لحق بدار الحرب صحيح قوله * يظهر عليه فهو في رجع ملحوق بماله * اي لحق
 بدار الحرب بلا مال وحكم القاضي باللاحاق ثم رجع ثم لحق بدار الحرب مع
 ماله * يظهر عليه فهو وارثه قبل قسمته * اي قبل قسمته بين الغانمين لان القاضي
 اذا حكم بلحاقه فكان الوارث كالما لك القدم فكان اولى * فان قضى بعبد مرتد لحق
 لابنه فكانه فجاء مسلما فدلها والولاء للاب * العبد مضاف الى المرتد ولحق صفته
 للمرتد اي لحق بدار الحرب ولانه متعلق بقضي فكانه اي كاتبه الابن فجاء اي
 فجاء الاب المرتد واما كان البذل للاب والولاء له لان الكسابة وقعت جائزة والاس
 خليفة الاب فاداء الاب مسلما صار الاسن كالوكيل من الاب فالعدل له والعنق
 واقع منه * ومن قتله مرتد خطاء ملحوق او قتل فدنته في كسب الاسلام * لان الدينه
 لا تكون على العاقلة لعدم النصره فتكون في ماله فعند أبي حنيفة ر ج تكون في كسب

الاملام لان كذب الرد في وعندهما في الكمين * ومن قطع يده مدا فارتد
والعيان بالله ذمات منه اولحق فبما معلما مات منه ضمن القاطع نصف
الدية في ماله لوارثه * لان القطع حل معلما معصوما والحرابة حلت معلما
غير معصوم فاعتبر القطع لا الحرابة فيجب نصف الدية وانما تجب في ماله لان
العمد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وقوله
اولحق اي لحق بدار الحرب فغنى به * وان احلم ههنا مات ضمن كلها * اي فمات
ضمن ذلك القطع وانما يجب كل الدية لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت الحرابة
هذان من ابني حنيفة وابني يومف رح ومنه محمد رح يجب النصف ههنا لان الارتداد
احذر السرابة فلا ينقلب بالاملام الى الضمان * مكتوب ارتد فلحق فاخذ بماله فقتل فبدلها
لعبدته وما بقي لوارثه زوجان ارتد فلحق فاولدت هي ثم الولد فظهر عليهم
فالولد ان في الاول يجبر على الاملام لاولده * وفي رواية الحسن رح يجبر ولد
الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاملام في ظاهر الرواية ويتبعه
في رواية الحسن رح * وصح ارتداد صبي يعقل وامامه ويجبر عليه ولا يقتل ان امي *
هذا عندنا وعند الشافعي وزعم رح لا يصح ارتداده ولا املاؤه ولنا ان عليا رضي الله
عنه املم في صباه وصح النبي م املاؤه واقتحاره بذلك مشهور حيث قال
علي رضي الله عنه * مبتغىكم على الاملام طرا * فلاما ما بلغت آوان حلبتي *

باب البغاة

قوم معلومون خرجوا من طاعة الامام داهرا الى العود وكشف شبهتهم فان تجيزوا
مجتمعين حل لنا قتالهم بداء * اي انجازوا بمعنى ما لو الى فئة من المحلبين
ليستعينوا بهم واجتمعوا واتخذوا حيزا اي مكانا واجتمعوا فيه حل لما قتالهم بداء خلافا

١ محمد بن النبي ابي وصوري * وحمزة بن عبد الله بن ابي
٢ ومحمود بن ابي الحسن بن ابي * بطريق السلافة ابن ابي
٣ وبنو محمد بن ابي الحسن بن ابي * بنو الحسن بن ابي
٤ ومحمد بن ابي الحسن بن ابي * بنو الحسن بن ابي
٥ ورواه ابي رسول الله عفا * ولا يثبت هذا عندنا

[illegible]

• هو تمجدهم واجتماعهم على صبر الامام الى ان يبدؤوا فربما لا يمكن دفع شرهم •

وَجَهْزُ عَلَى الْجُرَيْمِ * اَجْهْزُ عَلَى الْجُرَيْمِ اى اتم قتله وفيه خلاف الشائعى رح ايضا *

وَتَتَّبِعْ مَوْلَاهُمْ إِنْ لَمْ يَفْتَنُ * إِيَّانَ كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ رَحِ إِيضًا *

و من الافلا ای سر لا ینته له لایجهر علیهم حال کونه جریحا و لا تتبعه حال کونه

م. ل. لا اله الا الله، بالفتح، بالفتحة فلا ضرورة في قتله فلا يقتل لكونه معلما ولا انجبي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشافعي و... لا يصح... يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم لان ولاية الامام منقطعة

منہر : وار، فلیہ اے، مصر، قتل، حل، منہر، اہلسہ آخر منہر نظر ملے، قتل ہے *

هذا الزال نص الاتفاق: ذلك المصاحمهم ولا ينقطع ولاية الامام من ذلك المص

هذا اذا لم يجز ابتداء في ذلك المصراع منهم حج ونسج وادبوا من ان ياتوا

فيحرق احدهما * وناع قبل ما نلامد عيا حبيبته يزنه * قد اعتد ابي حبيبته وحمد راج

وعند أبي يوسف ورواه أبي رزح لا يرت الباقى العادل مواءمى حقه أو الر الباقى

ہی الباطل * مکملہ * کما یوث العادل الباقی * عن الخرافات الباطل لا ہی ان اقر

الباقى انه على الباطل لايرنه* ويبيع العلاج من رجل ان علم انه من اهل القننه ذره والا فلا*

كتاب اللقيط

رفعه أحب وان خفي هلاكه يجب كاللفظ وهو حر الالفة رقة ونفقته وجنابته في

بيت المال وارثه ولا يؤخذ من اخذه وسببه ممن ادعاه ولو رجلا او ممن يصفى

منهما علامة * ای لواد میر. رجالان نسبہ فان وصف احدهما علامة فی جسدہ وکان

فِي ذَلِكَ صَادَقَا فَاَلْتَمَسَ مِنْهُ وَالْاٰنْهَمَا صَوَاءٌ نَحْمُطُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ رَجَلَيْنِ قَوْلُهُ *

او بعد او كان هذا * اي ان كان المدمر قد اثبت نفسه منه لكن اللقيط يكون

حرالان الاصل في دار المعلمين الحرية * اود ميا وكان مسلما ان لم يكن في مفرهم *
 اى في مفر الذميين * وذميا ان كان فيه * اى كان ذميا ان ادعى نسيبه ذمى
 وقد وجد في مفر اهل الذمة * وما شد عليه له صرف اليه بامر قاض وقيل بدونه
 وللملحق قبض هبته وتعليمه في حرفة لانكاحه وتصرف ماله ولا اجارته في الاصح *

كتاب اللقطة

هى امانة ان اشهد على اخذه ليرد ها على ربها والاضمن ان جحد المالك اخذه للرد *
 اعلم ان الواجد ان اقرانه اخذها لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقر بهذا فان اشهد
 انه اخذه للرد لا يضمن وان لم يشهد ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي
 يوسف رح لا يضمن بل القول قوله في انه اخذه للرد والاشهاد ان يقول من مضمونه
 بنشد لقطة فدله على فقوله والاضمن اى ان لم يشهد انه اخذه للرد ضمن * وعرفت
 في مكان ونجدت وفى الجامع مدة لا تطلب بعدها فى الصحيح * قوله وعرفت اى
 يجب تعريعه والمراد بالتعريف ان ينادى انى وجدت لقطة لا ادري مالها فليأت
 مالها وليصفها لارد ها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة
 بمدة معلومة بل هى مفوضة الى رأى الملتقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها
 لا تطلب بعد ذلك وقدرها محمد وما لك والشافعى رح يحول من غير فصل *
 سواء اخذت من الحل او الحرم * هذا احتراز من قول الشافعى رح فانه يقول
 لقطة الحرم يجب تعريفها الى ان يجىء صاحبها * وما لا يبقى الى ان يخاف فساد *
 اى صرف ما لا يبقى كالالطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار * ثم تصدق فان جاء ربها
 واجازة وله اجره * اى ثواب التصديق * اضمن الاخذ كما في بهيمة وجدت *
 اى لا فرق عندنا في اللقطة بين ان يكون بهيمة او غيرها وعند مالك والشافعى رح

انه الرجوع بعير او بقر في الصحراء فالترك افضل * وما انفق عليها بالدين
 تبرع وباذنه دين على ربهها واجر القاضي ماله منقعة وانفق عليها منه كالأبق وما
 لا منقعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع على ربهها في الاصح ان كان هو الاصلح
 والابا عها وامر يحفظ ثمنها * انما قال في الاصح لان هنا رواية اخرى وهي ان الامر
 بالانفاق يكفي لولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لابد ان يشترط
 الرجوع والضمير في قوله ان كان هو الاصلح يرجع الى الامر بالانفاق وشرط الرجوع *
 وللمنفق حبسها لاخذ نفقته * اي نفقة المنفق * فان هلك بعد حبسه مقطت * اي
 النفقة لانه اذا حبسها للنفقة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين * وقبله لا * اي ان
 هلك قبل الحبس لا يسط النفقة * فان بين مدعيها ملامتها حل الدفع ولا يجب
 بلا حجة * هذا مندنا ومند الشافعي رح يجب الدفع ان بين العلامه * وينتفع بها
 فقير والا * اي وان لم يكن فقيرا * تصدق ولو على اصله وقرنه وعرسه *

كتاب الأبق

تدب اخذه لمن قوى عليه وترك الضال قبل احب * الأبق هو المملوك الذي فر من
 مالك تصد او الضال المملوك الذي ضل الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان
 تركه احب لانه لا يرجع من مكانه فيأتي مالكه فياخذه وان صرف الوليد بيت مالكه
 فلا تفضل ان يوصله اليه * ولراده * اي الأبق * فما او مدبرا او ام ولد من مدة سفر
 اربعين درهما وان لم بعد لها ان اشهد انه اخذه للرد ومن اقل منها بمسقطه * هذا
 مندنا ومند الشافعي رح لا يجب شيء بلا شرط * فان ابق منه لم يضمن فان لم يشهد
 فلا شيء له وضمن ان ابق منه وعلى المرتين جعل الرهن * اي لو ابق العبد للرهن فرد
 من مدة العفر فالجعل على المرتين هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وان

(٢) هذه العبارة التي اخذها ما وجدته
 في نسخة المخطوطة

كانت اكثر من الدين فيقدر الدين عليه والباقى على الراهن وامر نفقته كاللغة والله اعلم

كتاب المفقود

فان لم يدركه حي في حق نفقة فلا تنكح مرسه ولا بعهم ماله ولا يفسخ اجارته ويقسم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فساده وينفق على ولده وابويه ومرسه ميت في حق غيره فلا يرث من غيره * اى يوقف قسطه من مال مورثه * الى تسعين سنة *
اختلف في المدة فقول الرافى ان تقدر بتسعين سنة وظاهر الرواية ان تقدر بموت الاقران فان في هذا العصر فلما يعيش المرء الى تسعين سنة * فان ظهر حيا قبلها فله ذلك وبعدها *
اى بعد المدة * يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعده مرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد يفرده ما وقف له الى من يرث المير عند موته * الاصل عندنا ان ظاهر الحال وهو الا منصحاب حجة للرفع لالاباث فاذا تمت المدة فهو في مال نفقة حي قبل المدة فلا يرث الوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة لدفع ان يرث المير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح حجة لايجاب ارثه من الغير فرد ما وقف للمفقود الى من يرث من مورثه يوم موته *

كتاب الشركة

هى ضربان شركة ملك وهى ان يملك اثنان مينا وكل كاجنبى في مال صاحبه وشركة مقدورها الايجاب والقبول وشرطها عدم مائة طعها كشرط درهم مسماة من الربيع لاحدهما * فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يتحقق بعد هذه الدراهم المسماة ربيع يشتركان فيه * وهى اربعة اوجه مفوضة وهى شركة متعا ويس مالا ونصرفا ودينا * المراد المعاودة في المال الذى يصح فيه الشركة ولا باس بزيادة مال لا يجرى فيه

الشركة * الشريك الذين مكتسبين حرية وحلما مئة * أى لا له ان يكونا حزبين بالعين
 منهم أحد أو أحد فلا يصح بين معلم و كافر و تجوز بين مسلمين بالعين وبين كافرين
 مواد كان أحد هما كتايا والآخر مجموعيا فان الكفر كله مئة واحدة وهذا عند أبى حنيفة
و محمد رح وعند أبى بوصير رح تجوز بين المسلم و الكافر وعند مالك و السافعي رح
لا تجوز المفاوضة أصلا وتتضمن الوكالة و الكفالة * أى كل واحد وكيل الآخر في المعاملة
وكذا كل واحد كفيل من الآخر فان ا اشترى أحد هما شئ فللبائع مطالبة الثمن من
من الشريك الآخر * ومشترى كل لهما الأطعام أهله و كسوتهم و كل دين لزم أحدهما
بما تصح فيه الشركة كالشراء و البيع والاستيجار * فيه احتراز من لزوم دين بموجب
لاتصح فيه الشركة كالجنابة و النكاح و الخلع و الصلح من دم معد و كالعقبة * أو بكالالة
بما رضئنه الآخر و يعبر أمر ألا هو الصحيح * أى ان الزم أحد هما دين بموجب
الكفالة من غير أمر المكفول منه ف الصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك
الآخر فان كان بأمر المكفول عنه يضمنه الشريك الآخر * وان ورث أحد هما
أو وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض صارت صانا * القبض يشترط في الهيئة *
وفي العرض والإعارة بغيت مفاوضة * أى في ارث العرض و العقاري بغيت مفاوضة
لان مال الشركة لم يزد ثم شرع في الوجه الثاني من الشركة فقال * ومن
هو شركة في كل تجارة أو في بوع ولا يضمن الكفالة وتصح ببعض ماله ومع تصل
مال أحد هما ونساوي مالهما ألا الربح * أى يصح بان يشترط ان يكون المال معاويا
ولا يكون الربح معاويا خلاف ألا لزفر و السافعي رح * و كون أحد هما دراهم
والآخر دنانير وبلا خلط * خلاف ألا لزفر و السافعي رح * و كل مطالب يضمن مشرجه
لا غير * أى لا غير المشترى بناء على انه لا يضمن الكفالة * ثم رجع على شريكه بحصته منه
ان أداه من ماله ولا تصحان ألا بالنقد بين والعلوم الناقطة و التبروا لنفرة ان

بغير
 بغير

تعامل الناس بهما * التجرد هب غير مضروب والنقرة فضة غير مضروب *
وبالعرض بعد ان باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر * اعلم انه لا يخلو ما
ان تكون قيمة متاهما مساوية فتح يبيع كل واحد منهما نصف متاه بنصف متاه
الآخر ثم يعقد ان عقد الشركة واما ان تكون قيمة متاهما متفاوتة كما اذا كان قيمة
متاه احد هما الفا وقيمة متاه الآخر الفين يبيع صاحب الاقل ثلثي متاهه بثلاث
ختماء الاخر فيكون كل واحد بينهما اثلاثا ثلثاه لصاحب الاكثر وثلثة لصاحب الاقل ثم
يعقد ان عقد الشركة فيكون الربح بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد
وكلا من الآخر وانما يكون الربح هنا بقدر الملك لان الربح هنا مال بخلاف
ما اذا كان راس المال احد السقدين فان الربح يحسب بالوسط وايضا الدراهم والدنانير
لا يتعينان في العقد فالربح لا يكون نماء لراس المال * وهلاك مالها او مال احدهما *
اي هلاك مال الشركة او مال احد الشريكين * قبل الشراء يطلم وهو على صاحبه * اي
الهلاك على صاحب المال * قبل الخلط هلك في بدء او في بدء الآخر وبعد الخلط عليهما
فان هلك مال احد هما بعد شراء الآخر بماله فمشر به لهما ورجع على الآخر بحصته
من ثمنه * اي رجع المشتري على احدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن لان الشراء
قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وعبرة الهداية هكذا ولو اشترى احدهما بماله وهلك
مال الآخر قبل الشراء فهما معمل ان يغلط في الفهم ويغفم انه هلك مال الآخر قبل شراء
احدهما لكن يجب ان لا يفهم هذا فان وضع المسئلة فيما اذا كان هلاك مال الآخر
بعد شراء احدهما بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك
وبدليل قواه هذا اذا اشترى احدهما باحد المالين اولان هلك مال الآخر فيجب ان
يفهم وهلك مال الآخر قبل ان يشترى هذا الآخر بماله شيئا انما ذكرت هذا لانه موضع
الغلط * وان هلك قبل شراء الآخران وكله حين الشركة صريحا فمشر به لهما شركة

تلك ورجع نصف ثمنه والا فلا * اى ان هلك مال احدهما ثم اشترى الآخر شيئا
 بماله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الوكالة الثابتة في ضمن عقد الشركة
 فان وكل احد هما الآخر بشراء توكيلا صريحا فيقول كل ما اشتريته بالمال الذي
 معك فاشتر نصفه لي فيكون المشتري بينهما شركة ملك فلمشتري ان يرجع على
 الآخر بحصته من الثمن وان لم يوكله فالمشتري يكون للمشتري * ولكل من
 شريكى معاوضة وصان ان يبضع ويودع ويضارب * اى يدفع المال مضاربة في
 ويوكل * اى يوكل اجنبيا بالبيع والشراء ونحوهما * والمال في يده امانة * اى في
 يد كل واحد من الشريكين امانة حتى لا يضمنه بلا تعدد * وشركة الصنائع والتقبل *
 هذه هي الوجه الثالث من الشركة * وهى ان يشترك صانعان كخباطين او خياط
 وصباغ ويتقبلا العمل لاجر بينهما صححت وان شرط العمل نصفين والمال اثلاثا *
 اى الاجرة اثلاثا بينهما هذا عندنا وعند الشافعى رح لا يجوز هذه الشركة وعند
 مالك رح لا يجوز الا عند اتحاد العمل * ولزم كلا عمل قبيله احدهما يبطل
 كل بالعمل وبطل الاجر * اى يطالب كل واحد اجر عمل صله احدهما * وبرأ الدافع
 بالدفع اليه * اى يدفع الاجر الى كل واحد منهما * والكسب بينهما وان عمل
 احدهما فقط وشركة الوجوه * هذه هي الوجه الرابع من الشركة * وهى ان يشتركا
 بلا مال ليشترىا بوجوهما ويبيعا * اى ليشترىا بالنقد الثمن بسبب وجاهتهما فيبيعا
 فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل شيء يكون مشتركا
 بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعى رح * نصم معاوضة * بان يستمرط المساواة
 في الامور التى نجب صاوانها في المعاوضة * ومطلقها صنان وكل وكيل الآخر في
 الشراء * اى اذا كان عقد الشركة مطافا امان شرطت فيها المعاوضة لكل وكيل الآخر
 وكعبله * بان شرطا مناصعة المختري او مثاله والربح كذلك وشرط الفضل باطل *

أي ان شرط كان المشتري يكون بينهما نصفين او اثلاثا وربيع أحدهما زائد على ندر ملكه فذلك الشرط باطل لان الربيع يكون بقدر الملك لعل يودي الى ربيع مالم يضمن بخلاف العنان اذا كان ربيع المال غير العروض فان راس المال ح لاثنين بالتعيين فلا يكون الربيع نماء راس المال على مامر * ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحشاش والاصطياد وما حصل لكل فله وما اخذاه معا فلهما نصفين وما حصل له باعانة الآخر فله * مثل ان يقطع احدهما ويجمع الآخر يكون للقانع * ولاخر اجر مثله بالغ ما بلغ * مند محمد رح ولايزاد على نصف ثمنه مند أبي يوسف رح * ولا في الاسقاء بان كان لاحدهما بغل وللآخر راوية وامسقى احدهما فالكسب للعامل وما به اجر مثل مال الآخر والربيع في الشركة الفاسدة على قدر المال * كما اذا شرط في الشركة حد رابع معمة من الربيع لاحدهما فتفسد الشركة فيكون الربيع بقدر الملك حتى لو كان المال نصفين وشرط الربيع اثلاثا فالشرط باطل ويكون الربيع نصفين * وتطل الشركة بموت احد شريكين ولحقاقه بدار الحرب مرندا اذا قصى به ولم يترك احدهما مال الآخر بلا اذنه * أي لا يجوز لاحدهما ان يودي زكاة مال الآخر بلا اذنه * فان اذن كل صاحبه فاديا ولا ضمن الثاني وان جهل باداء الاول * هذا عند أبي حنيفة رح واما مند هما فان جهل باداء الاول لا يضمن * وان ادبا معا ضمن كل قسط الآخر * مثل ان ادب كل واحد بغينة صاحبه وانفعا اداهما في زمان واحد او لا يعلم تقدم احدهما على شريكه ضمن كل نصيب الآخر * فان شري معا وضاعة باذن شريكه ليطلق فهي له بلا شيء * هذا مند أبي حنيفة رح واما مند هما يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن لان المشتري ادب نصف دينه من مال الشركة ولا يبي حنيفة رح ان الجارية دخلت في الشركة حال الشراء ثم الادن بالسراة للوطي اقتضى الهبة لانه لا طريق لحل الوطي الا الهبة لانه لو باع نصيبه من شريكه يصير هذا

التصيب من غير ما بينهما لا يجعل الوقوف إذا اقتضى اليه لا يكون على الشئ شيء * وأخذ كل ثمنها * أي للبائع أن يطالب الثمن من أيهما شاء لأن العاوضة تضمن الكفاية *

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية ومندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى فلو وقف على الفقراء أو بنى سقاية أو عانا لبني السبيل أو رباطا أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف منه وإن طلق بموته نحو أن مات وقد وقفت في الصحيح * قد ذكرنا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رح في جواز الوقف فإن الوقف لا يجوز عنده بناء على أنه تصدق بالمنفعة وهي معدومة لكن على الأصح أن الخلاف إنما هو في اللزوم فإن الوقف غير لازم عنده وإن طلق بالموت ففي التعليق بالموت روايتان منه في رواية يصير لازما وفي رواية لا واختار في المتن هذا وأما عندهما الوقف لا يترتب عليه الغنوي والأصل فيه وقف التحليل صلوة الله عليه الكعبة وعنده أبي حنيفة رح إنما يلزم باحد الشيعين وهو ما قال * إلا أن يحكم به حاكم ولا في مسجد بني و امرز بطريقه وإن للناس بالصلوة فيه وصلى واحدا وإن جعل تحته مرداب لمصلحة * اختلف في شرائط صيرورة المكان مسجدا فعند أبي يوسف رح يكفي مجرد قوله جعلته مسجدا إلا التسليم ليس بشرط للزوم الوقف عنده وعند محمد رح لا بد أن يصلى فيه بجماعة وعنده أبي حنيفة رح يكفي صلوة واحدا ثم جعل المرداب تحته لمصلحة المسجد لا يمنع أن يكون * سجدا * فإن جعل لغيرها أو وسط دارة مسجد أو أن بالصلوة فيه فلا * أي أن جعل تحت المسجد مرداب لغير مصالح المسجد لا يصير المسجد مسجدا وكذا إذا جعل وسط دارة مسجدا وإن بالصلوة فيه لا يصير مسجد العدم أمرا بالطريق * وعنده أبي يوسف رح يزول

بنفس القول * أي يزول ملك الوقف بنفس القول * وعند محمد رح تسليمه
 الى المتولى وقبضة شرط * ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال * نصحه وقف المشاع *
 المشاع ان لم يحصل القسمة ففي المجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند أبي يوسف رح
 ايضا وفي غيرهما يجوز عند محمد رح ايضا وان احتمل القسمة فهو محل الاختلاف
 فيصح عند أبي يوسف رح لا عند محمد رح ويتقيد بقول أبي يوسف رح * وجعل
 فاة الوقف او الولاية لنفسه وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء عند
 أبي يوسف رح خاصة * فان شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند أبي يوسف رح
 ان لا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده فانه يجوز الاستبدال في الوقف
 من غير شرط اذا ضعفت الارض من الربيع ونحن لانفتي به فعد شاهدنا في الاستبدال
 من الزيادة ما لا بعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف
 المسلمين ونخلوا ما فعلوا * وشرط لنا مه ذكر مصرف موبدو قال ابو يوسف رح
 يصح بدونه وانما انقطع مصرف الى الفقراء وصح وقف الفقراء لا المنقول وعن محمد
 رح صح وقف منقول فيه تعامل كالقاس والمرو والقوم والمنشار والجنازة ونياها
 والقدر والمزجل والمصحف وعليه اكثر فقهاء الامصار فانما صح الوقف لا يملك
 لا يملك * اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة الباقى
 والاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالبحر لا يقبل الرقبة
 وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال * ولكن يجوز قسمة المشاع عند
 أبي يوسف رح * فان القسمة في غير المثليات يغلب فيها جهة التملك لاجهة
 الاراز ومع هذا يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف رح مع انه لا يجوز التملك
 في الوقف فيجعل جهة الاراز غالبية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عقار مشترك
 يجوز للاوقاف ان يقسمه مع الشريك فان وقف نصف عقار كله فالقاضي يقيم

مع الوافى لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف * ويبدأ من ارتفاعات الوقف
بعمارتها وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معينين وأخرى
للفقراء فهي في ماله فان امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم وممره بأجرته ثم رده
إلى مصرفه ونقضه بغيره إلى عمارته أو يذخر لوقت الحاجة إليها وان تعذر صرفه
إلى مصرفه ينفق ثمنه إليها ولا يقسم بين مصارفه *

خاتمة الطبع

الاولين من شرح الوقايع باهتمام المولى عبد الله حماد الله تعالى مرة ثانية
في بندر هوكل في ٩ من شهر رمضان المبارك سنة الف ومائتين وستين مريجة
الهجرة على ما جرهما الف الف ضلوات وسلام في يوم الاثنين في الطبع الطبي
بتصحيح اعصى العصاة منصور احمد البردواني عفا الله عنه وعن والده والحمد لله
صحيح الاغلاط التي وقعت بالطبع السابق لكن لا يدري ما وقع منه في هذا من الاغلاط
وبرحو من المتعلمين ان لا يسمحو بمجرد ظهور اختلاف الفاظ بعض المواضع بل
لا بد لهم من التحقيق والتنقيح كما ان في صفحة ٣٢ وقع في الطبع السابق يوما وليلة
وقد وجد في جميع النسخ الغلمية الموجودة ليلة وايضا قد شهد عليه قول صاحب
حاشية الحلبي بان قال ليلة اي يوما وليلة فاكتفى بلفظة ليلة دون يوما وهكذا
انما غيرت اللفظة ومباراته بعد ما تحقق وجه الرجحان عليها *

